عدد 203 — 9 ذو القعدة 1447 (27 أبريل 2026)

ISSN 2458–5785

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2025–2026 : دورة أبريل 2026

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

فهرست

دورة أبريل 2026

صفحة

• محضر الجلسة رقم 272 ليوم الجمعة 22 شوال 1447هـ (10 أبريل 2026م)..... 17688

جدول الأعمال: افتتاح أشغال الدورة التشريعية أبريل 2026.

صفحة

• محضر الجلسة رقم 273 ليوم الثلاثاء 26 شوال 1447هـ (14 أبريل 2026م)..... 17692

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

• محضر الجلسة رقم 274 ليوم الأربعاء 27 شوال 1447هـ (15 أبريل 2026م)..... 17724

جدول الأعمال: جلسة عمومية مشتركة لمجلسي البرلمان مخصصة لعرض حصيلة عمل الحكومة.

محضر الجلسة رقم 272

التاريخ: الجمعة 22 شوال 1447هـ (10 أبريل 2026م).

الرئاسة: السيد محمد ولد الرشيد، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ثلاث وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الحادية عشرة والدقيقة السابعة والخمسين صباحا.

جدول الأعمال: افتتاح أشغال الدورة التشريعية أبريل 2026.

السيد محمد ولد الرشيد، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن بعون الله وحمده، عن افتتاح دورة أبريل من السنة التشريعية 2025-2026، وخير ما نفتتح به الدورة آيات بينات من الذكر الحكيم يتلوها على مسامعنا المقرئ عبد الكريم الباقي الله.

فليتفضل.

المقرئ السيد عبد الكريم الباقي الله:

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم.

بسم الله الرحمن الرحيم.

﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ (30) نَحْنُ أَوْلِيَاؤُكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ ۖ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَشْتَهِي أَنفُسُكُمْ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَدَّعُونَ (31) نُزُلًا مِّنْ غَفُورٍ رَّحِيمٍ (32) وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ (33) وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ۚ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ (34) وَمَا يُلَقَّاهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يُلَقَّاهَا إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ (35) وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ ۖ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ(36)﴾.

صدق الله العظيم.

السيد الرئيس:

صدق الله العظيم.

أدعو الآن الجميع للاستماع للنشيد الوطني.

منبت الأحرار مشرق الأنوار
منتدى السؤدد وحماه
دمت منتداه
وحماه
عشت في الأوطان للعلا عنوان
ملء كل جنان ذكرى كل لسان
بالروح بالجسد
هب فتاك
لبى نداك
في فمي وفي دمي
هواك ثار نور ونار
إخوتي هيا للعلا سعيا
نشهد الدنيا أن هنا نحيا
بشعار
الله
الوطن الملك

السيد الرئيس:

بسم الله الرحمان الرحيم.

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

حضرات السيدات والسادة،

طبقا لأحكام الفصل 65 من الدستور والمادة 18 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، نفتتح الدورة الثانية من السنة الخامسة من الولاية التشريعية الحالية، في سياق مؤسساتي يتجدد فيه التزام مجلسنا بمواصلة الاضطلاع الكامل باختصاصاته الدستورية، وتعزيز مساهمته في تأطير النقاش العمومي الوطني، انطلاقا من الوظائف البرلمانية التي يضطلع بها السيدات والسادة أعضاء المجلس في تمثيلهم للأمة.

ولا غرو أننا اليوم، ونحن نستأنف أشغال هذه الدورة، نستحضر حصيلة عمل مجلسنا خلال المحطات السابقة، ومواكبته للأوراش الإصلاحية الكبرى التي تعرفها بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، من خلال انخراط فعلي ومسؤول في تجويد النصوص القانونية، وتعزيز آليات مراقبة العمل الحكومي، وتطوير مقاربات تقييم السياسات العمومية، فضلا عن ترسيخ حضور فاعل ومؤثر في مختلف الواجهات البرلمانية الإقليمية والدولية، بما يعزز الدفاع عن المصالح العليا للوطن ويواكب التحولات المتسارعة التي يشهدها محيطنا.

وإذا كان هذا المسار المتواصل، بما يحمله من تراكمات وتجارب، يضعنا أمام مسؤولية مضاعفة الجهد والارتقاء بأدائنا الجماعي، فإن ما يزيد من أهمية هذه الدورة ويكسبها راهنيتها الخاصة، هو انعقادها في ظرفية دولية وإقليمية دقيقة، تتعاظم فيها مظاهر عدم الاستقرار واللايقين، وتتسارع خلالها التحولات الجيوسياسية والاقتصادية، بما يجعل من مواكبة هذه التحولات واستيعاب تداعياتها شرطا أساسيا لتعزيز قدرة مؤسساتنا على التفاعل مع محيطها والاستجابة لانتظارات المجتمع.

ذلك أن ما يشهده العالم اليوم من توترات متصاعدة، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط، وما أفرزته من اختلالات في سلاسل الإمداد العالمية، خاصة في مجال الطاقة، لم يعد مجرد معطى ظرفي عابر، بل أضحى مؤشرا على تحولات عميقة تعيد رسم ملامح الاقتصاد العالمي، وتفرض إكراهات جديدة على مختلف الاقتصادات الوطنية، بما في ذلك ما يرتبط بالحفاظ على التوازنات المالية والماكرو-اقتصادية، وضمان استقرار وحماية القدرة الشرائية للمواطنين.

أما على الصعيد الوطني، فإن انعقاد هذه الدورة يكتسي طابعا خاصا، باعتبارها محطة مؤسساتية مفصلية، تسبق استحقاقات انتخابية تشريعية هامة، وتأتي في سياق استكمال تنزيل الترسانة القانونية المؤطرة لها وتقوية الأدوار المنوطة بالجهات عبر برامج الجيل الجديد للتنمية الترابية المندمجة، بما يعزز البناء الديمقراطي ويكرس المسار الإصلاحي لبلادنا.

ولئن كانت هذه الدورة تندرج، بحكم موقعها الزمني، ضمن محطة مؤسساتية سيتم فيها عرض حصيلة العمل الحكومي، فإنها ستتيح في الآن ذاته أفقا متجددا لتعزيز دينامية العمل البرلماني، من خلال تكثيف الجهد التشريعي والرقابي، ومواصلة استكمال الأوراش المفتوحة، بما يرسخ منطق التكامل والتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ويعزز جودة الأداء العمومي، ويستجيب بشكل أمثل لتطلعات المواطنات والمواطنين.

فعلى مستوى التشريع، ولئن كانت الدورات التشريعية الأخيرة قد تميزت بالمصادقة على نصوص ذات أهمية بالغة، ولاسيما تلك المرتبطة بمنظومة العدالة، فإن هذا الزخم التشريعي تواصل خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين، من خلال انخراط لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان في تحضير مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالدفع بعدم دستورية قانون، إلى جانب مشروع القانون المنظم لمهنة العدول.

وقد واكب ذلك نقاش مجتمعي واسع، تفاعل معه مجلسنا، في حدود اختصاصاته الدستورية، بما يقتضيه من تمحيص دقيق لمقتضيات هذين النصين، مع الانفتاح على مختلف الآراء والاستماع إلى مقترحات الفاعلين المعنيين.

ومن جهة أخرى، فإننا سنكون، بلا شك، على موعد خلال الأيام المقبلة مع إحالة مشاريع قوانين أخرى لا تقل أهمية، توجد حاليا إما في المراحل النهائية لمساطر المصادقة على مستوى الحكومة، أو في أطوار متقدمة من التنسيق والتشاور.

ولا بد في هذا الشأن، من التأكيد على استعداد المجلس ولجانه الدائمة، جميعها، على إيلاء الأهمية اللازمة والمساهمة كما العادة في تجويد وإغناء النصوص المعروضة عليها.

غير أن التركيز على مشاريع القوانين، لا ينبغي أن يكون على حساب المبادرة التشريعية لأعضاء المجلس من خلال مقترحات القوانين، باعتبارها آلية دستورية أساسية لإغناء العمل التشريعي وتعزيز التوازن المؤسساتي.

وانطلاقا من هذا الحرص، فإننا عازمون، بتشاور وثيق مع السيدات والسادة الرؤساء، في إطار مكتب المجلس وندوة الرؤساء، وبالتنسيق مع رؤساء اللجان الدائمة والحكومة، على تسريع وتيرة البت في مقترحات القوانين المعروضة على الدراسة، سواء تلك المقدمة من طرف أعضاء المجلس أو المحالة عليه من مجلس النواب، قبولا أو رفضا، وذلك وفقا للإجراءات والضوابط المنصوص عليها في النظام الداخلي للمجلس.

وأنتهز هذه المناسبة، لنؤكد على الأهمية الكبرى التي يوليها المجلس لمشروع مراجعة النظام الداخلي لمجلسنا الموقر، سعيا منا للتجاوب مع القضايا المستجدة المرتبطة بالعمل البرلماني، لذلك فقد كثفنا خلال الفترة الأخيرة من الجهود من أجل بلورة مسودة محيّنة، على أن تعرض على لجنة النظام الداخلي في المستقبل القريب، والتي نود إخراجها قبل نهاية هذه الدورة، مع مراعاة متطلبات التنسيق القبلي مع مجلس النواب والإحالة القبلية إلى المحكمة الدستورية.

وبجانب ذلك، يضع مكتب المجلس، الحفاظ على الذاكرة البرلمانية وترسيخ خيار التحول الرقمي ضمن أولوياته، وقد تمكننا بحمد الله وفضله من رقمنة أرشيف غني لمحاضر الجلسات العامة للمجلس يمتد من أول جلسة عقدها المجلس سنة 1997، والتي ستصبح متاحة، عبر الموقع الالكتروني للمجلس، للمهتمين بذاكرة العمل البرلماني.

حضرات السيدات والسادة؛

أما في مجال مراقبة العمل الحكومي، فقد واصل السيدات والسادة أعضاء المجلس، خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين، استعمال الآليات الرقابية المتاحة في هذه الفترة، وفي مقدمتها الأسئلة الكتابية والشفوية، بحيث توصلت الرئاسة منذ اختتام دورة أكتوبر المنصرمة بما مجموعه 215 سؤالا كتابيا و451 سؤالا شفويا، كما توصلت من الحكومة في نفس الفترة بـ 143 جوابا كتابيا؛

وعلاوة على ذلك، توصل المجلس بأجوبة القطاعات الحكومية حول التدابير المتخذة لتنفيذ التزامات سابقة تم التعهد بها في جلسات الأسئلة الشفهية، وذلك من طرف كل من السيدات والسادة: وزيرة

السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ووزير النقل واللوجيستيك، والوزير المنتدب المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية، والوزيرة المنتدبة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة؛

كما حرص مكتب المجلس على جرد مجموعة من التعهدات للسيدات والسادة أعضاء الحكومة في جلسات الأسئلة في الدورة المنصرمة والتي بلغت في مجموعها 56 تعهدا، سيتم تعميمها على مكونات المجلس ووضعها في المنصة الإلكترونية المستحدثة لتتبع التزامات أعضاء الحكومة، فضلا عن إحالتها إلى الحكومة، طبقا للمادة 298 من النظام الداخلي للمجلس.

وفي هذا السياق، سيعمل المجلس بتنسيق مع مجلس النواب، في غضون هذه الدورة، على عقد الجلسة الدستورية المخصصة لمناقشة عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، حول أعمال المحاكم المالية خلال سنة 2024-2025، والتي تعتبر مناسبة دستورية بالغة الأهمية للوقوف على نجاعة أداء الحكومة والمؤسسات العمومية في مجال تنزيل السياسات وتدبير الموارد العمومية.

وارتباطا بتقييم السياسات العمومية، واصلت المجموعة الموضوعاتية المكلفة بتقييم "السياسات العمومية في مجال مواجهة آثار التغيرات المناخية ومدى جاهزية المتدخلين للتعامل معها" تنزيل برنامج عملها، في انتظار استكمال الخطوات التالية لإعداد تقريرها قبل نهاية هذه الدورة، ولا سيما عقد اللقاءات والاجتماعات وتنفيذ الزيارات المبرمجة.

وفيما يعود إلى العلاقات مع المؤسسات الدستورية، فقد تلقى المجلس، خلال الفترة الفاصلة، تقارير سنوية وتقارير موضوعاتية، تهم قضايا مختلفة حقوقية واقتصادية واجتماعية، من عدد من المؤسسات الدستورية، وقد تم تعميم بعض هذه التقارير على مكونات المجلس، في انتظار تعميم باقي التقارير الأخرى لتمكين مكونات المجلس من الوقوف على مضامينها ذات الفائدة الكبيرة في الاضطلاع بمهامهم الدستورية.

حضرات السيدات والسادة؛

وعلى مستوى الدبلوماسية البرلمانية، واصل مجلس المستشارين خلال الفترة الفاصلة ما بين الدورتين، تكريس حضوره الفاعل على الساحة البرلمانية الإقليمية والدولية، من خلال توطيد علاقات التعاون البرلماني الثنائي ومتعدد الأطراف، وتوسيع مجالات الانخراط في مختلف الفضاءات البرلمانية الجيوسياسية، وذلك في انسجام مع ثوابت وتوجهات الدبلوماسية الوطنية، بما يعزز الدفاع عن المصالح العليا للمملكة المغربية، وعلى رأسها القضية الوطنية.

وقد تميزت هذه الفترة بزيارات هامة نوعية لبلادنا قام بها كل من رئيس مجلس الشيوخ البوروندي، ورئيس البرلمان الأنديني، ورئيس برلمان أمريكا اللاتينية والكرايبب (بارلاتينو)، ورئيس برلمان السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية (بارلاسور) والتي توجت بالتوقيع على اتفاقية تعاون استراتيجية بين مجلس المستشارين وهذه المنظمة البرلمانية الإقليمية، فضلا عن تأكيد رئيس "البارلاسور" دعمه للقرار الأخير لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2797، الصادر في أكتوبر 2025، والذي يكرس سيادة المغرب على صحرائه في إطار مبادرة الحكم الذاتي.

وعلى مستوى الاتحادات البرلمانية الإقليمية والدولية، شاركت وفود المجلس في أشغال كل من الدورة الحادية والأربعين للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي، والجمعية العامة السنوية لبرلمان أمريكا اللاتينية والكرايبب، والدورة السبعين للجنة وضع المرأة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، والدورة الشتوية الرابعة والعشرين للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ولجنة القضايا السياسية والديمقراطية للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، والورشة رفيعة المستوى المنظمة من قبل برلمان البحر الأبيض المتوسط حول التعاون المشترك في المنطقة.

وفي إطار العلاقات الثنائية، استقبل مجلسنا وأجرى لقاءات مع رؤساء برلمانات وطنية واتحادات برلمانية إقليمية ودولية وشخصيات دبلوماسية، ويتعلق الأمر بكل من وزير العلاقات الخارجية والشؤون الدينية بجمهورية كوستاريكا، ورئيس الجمعية الوطنية بجمهورية باكستان الإسلامية، ورئيسة مجلس الشيوخ بجمهورية الغابون، ورئيسة مجلس الشيوخ بمملكة إسواتيني، ورئيسة مجلس الشيوخ بجمهورية غينيا الاستوائية، ورئيسة مجلس الشيوخ بجمهورية كوت ديفوار، والرئيسة المؤقتة لمجلس الشيوخ بجمهورية ليبيريا، ورئيس لجنة الاقتصاد ببرلمان جمهورية كرواتيا، ورئيس مجموعة الصداقة البولندية المغربية، ورئيسة مجموعة الصداقة الألمانية المغاربية، رئيس مجلس الشيوخ بجمهورية بوروندي؛

وعلى مستوى التظاهرات الدولية، احتضن مجلس المستشارين أشغال مؤتمر مجالس الشيوخ في إفريقيا، حيث شكل محطة برلمانية إفريقية بارزة، التأم فيها 15 رئيسة ورئيسا لمجالس الشيوخ واتحادات برلمانية إقليمية، عكست إرادة جماعية لتعزيز التنسيق والتكامل بين المجالس العليا، وتطوير أدوارها في مواكبة التحولات السياسية والاقتصادية التي تعرفها القارة.

وقد توجت أشغاله بجملة من المخرجات الهامة، من أبرزها التأكيد على ترسيخ التشاور المنتظم، وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات، وتعزيز الدبلوماسية البرلمانية متعددة الأطراف بما يخدم قضايا التنمية والاستقرار في إفريقيا.

وخلال هذه المناسبة ألقينا كلمة أكدنا فيها على أن ما تحقق من دينامية تعاون برلماني إفريقي يجد مرجعيته في الرؤية المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، القائمة على تعزيز التعاون

جنوب-جنوب وترسيخ التضامن الإفريقي.

وأبرزنا أن المبادرات الملكية شكلت رافعة أساسية لدعم التنمية المشتركة، وإطلاق مشاريع مهيكلة في القارة، بما يعزز الاستقرار والاندماج الإقليمي، مشددين على أن العمل البرلماني الإفريقي مدعو إلى مواكبة هذه الرؤية الملكية عبر تطوير آليات التنسيق والتشاور، والانخراط الفاعل في دعم القضايا الاستراتيجية للمملكة وتعزيز الشراكات الإفريقية على أسس الثقة والتكامل.

وقد توجت أشغال المؤتمر بانتخابنا رئيسا للجمعية، تجسيدا لثقة الدول الأعضاء في الدور الريادي للمملكة المغربية، بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، واعترافا بمكانتها كفاعل أساسي في دعم العمل البرلماني الإفريقي المشترك، وحرصها على الدفع بمسارات التعاون جنوب-جنوب كما يرعاه مولانا أعز الله أمره.

حضرات السيدات والسادة؛

علاوة على اختصاصاته الدستورية، واصل المجلس الانخراط في البناء التشاركي للنموذج المغربي للعدالة الاجتماعية والمجالية، من خلال تنظيم فعاليات المنتدى البرلماني الدولي العاشر للعدالة الاجتماعية، المنظم تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، يوم التاسع من فبراير المنصرم، والذي شكل فضاء رفيع المستوى لتبادل الرؤى وتعميق النقاش حول سبل إرساء سياسات عمومية أكثر إنصافا، وتعزيز قدرة مجتمعاتنا على الصمود في عالم تتسارع فيه التحولات وتتزايد فيه التحديات.

وقد أكد هذا المنتدى، من خلال مستوى المشاركة الدولية والنقاشات الغنية التي شهدها، المكانة المتقدمة التي بات يحتلها مجلسنا الموقر كفضاء للحوار متعدد الأطراف، وكفاعل مؤسساتي منخرط في القضايا الكبرى المرتبطة بالعدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

كما أفرز توصيات نوعية دعت إلى تعزيز أدوار البرلمانات في تقييم السياسات العمومية، وتقوية آليات الالتقائية والنجاعة، وترسيخ مقاربات استباقية قادرة على مواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

حضرات السيدات والسادة؛

إن رهاننا خلال هذه الدورة لا يقتصر على استكمال المسار التشريعي أو الرقابي، بل يتجاوز ذلك إلى الارتقاء بالعمل البرلماني ليكون فعلا استراتيجيا منتجا للأثر، وقادرا على تحقيق التوازن بين متطلبات الشرعية الديمقراطية وضرورات النجاعة المؤسساتية.

وعليه، فإننا مدعوون جميعا، أغلبية ومعارضة، حكومة وبرلمانا، إلى مضاعفة الجهود، وتغليب روح المسؤولية، والانخراط الواعي في إنجاح هذه المرحلة، بما يعزز الثقة في المؤسسات، ويخدم المصالح العليا للوطن تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

شكرا لكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رفعت الجلسة.

محضر الجلسة رقم 273

التاريخ: الثلاثاء 26 شوال 1447هـ (14 أبريل 2026م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، النائب الأول لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وست وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة العاشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال لهذا اليوم، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد محمد رضى الحميني، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصل المجلس من مجلس النواب بعد الإعلان عن اختتام الدورة الأولى من السنة التشريعية الجارية بمشروعي القانونين التاليين:

- مشروع قانون رقم 16.22 يتعلق بتنظيم مهنة العدول؛

- مشروع قانون رقم 56.24 يقضي بتحويل المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن إلى شركة مساهمة.

وبالنسبة للأسئلة والأجوبة الكتابية التي توصل بها المجلس في الفترة الممتدة من 4 فبراير 2026 إلى تاريخه:

- عدد الأسئلة الشفهية: 451 سؤالا شفهيا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 226 سؤالا كتابيا؛

- عدد الأجوبة الكتابية: 145 جوابا كتابيا.

وطبقا لمقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت الرئاسة بطلب لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 14 أبريل 2026، تقدم به المستشار السيد لحسن نازهي، منسق مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وقد أحيل على الحكومة داخل الأجل المحدد والتي عبرت عن تعذر التفاعل مع الطلب.

وفي الأخير، وطبقا لأحكام الفصل 101 من الدستور، فإن البرلمان بمجلسيه، سيعقد جلسة عمومية مشتركة تخصص لعرض حصيلة عمل الحكومة، وذلك يوم غد الأربعاء 15 أبريل 2026 على الساعة العاشرة والنصف صباحا، بالقاعة الكبرى للجلسات بمجلس النواب.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

الآن نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الآني الأول الموجه لقطاع الصناعة والتجارة حول "تحيين الترسانة القانونية المؤطرة لقطاع الصناعة الكيمائية وشبه الكيمائية ببلادنا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد عزيز بوسلخن:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة والسادات المستشارون المحترمون،

لا يخفى عليكم، السيد الوزير المحترم، أهمية قطاع الصناعة الكيميائية الذي يحظى بمكانة ريادية في المنظومة الاقتصادية المغربية، ليس فقط من خلال مؤشراته الرقمية، نسرد منها على سبيل المثال لا للحصر 30% من الإنتاج، 190 مليار درهم كتعاملات، و220 ألف منصب شغل، بل لكونها حلقة وصل لا غنى عنها في سلاسل الإنتاج الاستراتيجية، وذلك لارتباطها الجوهري بالصناعة التحويلية ومعايير السلامة والتخزين التقني المتطور.

غير أن هذا القطاع السيد الوزير، رغم أهميته الاستراتيجية،

يواجه إكراهات تحد من تطوره، وفي مقدمتها تقادم الإطار القانوني والتنظيمي، فاستمرار العمل بنصوص يعود بعضها إلى سنة 1914 يساهم في تعقيد مساطر الاستثمار وغياب الوضوح التنظيمي لدى المستثمرين في هذا القطاع، ويبرز بشكل خاص نظام المنشآت المصنفة الذي يفرض شروطا صارمة تتعلق بالتصنيع والمواقع والتخزين، لم تعد ملائمة لمتطلبات الصناعة ولا للمعايير الدولية، مما يجعله عائقا أمام جذب الاستثمارات.

كما أن غياب تحيين شامل لهذه المنظومة، ينعكس سلبا على تنافسية المقاولات الوطنية في سلاسل الإنتاج العالمية.

وفي هذا الإطار، بادر الاتحاد العام لمقاولات المغرب، السيد الوزير، عبر فيدرالية الصناعات الكيميائية إلى إعداد مقترح متكامل لإصلاح الإطار القانوني، وتم تقديمه إلى الجهات المعنية، غير أنه لم يحظ بعد بالتفاعل المطلوب.

وفي هذا السياق، نسائلكم، السيد الوزير، عن التدابير التي ستتخذها وزارتكم من أجل مراجعة وتحيين الترسانة القانونية المؤطرة لهذا القطاع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد رياض مزور، وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

شكرا السيد المستشار على هاذ السؤال الهام.

بالنسبة للتصنيف ديال المنشآت، كانت صناعية أو تجارية أو للتخزين، والظهير اللي تينظم هاذ الشي، كما قلتم، راجع إلى 1914 يعني أكثر من قرن، وهاذ الظهير أشنا هو سبب النزول ديالو؟ أشنو تيأطر؟

تيأطر كل المنشآت اللي يمكن لها تكون عندها وتجعل منها خطر على صحة ولا سلامة المواطنين، يعني يمكن لها تنفجر، يمكن لها تجعل تلوث ولا يمكن لها تجعل إشكال بالنسبة للمواطنين، باش هاذ المنشآت يكون عندهم معايير ديالهم.

معلوم، هاذ الإطار القانوني تقادم، وجاو قوانين أخرى اللي جعلو أن التركيبة القانونية ولات صعيبة وصعيبة جدا بالنسبة للمستثمر بالأخص القوانين البيئية... إلخ، وهاذ التصنيف بقى فاعل التزام بالنسبة للمستثمر.

في الأول ديال الولاية، واشتغلنا جميع مع الفيدرالية أيضا، وجبنا مشروع قانون من أجل الصناعة الكيماوية فقط، وهاذ مشروع القانون ما كانش يمكن لو ينزل على أرض الواقع، حيث هاذ الظهير تيشرف على المنظومة كلها، حتى ديال التخزين ديال البوطة... إلخ.

جا اليوم، وهاذ الشي تتشرف عليه وزارة التجهيز والماء، اليوم في إطار مشروع قانون اللي قدمتو وزارة التجهيز والماء، القانون 44.25، مشروع قانون، اللي هو اليوم في المداولة في الكتابة العامة للحكومة، جا باش يحل هاذ الإشكالات، ويجيب هاذ الترسانة القانونية العصرية، اللي احنا غنشتغلو عليها، إن شاء الله، اليوم راه كاين رد فعل ديال عدد ديال الفاعلين ومنهم الفاعلين الصناعيين لتجويد هاذ القانون، وإن شاء الله غنجيو ولا غتجي وزارة التجهيز والماء تقدمو لكم باش تجودوه، إن شاء الله، في المستقبل العاجل، إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد عزيز بوسلخن:

شكرا على جوابكم السيد الوزير، الغني بالمعطيات، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نأمل منكم العمل على معالجة هذا الوضع، من خلال ما يلي:

- إجراء إصلاح تشريعي عاجل وشامل لقطاع الصناعة الكيمائية، يتجاوز المقاربة الجزئية نحو رؤية مندمجة؛

- التفاعل الإيجابي مع المقترحات المقدمة من طرف المستثمرين في قطاع الصناعة الكيمائية وإدماجها في السياسات العمومية؛

- تبسيط المساطر الإدارية وضمان التوازن بين متطلبات الاستثمار وضرورة حماية البيئة والسلامة.

وفي الختام، نعتبر أن الرهان اليوم لا يتعلق بتحصيل نصوص قانونية فقط، بل بإرساء منظومة تشريعية حديثة متناسقة ومحفزة للاستثمار، قادرة على مواكبة التحولات الصناعية الكبرى، كما نؤكد ضرورة اعتماد مقاربة تشاركية تقوم على إشراك فعلي لمختلف المتدخلين، بما يعكس حكامة تشريعية ناجعة، تساهم في تطوير هذا القطاع.

وشكرا لكم.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للرد على التعقيب، إذا أردتم.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

متفقين على كولشي، وهاذ الشي كلو موجود في مشروع القانون، اللي هو مفتوح للنقاش من غير المخاطرة بصحة وسلامة المواطنين، هاذي خط أحمر لنا كاملين، وقلنا أولوية الأولويات هي نحافظو على الصحة والسلامة ديال المواطنين.

معلوم كاين تصنيف، ثلاث تصنيفات ديال هاذ المشاريع الصناعية، اللي ما محتاجاش هاذ الدراسات واللي عندها مخاطر، خصها مقاربة اللي هي جد دقيقة.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني موضوعه "تصنيع الكراسي الكهربائية الموجهة لذوي الاحتياجات الخاصة".

الكلمة للمستشارة المحترمة فاطمة الحساني، فلتتفضلي مشكورة.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

السيد الوزير المحترم،

حول تصنيع الكراسي الكهربائية الموجهة لذوي الاحتياجات الخاصة، نسائلكم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

كما تتعرفو حسب التقدير الأخير ديال المندوبية السامية للتخطيط، كاين اليوم 2.8 مليون مغربي، اللي عندهم مشكل مع التنقل، أما فالعمر ديالهم زاد شوية، أما في وضعية إعاقة، هاذ الإشكال كيجعل بأن السوق اليوم تفتح لإمكانية تصنيع هاذ الكراسي، من غير أن هاذ الكراسي، اليوم المصدر ديالهم أغلبية الأحيان هو من آسيا وفي غالب الأحيان من الصين اللي كتصنع هاذ الكراسي بعشرات الملايين، بتنافسية كبيرة.

أشنو كاين اليوم؟ في إطار بنك المشاريع، درنا برنامج ديال تصنيع الكراسي، ودرنا جوج بطاقات: بطاقة 391، بطاقة 392، الأولى بدون محرك، يدوية، والثانية المحرك اللي هي كهربائية.

إلى حد الساعة، ما لقيناش اليوم شي واحد اللي يدخل على هاذ المشروع بطريقة مباشرة، ولكن اليوم، أشنو كيوقع فالسوق؟ وأشنو كاين فالسوق؟ كاين ناس اللي كيصنعو كراسي في الورشات ديالهم، ماشي بطريقة صناعية، فالورشات ديالهم كيصنعو كراسي، وكاين ناس أيضا اللي كيحولو هاذ الكراسي إلى كراسي كهربائية، كيزيدو فيهم المواطر، هذا اللي كيجعل أن هاذ الكراسي اليوم، واخا ما داخلينش فالمعايير، وغنواكيهم باش يدخلو فالمعايير، واخا ما داخلينش فالمعايير، كيتقامو بتكلفة أقل بالنسبة للمواطن والمواطنة، علاش؟ كرسي كهربائي عادي، كيكلف تقريبا بين 8 آلاف و15 ألف درهم، اللي هو كرسي كهربائي عادي.

هاذ الكراسي اللي هوما كيتركب فيهم المواطر، كيتقامو بين 2500 و3500 درهم، هذا هو الفارق اللي كنشتغلو عليه باش ندعمو هاذ الورشات في إطار المنظومة الصناعية وفي إطار الاتفاقيات اللي كنديرو، حتى مع المجالات الصحية ومع مجالات الدعم المجتمع المدني، باش ندعمو هاذ مصنعي الكراسي فالورشات، باش يكونو عندهم المعايير المطلوبة ويصنعو هاذ الكراسي للمواطنين واللي يكونو في متناول المواطنين، بدعم من الحماية أيضا الاجتماعية والحماية الصحية.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة المستشارة المحترمة فاطمة الحساني.

تفضلي.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

كنشكرك السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أولا، كنشكرك السيد الوزير، لأن حقيقة الجواب ديالكم هذا هو العمق ديال هاذ الجواب، وإيلا بغينا نقولو هو هاذ الاستيراد وهاذ الصنع المحلي، هاذي هي الإشكالية اللي كاينة أو المعادلة اللي كاينة، الاستيراد يكلف هذا المحلي، يعني اليوم خصنا نشوفو كيفاش احنا كنطرحو عليكم هاذ السؤال لتملكنا لموضوع الإعاقة، لأن المجلس مشكورا يعني هاذي اللي توافقني عليه، أننا درنا لجنة موضوعاتية، وكانت من الأهمية بمكان، واللي طرحت جميع الإشكالات اللي كيعاني منها الشخص المعاق، ولأنه كنعتبروه أنه فوضعية هشاشة.

اليوم، احنا فسياق ديال الدولة الاجتماعية والحماية الاجتماعية، ما أحوجنا إلى الإجابة على هاذ السؤال، لأننا هو الحركية، مشكل دالحركية.

إذن، قلنا كنحاولو نثيرو معكم هاذ الموضوع للتبليغ للحكومة من أجل الاشتغال عليها، خصوصا وأننا مؤمنون جدا بأن بلادنا ماضية في تعزيز القدرات الريادية للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، لا سيما بعد أن حظيت هاذ الفئة المجتمعية بعطف مولوي سامي لسيدنا، الله ينصرو، وكذلك بأنها الحقوق ديالها مدسترة.

اليوم بلادنا راكمت تجربة كبيرة في تنزيل سياسة عمومية كتستهدف الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، بغية إدماجهم في المجتمع وفي

كل مناحي الحياة العامة.

ما كيخفاش عليكم الأدوار الطلائعية لقطاع الصناعة في تحسين جودة حياة هاذ الفئة خلال صناعة وتوفير الكراسي الكهربائية لهم، لتسهيل عملية تنقلهم وحركيتهم، خصوصا أن بلادنا ولله الحمد كتوفر على أرضية صناعية من الجيل الجديد، والجواب ديالكم كان كيصب فهاذ الاتجاه، وبلادنا إذن كتراكم واحد التجربة كبيرة، وكاينة جرأة في صناعة السيارات الكهربائية، كنتوفرو على أطر وخبرات وطنية كبيرة، لها من الكفاءة العالية ما يمكنها أنها تمشي في هاذ الاتجاه، اللي هو حقيقة دور اجتماعي بامتياز لوزارة الصناعة والتجارة.

يؤسفنا أن نرى مشاهد متكررة للمعاناة اليومية للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في التنقل، في استعمال وسائل النقل، ما يفرض بقوة السهر على توفير هاذ الكراسي، من خلال إنتاجها، إذن - كيما قلتو - في وحدات إنتاج صناعية مغربية، ودابا الآن اعطيتونا الإشكال اللي كاين.

إذن أمام هاذ الوضعية اللي كتعرفها بلادنا، كناشدكم، السيد الوزير، نناشد بالعمل على اتخاذ كل الإجراءات والتدابير من أجل إنتاجها محليا لتكون في متناولهم وبأسعار معقولة، لأن كما تنقولو هاذ الفئة كتعاني من الهشاشة، دون أن نغفل على مطالبتكم باتخاذ كل الإجراءات ضد المضاربين والمتاجرين في هذه المعاناة.

بل احنا كنأملو ماشي غير الكراسي أن كل ما يدخل في صناعة الآليات ديال هاذو اللي كيستعملهم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، خصنا نديرو واحد التمييز ولا واحد الدعم خاص لهاذ الناس اللي كيمشيو في الإنتاج ديال هاذ الآليات.

إذن كلنا ثقة فيكم، السيد الوزير، على اتخاذ ما ترونه مناسبا من أجل دعم هذه الفئة، واللي كتحتاج منا المزيد من الاهتمام والرعاية الخاصة لكي تتمكن من القيام بدورها وكذلك من قطف ثمار المغرب الصاعد والاستفادة من كل الخدمات اللي كتوفرها لهم الدولة ديالهم الاجتماعية بامتياز، تحت الرعاية ديال سيدنا الله ينصرو.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، فيما تبقى لكم..

شكرا.

إذن غادي ندوزو للسؤال الثالث، موضوعه "دعم الإنتاج الوطني".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد علي الفيلالي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير نسائلكم:

ما هي الإجراءات والسياسيات التي تعتمدها الحكومة لتوظيف التحول الرقمي في دعم التجارة الخارجية وتحسين كفاءة العمليات التجارية؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير، تفضل.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

بالنسبة للتجارة الخارجية، كاين كاتب الدولة حاضر معنا، اللي يفسر لكم البرنامج بالتفاصيل ديالو، ولكن ما فيها باس نجاوبكم على السؤال اللي تحط حول دعم الإنتاج الوطني، اللي عندو علاقة بالتجارة الخارجية، حيث هذا هو الأهم بالنسبة لهاذ المحور هذا من الأسئلة، إيلا جات على خاطركم.

بالنسبة لدعم الإنتاج الوطني كاين سلسلة من البرامج اللي هي كنزلوها على أرض الواقع، تحت القيادة السامية ديال سيدنا الله ينصرو والتوجيهات ديال سيدنا الله ينصرو، أشنو هو التوجيه ديال سيدنا الله ينصرو؟ هو أولا أن نقويو السيادة الوطنية، بالنسبة للإنتاج ونقويو السيادة الوطنية بالنسبة للإبداع، ونقويو السيادة الوطنية بالنسبة للقرار، ونقويو السيادة الوطنية بالنسبة للتوزيع وبالنسبة للأسواق، والأولوية هو السوق الوطني، ومعلوم أيضا نستجبو للاحتياجات ديال المواطنين والمواطنات أولا، ومن بعد نقويو التنافسية بالتصدير، حيث ملي كتكون عندكم حجم كبير ديال التصنيع كيكون عندكم التنافسية كتحسن والمنتوج كيكون في متناول الجميع.

ثانيا، التوجيهات الملكية السامية هو أن الصناعة والإنتاج الوطني يكون محفز للتشغيل، يعني خصنا نقلبو على أكبر عدد ممكن ديال إمكانيات التصنيع والتصدير من أجل خلق أكبر عدد ممكن من فرص الشغل، وهاذ الشي اللي كنشتغلو عليه بدعم الصناعات وكل الصناعات اللي كتشوفوها والجيل الجديد من الصناعة ديال السيارات، ديال الطيران، ديال النسيج أيضا رغم ما قيل والقال، وعدد ديال الصناعات اللي كنشتغلو عليها باش نقويوها ونقويو القدرة ديالها لاستقطاب الشباب الراغب في فرص الشغل.

ثالثا، هو أننا نجعلو هاذ الإنتاج في مستوى التطلعات ديال الأسواق، الجودة والإبداع، يعني يكون الإنتاج المغربي ماشي إنتاج اللي هو إنتاج تكميلي ولا إنتاج تحت الرقابة ولا إنتاج اللي كيعطيوه الأوامر باش ينتج، ولكن يتحول شيئا ما لإنتاج ذاتي بتصاميم ذاتية وبأسواق ذاتية، حيث القيمة المضافة اللي كتقلب عليها ماشي هي القيمة المضافة ديال الإنتاج

فقط، ولكن هي القيمة المضافة ديال الإبداع وأكبر قيمة مضافة هي القيمة المضافة ديال التسويق، هي اللي كتجيب لك الثروة الكافية باش تخلق مناصب الشغل، اللي هي لائقة بالشباب ديالنا اللي هو كيتكون، وعندو قدرات اللي هي كتزاد سنة بعد سنة، واللي كيطلب هاذ مناصب الشغل اللي هي عالية أو متوسطة القيمة، من غير مناصب الشغل اللي هي مناصب الشغل اللي هي بتكلفة أو تعويض اللي هو قليل وقليل جدا.

رابعا، وهذا هو التوجيه الرابع ديال سيدنا الله ينصرو هو أن تكون خالية من الكربون، وهذا جاي فيه سياق ماشي غير التصنيع الأخضر، بل جاي في سياق أيضا السيادة الطاقية ديال البلاد والقدرات الذاتية ديال بلادنا للتصنيع بكهرباء أخضر بهيدروجين أخضر اللي هو تيعطينا هاذ السيادة وهاذ الاستقلالية الذاتية، وما أحوجنا في هاذ السيادة وهاذ الاستقلالية الذاتية بالنسبة للطاقة في هاذ الظروف الحالية بالنسبة للمحروقات.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب، لكم الكلمة، ولكم 35 ثانية إضافية إذا أردتم أن تستغلوها، لأن السيد الوزير زاد 35 ثانية.

المستشار السيد علي الفيلالي:

شكرا.

جراء تداعيات وباء "كوفيد-19" والحرب الروسية الأوكرانية والحرب الأمريكية الإيرانية وتداعيات ذلك على الاقتصاد العالمي، إضافة لتوالي سنوات الجفاف، واجهت وتواجه بلادنا غلاء في المواد الأولية، أولها الارتفاع الحاد في الطاقة والمحروقات، إضافة إلى موجة تضخيمية، حيث تؤدي تكاليف الطاقة المرتفعة إلى ارتفاع أسعار التنقل والإنتاج، وبالتالي أسعار المواد الاستهلاكية، مما يضغط بشكل مباشر على القدرة الشرائية للمواطنين، فتضطر الحكومة إلى التدخل، حيث أن عدد من الإصلاحات تم إطلاقها في سياقات دولية صعبة، لكنها ساهمت في تعزيز دينامية الاقتصاد الوطني.

وندعو الحكومة للمزيد من التعبير لمواكبة انعكاسات محتملة على الاقتصاد الوطني ومواصلة الإصلاحات والسياسات العمومية التي اعتمدتها خلال السنوات الأخيرة، في إطار التوجيهات الملكية التي ساهمت في تعزيز مرونة الاقتصاد الوطني رغم التحديات الدولية، والتي جعلت الأسس الاقتصادية للمملكة قوية، بما يكفي لامتصاص الصدمات الخارجية والحفاظ على مستوى مسار النمو الاقتصادي خلال السنوات المقبلة لدعم أسعار بعض المواد الأساسية والوقود لتخفيف التداعيات، حيث يتم الضغط على ميزانية الدولة.

إن هذه العوامل وحالة عدم اليقين تؤدي حتما إلى تباطؤ بعض الاستثمارات الوطنية والخارجية.

وعلى الرغم من هذه التحديات، تعمل الحكومة المغربية على اتخاذ آليات وقائية واستباقية لامتصاص تداعيات الحرب وضمان الاستقرار، وبذلك أبدى الاقتصاد المغربي صمودا، خصوصا في القطاعات الصناعية، وقدرة على امتصاص الصدمات، ويثمن الفريق الاستقلالي المبادرات الحكومية التي أثمرت نتائج تعكس ثمرة سياسة اقتصادية تم اعتمادها منذ سنوات.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الرابع موضوعه "تنمية المجال الصناعي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد يونس ملال:

شكرا السيد الرئيس.

حول إجراءات وزارتكم لتحقيق التنمية الصناعية، نسائلكم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

هي برامج متتالية منذ أكثر من 20 سنة لتنمية المجال الصناعي في بلادنا وتنويع التموقع ديال المحرك الصناعي ديال بلادنا باش نخرجوه من المجال ديال.. اللي كان فيه، ديال الدار البيضاء، وطلع لطنجة، وهبط لأسفي، وتنوع أيضا ففاس، في وجدة، في أكادير، في مجالات أخرى، ولكن باقي ما وصل لهاذ العدالة المجالية اللي كنطمحو لها كاملين، وجا في إطار المجلس الوزاري الأخير، البرنامج المندمج للتنمية المجالية اللي غيعطينا إمكانيات وقدرات أخرى وجاذبية أخرى، باش نجلبو التنمية الصناعية أيضا في كل المجالات ديال المملكة.

سياسة صناعية كما تتعرفوها منذ 2005 وبرنامج الإقلاع الصناعي عرفت تطورا كبيرا، رقم المعاملات تضاعف أكثر من 6 مرات، رقم الصادرات تضاعف أكثر من 9 مرات، الرقم ديال الشغيلة في هاذ المجال تضاعف 3 دالمرات، إذن برامج متتالية اللي هي برامج مشجعة اللي تتقوي الجاذبية ديال بلادنا، اللي تتقوي أيضا القدرات ديال بلادنا، حيث بدينا بمواد صناعية اللي هي ما تتحتاجش كفاءات، وصلنا لمواد صناعية وإنتاج صناعي جد معقد، اللي دخلنا بين الدول الخمس اللي كيصنعو المحركات ديال الطائرة.

التنمية الصناعية ديال بلادنا غادية في إيقاع اللي هو إيقاع مشرف

ومشرف جدا، واليوم عندنا آفاق إلى غاية 2030 اللي هو أيضا أفق مشجع.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد يونس ملال:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

صراحة، كيف ما جا في الكلمة ديالكم، بلادنا عرفات وكتعرف واحد الصحوة صناعية مشهود بها بفضل واحد الرؤية سديدة ديال سيدنا الله ينصرو، رؤية للحكومات المتعاقبة على تدبير الشأن العام انكبت على تنزيلها على أرض الواقع في هاذ العقدين الأخيرين.

وهاذي ما يمكن تكون إلا تكون واحد اللبنة وواحد الأساس باش نزيدو نفكرو وباش نحلحلو ذوك الإشكاليات الهيكلية اللي مازال كتعيق ذيك النهضة الشاملة اللي بغيناها لبلادنا.

في البداية، كيف ما قلتو السيد الوزير المحترم، إشكالية العدالة المجالية.

اليوم، ذاك التمركز اللي خلاتو الحقبة الاستعمارية ديال الوحدات الإنتاجية الكبرى ما بين الدار البيضاء وطنجة، احنا لا زلنا عاجزين أننا نخرجوه ومازال كيشكل مشكل لا لذوك الجهات جوج ولا ثلاثة في غياب الوعاء العقاري، ندرة وشح اليد العاملة المؤهلة ولا للجهات اللي محرومة من هاذ الوحدات الاقتصادية اللي كتشوف راسها أنها من ذاك المغرب ديال السرعة الثانية وما كتقدرش تخلق ذيك القيمة المضافة.

أيضا، السيد الوزير المحترم، فاش كنهضرو على القيمة المضافة اليوم، بشهادة مجموعة ديال التقارير ديال الوزارة ديالكم والمؤسسات الموازية، جزء كبير من هاذ القيمة المضافة مازال كيضيع لينا بالنظر أن أغلب الوحدات الإنتاجية كتعتمد فالسلاسل التركيبية ديالها على المُدخلات نصف المصنعة اللي مازال كنستوردوها.

أيضا إشكالية خلق فرص الشغل، ما كنلقاوش ذاك الانعكاس وذاك الإسقاط على هاذ المشاريع في إيجاد فرص شغل مستدامة ولائقة في ظل هاذ نسب البطالة اللي وصلنا ليها غير المسبوقة في تاريخ المغرب.

النقطة الرابعة، وربما الأخيرة، هي المقاربة ديال الدعم وديال المواكبة ديال المقاولات النشيطة، للأسف الحكومة واحنا مقبلين على انتهاء ولايتها الانتدابية ما جابتش شي برامج عديدة باش تساعدها، ربما كاينين ذوك البرامج اللي لقيتوهم واللي خدمتو عليهم فالوزارة السابقة ديال الاستثمار و(Power Export)، ولكن بزاف ديال الفاعلين اليوم راه كيتشكاو من البيروقراطية.

أولا، باش يوجدو ذاك الملف ديالهم ويقبلوه، طلع وهبط ذاك الشي راه لا يطاق، ومن بعد فاش كيحققو ذوك النتائج أش جا ماخرج ليهم ذيك الفلوس باش يستافدو.

كنتمنى وكناشدكم، السيد الوزير، أنكم تتدخلو شخصيا باش تحلحلو هاذ الإشكال هذا، غادي يعطي واحد المؤشر إيجابي.

إيلا اسمحتي لي، السيد الرئيس، مازال واحد الشوية ديال الوقت إضافي كيف ما اسمحتي للإخوان قبل منا، ما يمكنش ما نستغلش الفرصة ديال الوجود ديالكم، السيد الوزير، وناقشكم على تداعيات التصريحات ديالكم مؤخرا واللي انتقدتو فيها أداء المقاولة الصناعية المغربية في مواجهة منافسينا الإقليميين.

أنا متفق معكم أننا خصنا ندیرو ذاك النقد الذاتي باش نعرفو الأغلاط ديالنا ونحلحلوهم، ولكن ربما من حيث الشكل، المصنعين احنا بقا فينا الخاطر ربما واحد شوية ديال المصطلحات عندها واحد الحمولة قدحية وتبخيسية اللي بقا فينا - صراحة - الحال، وأنا غادي بالنظر كيف تنعرفوكم عندكم واحد الغيرة إيلا هضرتو راه عندكم واحد الغيرة على المنتوج الوطني غادي ناقشكم ونطور معكم النقاش من واحد الجانب آخر.

واش ما كتعتقدوش أن المصنع المغربي، لا سيما الشباب منه، لا اللي عاشوا هنا ولا اللي دخلو للمغرب، إيلا القطاع العمومي وفر ليهم واحد الإطار قانوني وتشريعي يوفر ليهم العقار بثمن مناسب يعاونهم في التحكم بالتكلفة الطاقية، يساعدهم للولوج للتمويل المالي بفوائد اللي شوية على هذا.. يعاونهم في مجال التكوين، واش ما نقدروش نغلبو ذوك المنافسين اللي اليوم خدامين كيماركيو علينا جوج وثلاثة وأربعة كيف ما قلتي؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

من فضلك احترام الوقت، لأنني حينما أضفت الوقت للسيد الوزير ذكر النقطة الرابعة وقال صاحب الجلالة، بدا كيكرر ما قاله صاحب الجلالة، ولهذا أضفت له 35 ثانية، ولكن اعطيتها كذلك للمستشار المحترم.

السيد الوزير فيما تبقى لك من وقت.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا.

أنا متفق معك، هاذ الشي كلشي موفر.

الطاقة التكلفة ديالها أربع مرات أقل من المنافس، الأرض موجودة،

التكوين موجود، ولكن اللي ما موجودش هو الإدماج المحلي، واليوم ملي تنشوفو القيمة المضافة ديال هاذ القطاع 78 ألف درهم لكل شغيل، ملي تتشوف هاذ القيمة المضافة خصنا ناقوس اليقظة باش نشوفو أشنو ما تنديروش هنا وتيدروه الآخرين.

احنا تنشتغلو جميع وكاين حماية، غير بالنسبة للبال راه كاين حماية كبيرة باش تعرفوها، منذ البداية، وغنبقاو نحميوهم وغانبقاو نتعاملو معهم، ولكن خص مجهود استثماري وخص مجهود ديال المخاطرة والمغامرة، باش نغزيو الأسواق ديالنا ونحميوهم، وباش نمشيو ننافسوهم حتى في الأسواق ديالهم بحال اللي تيجيو ينافسونا في الأسواق ديالنا.

هذا هو سبب النزول ديال ذاك الشي، يمكن كان شوية محرج، ولكن هذا هو الهدف اللي كان باش نحلو النقاش، نفتحو النقاش ونشوفو نقطة الخلل.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الخامس وموضوعه "تعبئة الوعاء العقاري الموجه للاستثمار".

الكلمة للسيد المداني أملوك من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد المداني أملوك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم عن الإجراءات التي تعتزمون اتخاذها لتسهيل الولوج إلى الوعاء العقاري من قانون المستثمرين بالمستوى الذي يستجيب لحاجيات المقاولات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا على هاذ السؤال الهام اللي غيربطنا بين السؤالين.

في بداية هاذ الولاية كانت 10.000 هكتار صناعية مجهزة، إلى حد الساعة وصلنا إلى 15.000 هكتار، يعني زدنا 5000 هكتار في ظرف أربع سنين ونصف، ومبرمجة 7000 هكتار إضافية، غير في هاذ ثلاثة الأشهر الأخيرة، قالولي كان ناقص الوعاء العقاري في نواحي الدار البيضاء، زدنا 1800 هكتار في الدار البيضاء، ومازال نزيدو إيلا كانو الحاجيات.

اخذيت التزام في البرلمان باش هاذ الناس اللي تيحيدولهم الديبوات يلقاو أراضي بـ600 درهم، تنشتغلو عليها باش يلقاو أراضي بـ600 درهم، وتنشتغلو عليها باش نعطيهم تمديد آجال الإخلاء باش يجيو يستثمرو في المجالات اللي هوما عندهم الرخصة باش يستثمرو فيها.

هذا توجه ما كاينش إشكال ديال العقار اليوم.

في 1960 مشروع مصادق عليه عندي، وكاين تدخل شخصي لكل مشروع مشروع، إيلا كان شي إشكال كيفما كان، فالإشكال ديال.. (كلام غير واضح) راه تندخل فيه،1960 مشروع اللي مصادق عليها هي 86% عندهم الوعاء العقاري اللي هو مضبوط.

اللي ما عندوش مازال ما اختار الوجهة اللي غيمشي لها، أما الجهة، أما المنطقة الصناعية، أولا ما زال ما كمل التمويل ديالو، وتنشتغلو معه أيضا على القدرات التمويلية ديالهم.

معلوم كاين إشكالات، الكمال لله، كاين بعض المرات منين جينا لإجراء جديد بحال ميثاق الاستثمار، كاين الإشكالات ديال التنزيل بكل ما يلتزم هاذ الميثاق باش نعطيو الأداء للناس، باش نخلصوهم نعطيوهم(les remboursements) عندك الحق، وهاذ الشي تنشتغلو عليه ملي تيكونو إكراهات تندخلو كلنا باش هاذ الناس يبقاو واثقين في الدينامية الصناعية ديال بلادنا ويبقاو واثقين في الكلمة ديال الدولة اللي تتحفزهم، اللي غادية معهم خطوة خطوة وتتساعدهم، وغاديين في تبسيط المساطر، غاديين في تسهيل البرامج والولوج إلى البرامج.

بحال اللي قلت لكم، الكمال لله، كاين حوايج اللي كنشتغلو عليها، وغنشتغلو عليها وغنبقاو نشتغلو عليها، واللي غيجيو مورانا حتى هوما غيشتغلو على المشاكل اللي بقات.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد المداني أملوك:

شكرا السيد الوزير المحترم.

متفقون معكم بأن هذه الحكومة تمكنت بثبات من مواصلة تعبئة الوعاء العقاري الموجه نحو الاستثمار، وذلك تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية المتعلقة بتبسيط المساطر وتوفير الوعاء العقاري للمشاريع الإنتاجية، حيث تم توجيه معظم هذه الاستثمارات نحو مشاريع تتعلق بقطاعات الصناعة والتجارة والسياحة والخدمات، باعتبارها مشاريع استثمارية واعدة توفر فرص شغل قارة وتمتص بطالة الشباب، والنتائج المحققة لخير تعبير على ذلك، كما جاء في جوابكم، خير دليل، رغم أن هذه الدينامية المتواصلة في هذا القطاع، فإنه لازال يعاني من عدة إكراهات، تتمثل أساسا في تعدد المتدخلين في تسيير الوعاء العقاري وفي التعقيدات المرتبطة بالملكية وتطهيرها، علما أن عدم وضوح الوضعية

القانونية لبعض العقارات تنضاف إلى ظاهرة المضاربات المنتشرة في القطاع يعرقل تطويره واشتغاله، باعتباره قطاع حيوي ومحرك أساسي للدورة الاقتصادية.

ومن الملاحظ كذلك، أن المحاور الاقتصادية الكبرى استحوذت على الحصة الكبرى من عدد العقارات المعبأة والموجهة للاستثمارات، وهو ما يفرض تنزيل سياسات عمومية وتراعي خصوصيات المجالات الترابية، حتى تتمكن باقي الجهات في مسايرة الركب التنموي التي باتت تعرفها بلادنا.

السيد الوزير المحترم،

لا يخفى عليكم بأن جهة درعة – تافيلالت تتوفر على إمكانيات واعدة، غير أنها في مقابل ذلك تعرف ضعفا على مستوى تعبئة العقار الموجه للاستثمار، سواء على المستوى العام للصناعة أوذلك المخصص للمقاولات المتوسطة والصغيرة والصغيرة جدا، وهو ما يحرم المنطقة لكي تتحول إلى قطب صناعي كبير، يراعي الخصوصية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة يضاهي الأقطاب أو المراكز الصناعية الكبرى.

لذلك نطالبكم، السيد الوزير المحترم، بمعالجة هذه الإشكالات والمعيقات التي تفرمل من تطوير منظومتنا الاستثمارية، خصوصا بالمناطق الجبلية والمغرب العميق، وذلك للقطع مع مغرب السرعتين، وهو ما يتطلب تنزيل مقاربة مجالية تستحضر خصوصية هذا المجال الجغرافي، والذي ينتظر منكم، السيد الوزير، التفاتة حقيقية تمكنه من تحقيق الإنصاف المجالي لمواكبة مختلف التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها بلادنا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، فيما تبقى لكم من الوقت.. يالاه.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيد المستشار.

الالتفاتة الحقيقية راه كاينة منذ بداية الولاية، واشتغلنا عليها جميعا، واشتغلنا على خارطة الطريق ديال الجهة باش نطوروها إلى آخره.

اليوم كاين إشكالات - بحال اللي قلتي - ديال العقار اللي عندهم خصوصيات باش نعبؤوها، ولكن كاين عقار في درعة - تافيلالت، كاين عقار موجود لاستقطاب المشاريع الصناعية.

اليوم اللي غنشتغلو عليه هو إحداث وخلق الطاقة اللي هو أهم شيء، وعندنا المناجم اللي كنشتغلو عليها اللي غتكون ثروة، وأيضا المجال الفلاحي، وعاد كاين مشاريع ديال تطوير وتحويل هاذ المنتجات إلى منتجات ذات قيمة مضافة أكبر، واحنا كنشتغلو عليها أيضا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال السادس موضوعه "منظومة الصناعة الوطنية والاقتصاد الوطني".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

في إطار التوجهات الاستراتيجية لبلادنا والرامية إلى تعزيز السيادة الاقتصادية وتطوير المنظومة الصناعية والتجارية، تبذل الحكومة مجهودات ملموسة لدعم المقاولات وتحفيز الاستثمار الوطني والأجنبي، مع الالتزام التام بضمان استقرار السوق الوطنية وحماية المستهلك من تقلبات الأسعار غير المبررة وبأخذ جهة الرباط- سلا- القنيطرة، ومدينة القنيطرة تحديدا كقطب صناعي وتجاري صاعد، نلاحظ أن هذه الدينامية الاقتصادية لم تنعكس بشكل كامل على استقرار تكاليف المعيشة المرتبطة بالسلع والخدمات الأساسية، حيث ما تزال ساكنة المنطقة تشتكي من تفاوتات في الأسعار ترهق القدرة الشرائية للمواطنين، مما يثير تساؤلات جدية حول تأثير منظومة الصناعة في الاقتصاد الوطني.

لذا، السيد الوزير، نسائلكم عن خطة الحكومة للنهوض بمنظومة الصناعة الوطنية حتى تكون رافعة للاقتصاد الوطني، وبالتالي تمكيننا من الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن المغربي واستقراره الاجتماعي.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على هاذ السؤال الهام.

اللي هو تيجعل أن منطقة اللي ناجحة صناعيا، ناجحة بقوة اللي هي منطقة القنيطرة، اللي هي صبحات قطب صناعي ضخم في بلادنا ومحرك صناعي كبير ديال بلادنا، الآثار ديال هاذ الصناعة على كلفة العيش ديال الساكنة ديالها الأصليين، علاش؟

حيث ملي تيكثرو 46.000 اللي تيشتغلو في الصناعة، على الأقل في

المنطقة الحرة، عاد زيد عليها الآخرين، هاذ الشي كيقوي الجاذبية ديال المنطقة.

ثانيا، السكن ديال عدد يال الناس وبالأخص الموظفين اللي تيشتغلو في الرباط، اللي تيقوي أيضا الجاذبية ديال المنطقة وكيجعل بأنه على الأقل في السكنى وفعدد ديال المنتوجات الأخرى كاين قدرة شرائية قوية، كاين طلب قوي، اللي عندو انعكاس على القدرة الشرائية ديال الساكنة الأصليين ولا الساكنة ذات الدخل المحدود في هاذ المنطقة.

وهاذ الشي تيطلب سياسة مندمجة من أجل الحفاظ على التوازنات اللي خلقها هاذ الضغط ديال الانتعاش الاقتصادي والجاذبية ديال المنطقة، وهاذ الشي علاش سيدنا جا ببرامج مجالية مندمجة باش نشوفو الخصوصيات ديال كل مجال بمجال، ونشوفو أشنو هو التدخل وأشنو هوما الاستثمارات اللي خصهم، هذوك يمكن خصهم سكن اجتماعي أكثر، خص أسواق أكبر، خص أسواق من نوع آخر، خص تنقل اللي هو يكون بتكلفة أقل إلى آخره.

داكشي علاش سيدنا الله ينصرو، جا بهاذ البرنامج برنامج ديال 210 ديال المليار ديال الدرهم، باش ما نشتغلوش بطريقة أفقية من المركز، ونقولو غنديرو هاذ التدخل من أجل خلق فرص الشغل، لا خلقنا فرص الشغل في القنيطرة، خلقنا مدارس، خلقنا جامعات... إلى آخره، اليوم خصنا نخلقو التوازن الاجتماعي فهاذ المنطقة وهاذ الشي علاش البرامج المندمجة المجالية عندها الأهمية ديالو، اعطيتنا نموذج.

شكرا لك.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم.

تفضل.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الوزير على توضيحاتكم.

كما نثمن المجهودات التي تقوم بها وزارتكم في تنزيل الرؤية المولوية السامية لصاحب الجلالة، الله يطول فعمرو، لا سيما في جلب الاستثمارات الكبرى بعدة مناطق والنهوض بمنظومة الصناعة الوطنية، لكن السيد الوزير، ونحن من موقعنا لا بد أن ننقل لكم نبض الشارع المغربي، فعلا لا أحد ينكر أن المغرب أصبح مصدرا عالميا لأجزاء الطائرات والسيارات، 120 مليار درهم.

لكننا اليوم نحن أمام مفارقة غريبة لأن الأرقام التي تفضلتم بها لا تجد لها انعكاسا في الاقتصاد الوطني، خاصة في الجانب المرتبط بتشغيل الشباب، فمثلا شباب أقاليم القنيطرة، سيدي سليمان، سيدي قاسم، يتساءل كيف لجهة تساهم بنصيب وافر وفي الناتج الداخلي الخام وتحتضن أكثر المصانع يعجز شبابها عن ولوج سوق الشغل؟

السيد الوزير،

حقيقة أن التنمية الصناعية لها ارتباط وطيد بالاقتصاد الوطني، لكن هذا الارتباط يجب أن يمتد ليشمل تحسين المستوى المعيشي للمواطن المغربي، لأنه لا جدوى من وجود نمو اقتصادي لا ينعكس على جيوب المواطنين ولا يلبي حاجياتهم في سوق الشغل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

فيما تبقى لكم من الوقت، إيلا بغيتو.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا.

متفق معاك بأننا خصنا نعاودو نشوفو التوازنات ونشوفو أماكن الخلل، لما كانوا الشباب تيستافدو واش كاين نقص في التكوين المحلي؟ لا أظن، حيث كاين تكوين محلي اللي هو موجود، موجود جدا، واش كاين نقص ديال الرغبة ديال الشباب للدخول لهاذ المصانع؟ نشوفو مجالات اقتصادية أخرى اللي يمكن تجلب هاذ الشباب وتقنعهم يدخلو، هاذ الشي علاش هاذ البرامج مهمة ومهمة جدا، وإن شاء الله غنشتغلو عليها جميعا، باش نزلوها على أرض الواقع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال السابع في هذه الجلسة موضوعه "تعزيز السيادة الصناعية الوطنية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية لتقديم السؤال.

تفضل.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم عن استراتيجية الوزارة لتعزيز السيادة الصناعية الوطنية في ظل التوترات الجيو سياسية والتحديات اللوجيستية العالمية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على هاذ السؤال الهام.

كتعرفو أن العنوان الجديد ديال الصناعة المغربية هو السيادة الصناعية، هو العهد الجديد ديال الصناعة طبقا للتوجيهات الملكية السامية، هاذ السيادة فسرت الملامح ديالها في سؤال سابق، ولكن ما فيها باس نعاودو أشنو هي الركيزة ديالها.

الركيزة الأولى هي أنك تكون عندك القدرة لتلبية أكبر عدد ممكن ديال الحاجيات ديال المواطنات والمواطنين، ولكن ماشي أكثر عدد ممكن بأي ثمن. خصو يكون أيضا فالمتناول ديال المواطن والمواطنة.

علاش؟ حيث إيلا خليتي المصنع وحميتيه، ووليتي كتبيع آليات اللي كتسوى 10 دراهم وتبيعهم بـ100 درهم، ما درتووالو، إذن خصك تكون توصل فحالة نضج وحالة تنافسية اللي هي كتسمح لك باش تصنع هاذ المنتوج بثمن مناسب وثمن تنافسي، وهاذ الشي علاش درنا بنك المشاريع ونزلناه على أرض الواقع، حيث هاذ المشاريع ما كيدخلو غير ملي كنوصلو للتنافسية المقبولة باش نبداو نصنعوهم عندنا بالقدرات ديالنا؛

ثانيا، هو القدرة على الإبداع، ودرنا برنامج ديال الإبداع، والمغرب أصبح خامس دولة مقارنة مع الناتج الداخلي ديالها الخام، خامس دولة عالميا فالرسوم الهندسية، يعني ولينا كنحطو رسوم هندسية ذاتية، ولينا خامس دولة عالميا مقارنة مع الناتج الداخلي الخام، ماشي في الإجمال؛

ثالثا، خصك تكون عندك قدرة للتسويق، فهاذ الإطار جا أيضا برنامج التجارة الخارجية اللي كيفسرو ليكم منذ سنة ونصف تقريبا الأخ كاتب الدولة للتجارة الخارجية، ولكن جات أيضا تقوية العلامة وتقوية "صنع في المغرب"، علامة "صنع في المغرب"، والعلامة المغربية، أش كتعطينا هاذ العلامة المغربية؟ كتعطينا الهامش ديال التسويق، ولكن كتعطينا أيضا سيادة القرار فيما ننتجه وفي الأسواق اللي كنبيعو فيها المنتوج ديالنا، وهاذ اللي كنشتغلو عليه باش نقويو السلسلة، بما يتعلق بالمسائل الجيو سياسية والمحروقات أو لا بعض المعدات اللي كنحتاجوها فالصناعة، هذا كاين سياسة الانتقال الطاقي ديال بلادنا اللي كنشتغلو عليها بالطاقة الخضراء وأيضا بالهيدروجين الأخضر اللي طلقها سيدنا الله ينصرو.

وثانيا، كاين أيضا عدد ديال الاستثمارات من أجل تقوية الإدماج المحلي ديال عدد ديال المنتوجات اللي كنوردوها باش نقويو الاستقلالية ونقويو السيادة ديالنا فالإنتاج.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم.

تفضل.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

ما تقدمونه تحت شعار "السيادة الصناعية" هو حملة تواصلية وإعلامية، ليس مشروعا اقتصاديا حقيقيا، دائما تتحدثون عن إنجازات، لكن الواقع يكشف أن ما تحقق ليس سوى اندماج هش في سلاسل قيمة عالمية نلعب فيها دور المنفذ لا صانع القرار، فكيف تستقيم لغة السيادة مع اقتصاد صناعي يعتمد على الخارج في التمويل والمكونات ويتأثر عند أول إضراب عالمي وكأنه بلا عمق إنتاجي وطني؟

أما حديثكم المتكرر عن صناعات المستقبل من الهيدروجين الأخضر إلى التنقل المستدام، فيطرح وكأنه إنجاز قائم، بينما هو في الحقيقة وعود لم تغادر بعد مرحلة العناوين، المواطن لا يحتاج إلى شعارات مبتكرة بقدر ما يحتاج إلى نتائج ملموسة، لكن يبدو أن حكومتكم تفضل تسويق الأحلام بدل بناء قاعدة صناعية قادرة فعلا على تقليص التبعية وخلق سيادة تكنولوجية حقيقية.

الأكثر إثارة للاستغراب هو استمرار تجاهلكم للنسيج الصناعي الوطني، خصوصا المقاولات الصغرى والمتوسطة، التي تترك تواجه صعوبات التمويل وضعف الدعم التقني.

كيف يمكن الحديث عن سيادة صناعية وأنتم لم تنجحوا حتى في رفع نسبة الإدماج المحلي أو خلق قيمة مضافة داخلية حقيقية؟

بصراحة ما نراه اليوم ليس سياسة صناعية طموحة، بل فجوة صارخة بين خطاب متضخم وواقع مؤلم.

السيد الوزير،

زمن التسويق السياسي انتهى، وأنتم اليوم مطالبون بتقديم نتائج ملموسة لا شعارات مستهلكة، لم يعد مقبولا الاستمرار في تكرار خطاب السيادة الصناعية دون أن ينعكس ذلك على واقع الإنتاج الوطني أو على قدرة الاقتصاد على الاستقلال عن الخارج.

السيد الوزير،

الصراحة الناس راه عاقت والمهم زمن بيع الوهم بالشعارات راه تسالى، والمغرب راه كما تنعرفو راه مازال مرهون بالصناعات الخارجية بلا ما نكذبو على راسنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير فيما تبقى لكم من وقت.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا على هاذ التدخل.

إيلا كان المغرب عاق، غيعيق أيضا أن هاذ الوزارة كانت مسيرة من طرف حزبكم أيضا، وهذا تكامل، وملي كنتو خرجتو وخليتو هاذ الوزارة اليوم القيمة المضافة تضاعفت ثلاث مرات، مناصب الشغل تضاعفو ثلاث المرات من 2012 ملي خليتو هاذ الوزارة.

هاذ الشي تراكمي، الوزير اللي كان ديالكم تنحترموه وتنطلبو منكم الاحترام أيضا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

غادي ننتقلو للسؤال الثامن وموضوعه "ضمان تموين السوق الوطنية بالمواد الأساسية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

حول ضمان تموين السوق الوطنية بالمواد الأساسية، نسائلكم السيد الوزير المحترم؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على هاذ السؤال الهام، وفهاذ الوضعية الجيو استراتيجية والجيو سياسية اللي هي متوترة، هذا ما أقل ما يمكن أن يقال.

كما تتعرفو الحكومة اجتمعت في إطار لجنة اليقظة باش تشوف أشنا هوما الإشكالات اللي يمكن لهم يكونو بالنسبة للتموين على الأقل بالنسبة للمواد الطاقية والمدخولات الغذائية وأيضا الصناعية اللي احنا محتاجينها.

واليوم في إطار الظرف الحالي يمكن لنا نقولو باستثناء المادة 3 أو 4 و5 اللي محسوبة على رؤوس الأصابيع وعندها حلول، اليوم يمكن لنا نكونو مطمئنين بالنسبة للتموين.

ثانيا، كاين الأسعار اللي هي فيها إشكالات، تنعرفو بأن أسعار المحروقات عرفت توترا، اللي هو جعل الحكومة بأن اخذات قرارات اللي هي من شأنها تواكب القدرة الشرائية ديال المواطنات والمواطنين.

أيضا، كاين بالنسبة لبعض المواد الغذائية إشكالات اللي عرفتها في إطار حالة الطقس اللي جعلت بأن كاين إنتاج اللي عرف صعوبات في بعض المناطق ديال بلادنا اللي كان عندو أثر على الأسعار اللي اليوم كندخلو فيها باش نشوفو كيفاش نرجعو التوازن بالنسبة للإنتاج والتموين.

بصفة عامة باقية الأشياء غالية على المواطن، هاذ الشي راه احنا حاسين به وكندخلو وكنديرو المجهود كاملين باش نخففو عليه ما يمكن تخفيفه بالنسبة للقدرة الشرائية ديال الأسر المغربية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس المحترم، تفضل الكلمة لكم.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لا يسعنا في البداية إلا أن نسجل بإيجابية التحسن الملحوظ والحمد والشكر لله في الظروف المناخية التي عرفتها بلادنا خلال الفترة الأخيرة، حيث كان للتساقطات المطرية وقع إيجابي على نفوس المواطنين والمواطنات بالموازاة مع أثرها على مستقبل الموسم الفلاحي، ما يبشر بإذن الله بعرض وافر لمختلف المنتوجات الفلاحية وينعكس كذلك بشكل أساسي على وفرة المواد الاساسية واستقرار أثمنتها، مما يجب أن يخفف من حدة الضغط على القدرة الشرائية للمواطنين.

كما نثمن، السيد الوزير المحترم، التدابير الاستباقية التي اتخذتها الحكومة في وقت سابق لضمان التموين العادي للسوق الوطنية، خاصة ما يتعلق بتقليص تصدير بعض المواد الحيوية بهدف تعزيز وفرتها داخليا وهي خطوات كان لها دور كبير في الحفاظ على توازن السوق وضمان كذلك أسعار أكثر ملاءمة للمستهلك المغربي.

السيد الوزير المحترم،

نود إثارة انتباهكم للمواد الأساسية المستوردة من الخارج، وهي التي تطرح اليوم إشكالات كبيرة بسبب ندرتها أحيانا، وبسبب استغلال ظروف التقلبات السياسية والعسكرية، كما قلتم، بالخارج لرفع أثمنتها

بشكل غير معقول، مما يتطلب كذلك تدخلات ناجعة من الحكومة لفرض الرقابة الصارمة على توزيع وترويج هذه المواد الأساسية القادمة من الخارج.

من جهة أخرى، نؤكد، السيد الوزير المحترم، على أهمية الاستمرار في تفعيل آليات اليقظة الصحية بما يضمن سلامة وجودة المنتجات المعروضة في الاسواق المغربية صونا لصحة المواطن كأولوية لا تقبل التهاون.

السيد الوزير المحترم،

بالموازاة مع المجهودات التي تقومون بها في توفير المواد الأساسية، لا بد من التأكيد على ضرورة تكثيف عمليات المراقبة والتتبع للتصدي لكل الممارسات غير المشروعة التي قد تمس بصحة وسلامة المستهلك أو تخل بقواعد المنافسة الشريفة، خاصة في ظل بعض السلوكات البئيسة التي تستغل كل ظرفية أو مناسبة لتحقيق أرباح غير مبررة.

كما نؤكد على أهمية تعزيز المراقبة داخل مختلف الأسواق واتخاذ إجراءات صارمة وفعالة للحد من المضاربة والاحتكار، بما من شأنه أن يساهم في استقرار الأسعار ويخفف من الضغط المتزايد والمتسارع على القدرة الشرائية للمغاربة، لأنه وكما تعلمون، السيد الوزير المحترم، لا جدوى من توفير وضمان تموين السوق الوطنية بالكميات الكافية من المواد الأساسية إذا تركنا هذه الأسواق في مرمى أطماع المضاربين قد ترهق جيوب المغاربة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا لك.

الكلمة لكم السيد الوزير.

شكرا.

إذن غادي ننتقلو للسؤال التاسع في هذه الجلسة وموضوعه "حماية التاجر بالتقسيط في ظل الانتشار المتزايد للمتاجر العصرية".

فليتفضل أحد من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلي السيدة الرئيسة المحترمة.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

شكرا السيد الرئيس.

عن حماية التاجر بالتقسيط في ظل الانتشار المتزايد للمتاجر العصرية، نسائلكم السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير، السؤال موجه لك.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة على هاذ السؤال الهام والهام جدا.

كيف ما تتعرفو اليوم تاجر القرب مقارنة مع المساحات الكبرى ديال التوزيع كيمثل تقريبا 80% من التجار في المملكة، واليوم هاذ الانتشار كاين دخلو فالدروبة ودخلو في عدد ديال الأماكن، كاين منافسة ولكن هاذ المنافسة عندها آثار ماشي على القدرة ديال البيع ديال تاجر القرب، ولكن عندها أثر على بيع بعض المنتوجات اللي فيهم قيمة أكبر مقارنة مع المنتوجات اللي كيبيعها أساسا "بالكارني".

ما هو برنامج العمل اللي كنشتغلو عليه وعندنا إن شاء الله مناظرة في 27 أبريل في مراكش، مناظرة جديدة بعد 6 سنوات أو 7 سنوات اللي غنبنيو فيها إن شاء الله مع ممثلي التجار خارطة طريق جديدة اللي هي مبنية على تقوية تاجر القرب، وبالأخص تقوية المداخيل ديالو باش يبقى يلعب ذاك الدور الاجتماعي الكبير اللي كيلعبو بتنويع المداخيل ديالو، دخلنا عدد ديال الآليات وعدد ديال الخدمات اللي غنستافدو منها من القرب ديالو باش يلعب هاذ الدور ويجعل من هاذ الأدوار الجديدة مداخيل إضافية.

لقينا حلول، يا ربي نقدرو نزلوها على أرض الواقع ديال الأداء الإلكتروني الآن، وعندنا حل تقني اللي يمكن لينا نزلوه على أرض الواقع واللي يمكن يكون عندو قابلية بالنسبة للتاجر وتكلفة تشبه للصفر بالنسبة للتاجر، وإن شاء الله غنقدو نزلوها على أرض الواقع.

لقينا حلول باش نديرو مراكز للشراء في إطار تعاونيات أو جمعيات ديال التجار اللي غندعموها إن شاء الله باش يكون عندهم هاذ الشراء حتى هو بثمن اللي هو ينافس هاذ المراكز ديال البيع المشترك.

عندنا حلول وعندنا حلول، إن شاء الله غنجيو نناقشوها فهاذ المبادرة في 27 أبريل، وكنطلبو من كل من يهتم بهذا الموضوع يجي يشاركنا فهاذ المناقشة إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لك السيدة الرئيسة.

تفضلي.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

نود في البداية تثمين ما تضمنه جوابكم من معطيات وتوضيحات بخصوص الجهود المبذولة لمواكبة تحولات قطاع التجارة الداخلية، خاصة في ظل الدينامية التي يعرفها هذا المجال والتوسع المتزايد للمتاجر العصرية بمختلف أشكالها.

وفي هذا السياق، نؤكد أن التجارة بالتقسيط تظل ركيزة أساسية في الاقتصاد الوطني، حيث تمثل حسب عدد من التقديرات المهنية ما يفوق 80% من عدد نقط البيع، وتوفر مئات الآلاف من مناصب الشغل المباشرة وغير المباشرة، إلى جانب دورها الحيوي في ضمان القرب وتلبية الحاجيات اليومية للمواطنين، خصوصا في الأحياء الشعبية والمجالات القروية وشبه الحضرية.

كما أن المعطيات المتوفرة تشير إلى أن وتيرة توسع المساحات التجارية الكبرى والمتوسطة عرفت خلال السنوات الأخيرة نموا سنويا ملحوظا، مدفوعا بتطور سلاسل التوسيع واعتماد نماذج تجارية حديثة، وهو ما أفرز تحولات عميقة في بنية السوق وأنماط الاستهلاك وأصبح يفرض تحديات جديدة على التاجر بالتقسيط، سواء من حيث القدرة على المنافسة أو من حيث التكيف مع متطلبات العرض والخدمة.

ومن هذا المنطلق، نسجل بإيجابية البرامج التي تم إطلاقها، خاصة تلك المرتبطة بعصرنة الفضاءات التجارية ودعم المعاملات التجارية وتحسين ولوجهم إلى التمويل، غير أن الأثر الميداني لهذه المبادرات يظل رهينا بتوسيع قاعدة المستفيدين وتبسيط المساطر وضمان استهداف أدق للفئات الأكثر هشاشة داخل هذا القطاع.

كما نرى أن المرحلة تقتضي تعزيز إجراءات المواكبة عبر تطوير آليات مبتكرة من بينها:

دعم التنظيمات المهنية، وتشجيع إحداث شبكات للتجار الصغار تمكنكم من تحسين شروط التزود، وتقوية قدراتهم التفاوضية، فضلا عن مواكبة التحول الرقمي بشكل تدريجي وملائم لخصوصياتهم.

وفي نفس الإطار، تبرز أهمية ضمان توازن منصف داخل المنظومة التجارية، ومن خلال الحرص على احترام قواعد المنافسة وتعزيز آليات التقنين والمراقبة، بما يضمن تكافؤ الفرص بين مختلف الفاعلين.

وفي الختام، نؤكد أن حماية التاجر بالتقسيط تظل جزءا لا يتجزأ من أي رؤية شمولية لإصلاح قطاع التجارة، بما يحقق التوزان بين متطلبات التحديث والحفاظ على النسيج الاقتصادي والاجتماعي الوطني مع التأكيد على أهمية استمرار الحوار والتشاور مع مختلف المتدخلين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، إذا أردتم فيما تبقى..

شكرا.

ربحا للوقت.

بارك الله فيك.

السيد رئيس الجلسة:

إذن غادي ننتقلو للسؤال العاشر، دائما في نفس القطاع وموضوعه "المناطق الصناعية وتأهيلها".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

السيد الرئيس تفضل.

الكلمة لكم.

المستشار السيد لحسن نازهي

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

لا شك أن المناطق الصناعية تشكل رافعة أساسية لجلب الاستثمار وتحريك عجلة الاقتصادي الوطني كما يعول عليها بشكل كبير في خلق فرص الشغل، وتعزيز الدينامية المجالية، غير أن الواقع يطرح مجموعة ديال التساؤلات الجوهرية حول مدى نجاعة هذه المناطق في تحقيق الأهداف المنشودة، خاصة خلق فرص الشغل لائقة وقارة.

التحدي اليوم لا يكمن فقط في إحداث مناطق صناعية جديدة، بل في تأهيل القائم منها وضمان حكامة جيدة في تدبيرها، مما يحقق العدالة المجالية ويستجيب لحاجيات النسيج الاقتصادي الوطني خاصة المقاولات الصغرى والمتوسطة.

كذلك، السيد الوزير، نسجل بقلق استمرار عدد من الاختلالات المرتبطة بظروف الشغل داخل بعض الوحدات الصناعية، حيث يطرح إشكالات تتعلق باحترام مدونة الشغل، سواء فيما يخص التصريح بالأجراء، شروط السلامة المهنية، احترام حقوق الأساسية للعمال، وهو ما يفرض آليات المراقبة والتفتيش وربط الاستفادة من الامتيازات الممنوحة للمستثمرين بمدى احترامهم للقوانين الاجتماعية.

وعليه نسائلكم السيد الوزير: ما هي الإجراءات العملية التي تعتزمون اتخاذها لتأهيل المناطق الصناعية القائمة وضمان جاهزيتها الحقيقية؟ وكيف ستعملون على تعزيز دورها في خلق فرص شغل لائقة مع ضمان احترام صارم لمقتضيات مدونة الشغل؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم على هاذ السؤال الهام.

بالنسبة للمناطق الصناعية، كاين أجيال ديال المناطق الصناعية، واشتغلنا بالجيل الأول اللي كان وكنا تنوفرو عقار بثمن اللي هو ثمن رمزي وناس استثمرو فيه وكيفاش كنا كنقيمو التثمين ديال هاذ العقار، هو (certificat) أش تيتسمى (permis d'habiter)، هو اللي تيقول لك راه ثمنتيه، كاين ناس اللي بناو وقال لك صبغو وقال لك صافي راه احنا ثمنا هاذ الأرض، واللي جعل بأن كانو تصرفات، وعدد ديال المناطق الصناعية ولاو ديبووات ولاو حاجات آخرين، محلات ولا قاعات الأفراح، تتشوفهم في المناطق الصناعية بعض المرات... إلى آخره.

جينا فهاذ الحكومة بقانون جديد اللي صوتو عليه، هنايا أيضا، اللي هو جعل بأن التثمين اليوم ديال البقعة الصناعية اللي تتعطيها الدولة هو المشروع اللي حطيتيه في (CRI[1])، هذاك المشروع تتقول أنا غندير وحدة صناعية ديال النسيج أو كيماوية أو... إلى آخره، هذا هو المشروع اللي غندير، والتثمين ديالو كيتقيم حسب المشروع اللي حطيتيه، وهذا تغيير فهاذ الجيل الجديد ديال المناطق الصناعية باش نقلصو من هاذ الإشكالات.

ثانيا، العدد، اخذينا التزام باش نقويو العدد وباش نوزعوه على كل الأقاليم ديال المملكة، واليوم عندنا 50% إضافية ديال الوعاء الصناعي، وكنشتغلو على 7 آلاف هكتار إضافية، يعني غنضاعفو القدرات الاستقطابية للصناعة فكل أنحاء التراب الوطني، وتنفيذا للبرنامج المجالي اللي هو طلقو سيدنا الله ينصرو فالمجلس الوزاري الأخير، باش كل منطقة تكون عندنا القدرة لجلب الاستثمار؛

ثالثا، غتقول لي بأن ها أنت درتي منطقة ولكن النجاعة ديالها ما كايناش، التثمين ما كاينش، المستثمرين ما كاينش، بدينا خارطة الطريق صناعية لكل إقليم في إطار التصور الجديد باش نشوف الإمكانات والمستثمرين اللي يمكنا نجيبوهم، كان تعديل ديال ميثاق الاستثمار بميثاق استثمار جديد، اللي اعطى إضافات بالنسبة للدعم ديال الدولة.

كاين أيضا الثمن المناسب اللي هو قديناه بالنسبة لعدد ديال المناطق باش نقويو الجاذبية، وكاين أيضا خارطة الطريق اللي تعطات للمراكز الجهوية للاستثمار، باش يوجهو المستثمرين حسب الخصوصيات، وكاين أيضا اشتغال على مراكز التكوين اللي هي غتواكب هاذ الخصوصية الصناعية ديال هاذ المناطق.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

ما تفضلتم به، السيد الوزير، كيظل جزء منه في إطار عرض النوايا والبرامج، في حين أن الإشكال المطروح اليوم، هو إشكال التنزيل الفعلي والملموس على أرض الواقع، هاذ الشي اللي قلتي، السيد الوزير.

سبق الإعلان عن عدد من مخططات تأهيل المناطق الصناعية، غير أن الحصيلة الميدانية تظهر استمرار نفس الاختلالات، سواء على مستوى ضعف التجهيزات، غياب الصيانة، محدودية الخدمات المواكبة، وهو ما ينعكس سلبا على جاذبية هذه الفضاءات وعلى قدرتها الحقيقية في خلق فرص الشغل قارة.

كذلك، ما ننتظره اليوم، السيد الوزير، ليس فقط إطلاق برامج جديدة، بل تقديم تقييم دقيق لما تم إنجازه مع تحديد المسؤوليات بخصوص الثغرات المسجلة، خاصة وأننا في نهاية الولاية الحكومية، كما أن مسألة احترام مدونة الشغل لا يمكن أن تظل مجرد التزام أخلاقي، وماشي المسؤولية ديالك بوحدك، السيد الوزير، بل يجب أن تتحول إلى شرط أساسي للاستفادة من الامتيازات والتحفيزات، مع تعزيز دور جهاز تفتيش الشغل وتمكينه من الوسائل الكفيلة بالقيام بمهامه في المراقبة.

إن خلق فرص الشغل لا ينبغي أن يكون على حساب كرامة العامل وحقوقه، بل يجب أن يقوم على توازن حقيقي بين تشجيع الاستثمار وضمان العمل اللائق.

وعليه، نجدد التأكيد على ضرورة الانتقال من منطق الإعلان إلى منطق الأثر، ومن الالتزامات العامة إلى إجراءات دقيقة قابلة للتتبع والمحاسبة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير،

لقد استهلكتم الوقت ديالكم الكافي، غادي ننتقلو، نعم، تفضل.

اسمحوا لي شي ثواني، للسيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

غير بغيت نأكد شي حاجة، قانون الشغل راه شرط أساسي بالنسبة

[1] **C**entre **R**égional d'**I**nvestissement.

للدعم، ملي كنديرو معهم اتفاقيات، احترام قانون الشغل شرط أساسي، وكنراقبو بأنهم كيسجلو هاذ الناس في (CNSS[2]) وكيضمنو لهم الحقوق ديالهم، عاد كنعطيوهم الدعم، باش تكونو مطمئنين بالنسبة لهاذ الشي، شرط أساسي.

وبالنسبة للمناطق الصناعية، معلوم كاين اختلالات، ولكن احنا كنحسنو، كنديرو التقييم، وكنرجعو الأراضي للناس اللي استهلكو، هاذ استرجاع ديال الأراضي كان كيطلب مساطر اللي هي كتمشي ليها للمحكمة وكتبقى 6 سنين،7 سنين، اليوم فهاذ القانون الجديد اللي صادقتو عليه، ما بقاش اللجوء إلى المحكمة، ولينا كنسترجعوها بسرعة باش نستافدو منها ونخلقو منها فرص الشغل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الحادي عشر لكم السيد الوزير، وهو آخر سؤال عندكم معنا فهاذ الجلسة، موضوعه "الحوار الاجتماعي القطاعي الخاص بغرف التجارة والصناعة والخدمات مع الجامعة الوطنية لموظفي الغرف المهنية وجامعاتها".

للاتحاد المغربي للشغل، فليتفضل أحدهم مشكورا.

تفضلي، السيدة الرئيسة المحترمة.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم عن مآل الحوار الاجتماعي القطاعي الخاص بغرف التجارة والصناعة والخدمات؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة المحترمة على هاذ السؤال الهام.

كما كتعرفو الحوار الاجتماعي مع شركاء اجتماعيين، هو محور أساسي ديال التعامل ديالنا مع الشركاء الاجتماعيين فالوزارة وفالغرف أو في الملحقات ولا الشركات اللي هي تحت وصاية الوزارة.

بالنسبة للغرف، الغرف هوما مؤسسات أولا، دستورية، احنا كنتعاملو معهم كشريك وكممثل ديال المصنعين وديال التجار وديال الحرفيين ديال الخدمات أيضا، هوما ممثلين، عندهم استقلالية القرار، وعندهم استقلالية التدبير، وعندهم الدعم وشراكة، اتفاقية شراكة مع الوزارة في إطار برامج اللي كتجعل بأنهم يمكن لهم يحققو هاذ البرامج.

ولكن كاينة أيضا، مراقبة ومواصلة باش يحترمو ما ينص عليه قانون الوظيفة العمومية أو ما تنص عليها مدونة الشغل، وكنشتغلو معهم باش يقويو القدرات ديالهم بالنسبة لا احترام القوانين اللي جاري بها العمل، هذا أساسي وشرط أساسي ولا لتطوير الكفاءات وتطوير المهارات وتطوير أيضا القدرات والارتياح ديال العاملين فالغرف.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لك السيدة المستشارة المحترمة.

تفضلي.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

كنشكركم على الجواب ديالكم، غير أنه ورغم الأهمية ديالو، إلا أنه لا يعكس عمق الإشكالات التي يعرفها قطاع غرف التجارة والصناعة والخدمات ولا يرقى إلى مستوى تطلعات وانتظارات موظفات وموظفي هذه المؤسسات العمومية والمهنية الهامة.

ذلك، أن المعطيات الميدانية كما عبرت عنها الجامعة الوطنية لموظفي الغرف المهنية وجامعاتها التابعة للاتحاد المغربي للشغل، تؤكد أن الحوار الاجتماعي القطاعي بهذه الغرف المهنية، ما يزال يعاني من تعثر واضح وغياب للنتائج الملموسة رغم الحاجة الملحة إلى تسوية ملفاته العالقة.

فالمشكل اليوم، لا يتعلق فقط بعقد جلسات الحوار واستمراريته، بل بمدى نجاعته وقدرته على إنتاج حلول حقيقية، تنعكس بشكل ملموس على أوضاع موظفات وموظفي هذه الغرف، خاصة في ظل استمرار تجميد النظام الأساسي الخاص بالموظفين منذ سنة 1981، استمرار التفاوتات في الأجور والتعويضات، تراكم الاختلالات الإدارية والمهنية وتأثيرها السلبي على أوضاع الموظفين، وهو ما يقتضي ضرورة العمل على مأسسة الحوار الاجتماعي القطاعي على أسس واضحة ومنتظمة، واعتماد جدولة زمنية مضبوطة لتنفيذ التزاماته، إخراج نظام أساسي للموظفين عصري ومنصف وعادل، تقوية الخدمات الاجتماعية والارتقاء بها عبر دعم جمعياتها وتأسيس مؤسسة وطنية للأعمال الاجتماعية لفائدة عموم موظفي هذه الغرف، مراجعة الهيكلة الإدارية لهذه الغرف وجامعاتها، حيث اتضح قصورها وعدم توازنها،

[2] Caisse Nationale de Sécurité Sociale.

ضمان استقلالية الجهاز الإداري والفصل الواضح بين اختصاصاته وتلك المتعلقة بالأجهزة المنتخبة، رفع الحيف الكبير الذي يعيشه متقاعدو الغرف.

ونؤكد، السيد الوزير، أن مسألة مركزة الأجور تشكل مطلبا جوهريا للموظفين والموظفات، وذلك استنادا لما اتفق عليه في غرف مماثلة، وبالنظر لما يطبع الوضع الحالي من اختلالات على مستوى انتظام صرفها وما يفرزه من تفاوتات غير مبررة داخل نفس المنظومة المهنية.

كما يستمد هذا المطلب مشروعيته، اعتبارا لما يمثله من مدخل أساسي لتحقيق العدالة الأجرية والإنصاف والاستقرار المهني والاجتماعي، بينما استمرار الوضع الحالي يعمق الإحساس بالميز.

السيد الوزير المحترم،

إن تجاوز هذه الإشكالات يظل رهينا بمدى توفر الإرادة لإطلاق حوار اجتماعي منتج، قادر على الاستجابة للمطالب العادلة والمشروعة، وفق جدولة زمنية محددة وعلى اعتماد مقاربة موحدة ومنصفة في تدبير الموارد البشرية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الرئيسة المحترمة.

الكلمة لكم السيد الوزير.

تفضل.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة على هاذ التعقيب ديالكم.

كاين إشكال، كاين إشكال بين الوصاية والاستقلالية ديال غرفة منتخبة دستورية، ومجال التدخل، اللي هو مجال التدخل اللي عندو الحدود ديالو، ولكن كل ما يمكن أن نحسن به جميعا ظروف العيش ديال موظفي الغرف، احنا معكم وما يمكننا غير نتفقو معكم فعدد ديال الحوايج، إيلا يمكننا نديروها ولا تساءلنا باش نعاونو ونساعدو من طرف الغرف المنتخبة، احنا رهن الإشارة.

السيد رئيس الجلسة:

أشكركم السيد الوزير على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

وأرحب بالسيد كاتب الدولة لدى وزير الصناعة والتجارة.

غادي نبداو بالسؤالين المواليين الموجهين لكتابة الدولة لدى السيد وزير الصناعة والتجارة المكلفة بالتجارة الخارجية، حول "الرقمنة"، تجمعهما وحدة الموضوع، لذا غادي نعرضهما دفعة واحدة.

والبداية مع سؤال الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية وموضوعه "أهمية الرقمنة في تعزيز المبادلات التجارية للمملكة".

السيد الرئيس، تفضل.

المستشار السيد لحسن حداد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

عن أهمية الرقمنة في تعزيز المبادلات التجارية للمملكة، نسائلكم؟

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني موضوعه "أهمية الرقمنة في تعزيز المبادلات التجارية للمملكة المغربية والإجراءات والسياسات التي تعتمدها الحكومة".

هاذ السؤال ديال سعيد شاكر، من فريق التجمع الوطني للأحرار.

اسمح لي أستاذ شاكر، تفضل.

المستشار السيد سعيد شاكر:

السيد الرئيس المحترم،

نفس السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الكلمة للسيد الوزير.

تفضل.

السيد عمر حجيرة، كاتب الدولة لدى وزير الصناعة والتجارة، المكلف بالتجارة الخارجية:

أشكركم حضرات السيدات والسادة المستشارين على هذا السؤال المهم، لأنه كيجي انسجاما مع التوجهات الملكية السامية ديال صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، اللي دعا إلى تعزيز التنافسية ديال الاقتصاد الوطني.

وما يمكنش نعززو التنافسية ديالنا إيلا ما تبعناش العالم وفين ماشي العالم، وخاصة مع تقدم ديال التكنولوجيا واستعمال الذكاء الاصطناعي، وما كاينش متغيرات كل شهر ولا كل شهرين، كاين متغيرات تقريبا كل ساعة، كل ساعتين، فيما يتعلق بالتكنولوجيا والاستعمال ديال الذكاء الاصطناعي، وفيما يتعلق بالرقمنة، وبالتالي التجارة الخارجية هو واحد الفضاء دولي، عالمي إيلا المملكة المغربية ما مشاتش مع التوجه العالمي ما يمكنش أننا نكونو في تنافسية، علاش؟ اليوم الرقمنة ما أصبحتش ترف، ماشي شي حاجة اللي كنديروها باش نزوقو، إيلا ما كانتش الرقمنة اليوم، صعيب باش تكون حاضر فالأسواق العالمية.

إذن، يشكل هاذ الرقمنة واحد التحول وركيزة أساسية في إصلاح المنظومة ديال التجارة الخارجية، وخاصة وأنه تخلق في التجارة الخارجية واحد الورش كبير إسمه "الرقمنة"، أساسا من أجل تقليص الآجال ديال المعاملات وتعزيز التنافسية ديال المقاولات وتحسين مناخ الأعمال.

وفهذا الإطار، (PortNet) تتقوم بواحد العمل كبير وجبار من أجل الرقمنة ديال التجارة الخارجية، 120 خدمة أصبحت خدمة رقمية، ربط 50 مؤسسة وإدارة، تغطية مختلف الموانئ والمطارات ديال المملكة، ومكنت هذه الدينامية من رقمنة 96% من الإجراءات ديال التجارة الخارجية اليوم أصبحت رقمية، رقمنة التراخيص والوثائق المرتبطة بالاستيراد، مراقبة المنتوجات الصناعية والغذائية، ربط المساطر مع الهيئات مثل الجمارك و(ONSSA[3])، اعتماد الأداء الإلكتروني والتصريح المسبق بالبضائع، إضافة إلى تحسين التنسيق الرقمي بين أجهزة المراقبة.

وأسهمت هاته الإجراءات في تحقيق نتائج ملموسة، أساسها، نعطيكم بعض الأرقام باش تعرفو بأن هاذ الشي ماشي كلام تنقولوه في البرلمان من أجل التسويق ولكن بالملموس، انتقلنا من أسبوع إلى 3 الساعات في توطين التزام الاستيراد، خفضنا مدة مكوث البضائع من 13 يوم إلى 8 أيام، تقليص مدة البقاء في الممرات الحدودية بـ 43%، وقد انعكس هذا الأداء إيجابا على تموقع المغرب دوليا، المغرب اليوم يحتل المرتبة الأولى على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والمرتبة السابعة عشر في مجال التجارة الدولية، حسب تقرير (Business Ready 2025).

كذلك في نفس المنحى، باش ما يبقاوش عدد من المتدخلين ملي تنمشيو نديرو واحد العملية ديال الاستيراد أو لا التصدير، وهذا واحد العمل كبير لسنوات والمملكة المغربية تتشتغل عليه، واليوم، إن شاء الله، في الشهر المقبل غادي يتم الانطلاق ديال البوابة الموحدة للتصدير، واللي اشتغلنا عليها فهاذ السنة ونصف، واللي كانت فيها تراكمات إيجابية وزدنا كملنا التراكمات، تعقد حوالي 60 اجتماع، وإن شاء الله، غادي تكون بوابة موحدة لإجراءات التجارة الخارجية، هو شباك موحد ما شي شباك وحيد، في أفق أنه يكون، إن شاء الله، شباك وحيد مستقبلا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الرئيس.

المستشار السيد لحسن حداد:

شكرا السيد الوزير.

شكرا السيد الرئيس.

أولا تنثمنو العمل اللي قمت به السيد الوزير في فترة وجيزة، ومتفقين بأنه الرقمنة ما بقاتش خيار اليوم، ولكن شرط أساسي لتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، وفي عالم اللي تتيدار فيه التجارة بالبيانات والسرعة، من لا يرقمن يتأخر، واحنا تنثمنو أنه تقدمنا في هاذ الإطار هذا مقارنة مع دول يعني الموجودة في المنطقة.

كما قلت، السيد الوزير، الرقمنة ديال الإجراءات الجمركية والتجارية تتقلص الآجال ديال المعالجة بشكل كبير جدا، وهذا مهم في التجارة ومزيان أنه احنا مرينا الآن إلى مسألة التصدير كذلك من أجل أن تكون منصة موحدة، كما قلت السيد الوزير.

تخفيض الكلفة اللوجيستيكية كذلك تنعكس مباشرة على التنافسية ديال المقاولة المغربية، وكما تتعرفو، السيد الوزير، أنه الأنظمة الرقمية تتحد من التلاعب وتترسخ يعني مبدأ تتبع العمليات ديال (Traçabilité) وهذا أساسي في التجارة الدولية، وكذلك تتعزز الثقة ما بين الفاعلين الاقتصاديين والإدارة.

إذن التجارة الإلكترونية، السيد الوزير، تتفتح أسواق دولية أمام المقاولات الصغيرة، وهذا كذلك مهم جدا، وأنا تنعرف بأنه عندكم اهتمام بهاذ الإطار هذا، وتتمكن كذلك من الولوج إلى التمويل وكذلك الخدمات بسهولة أكبر.

أضف إلى هذا أن المنصات الرقمية خصوصا هاذي اللي تكلمتو عليها، السيد الوزير، تتسهل الربط مع الشركاء الدوليين، والمغرب تيمكن لو أن يصبح منصة رقمية للتجارة ما بين إفريقيا وما بين أوروبا.

الاستثمار في الألياف البصرية في مراكز البيانات، في الأمن السيبراني ضرورة استراتيجية، كما قلت السيد الوزير، والسيادة الرقمية جزء من السيادة الاقتصادية، هاذي مسألة اللي أساسية وركزتو عليها واحنا كنثمنو أنكم تتركزو عليها، السيد الوزير.

نعم هناك تحديات، كاينة تحديات خصوصا خصنا نتجاوزوها، كاينة فجوة رقمية ما بين الجهات، كاين ضعف، فرق تكوين رقمي لدى بعض الفاعلين، كاين الحاجة إلى إطار قانوني أكثر مرونة ومواكبة التطورات، هاذو مسائل أساسية.

ما نوصي به، السيد الوزير، هو أنه تسريع تعميم الخدمات الإدارية الرقمية (end-to-end)، من الأول حتى الأخير، دعم الابتكار في(Fintech et la Logitech) هذه مسألة اللي هي مهمة، كاينين يعني ممارسات اللي كانت في هاذ الإطار هذا، وتحفيز المقاولات على التحول الرقمي عبر حوافز ضريبية وتمويلية.

إذن في الختام، السيد الوزير، الرقمنة ما شي فقط أداة تقنية هي رهان سيادي لتثبيت موقع المغرب كمحور تجاري إقليمي ودولي، اليوم المعركة ليست فقط معركة حول ما ننتج، ولكن كيف وبأي سرعة

[3] **O**ffice **N**ational de **S**écurité **S**anitaire des Produits **A**limentaires.

نتبادل ونقوم بالتجارة.

إذن نشكركم كذلك، السيد الوزير، على المجهودات اللي تتقوموا بها ونثمنها وندعمكم في هذا الإطار.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد المستشار المحترم سعيد شاكر.

تفضل.

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا السيد الرئيس.

السيد كاتب الدولة المحترم،

صحيح أن المغرب، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله، قطع أشواطا مهمة يعني في إطار تطوير المنظومة الرقمية، ولا سيما في قطاع المبادلات التجارية.

صحيح أن المغرب تهتم بالسيادة على البيانات، أنه كذلك يسعى إلى تحويل الذكاء الاصطناعي إلى رافعة اقتصادية أو محرك اقتصادي، لماذا لا المغرب يكون يعني قطبا رقميا قاريا وعالميا؟

هاذي يعني أهداف مشروعة ويعني مسطرة في البرنامج أو في الإستراتيجية ديال المغرب الرقمي 2030، لهذا الحكومة مشكورة على هذه المجهودات المبذولة.

أما عن أهمية الرقمنة في تعزيز المبادلات التجارية، السيد كاتب الدولة المحترم، الأمر مختلف بعض الشيء لأن هناك واحد النسبة، ما غاديش نقول كبيرة، اللي من خلالها تنلاحظو بأن جل المعاملات التجارية لا زالت تعتمد على الوثائق الورقية، مع العلم بأن توصيات الأمم المتحدة كتأكد على الارتكاز يعني بهاذ الشأن على الوثائق الإلكترونية.

لهذا الدولة المغربية في حاجة لرفع التنافسية العالمية، باش يكون عندها واحد المكانة محترمة على المستوى العالمي.

أما على المستوى الإفريقي، فكاين إشكالية السيد الوزير المحترم، هي أن يعني المرتبة الثامنة ديالنا في صفوف المصدرين، يعني هنا عندنا القيمة حاليا حوالي 60 مليار ديال الدرهم، تنطمحو كذلك إضافة حوالي 80 مليار ديال الدرهم متم 2027، هذا شيء جميل، لكن خصنا نشوفو أن الدولة اللي تتحتل الصدارة تتصدر في هاذ المعاملات التجارية حوالي 30 مليار ديال الدولار، أي حوالي 300 مليار ديال الدرهم، بمعنى هناك فارق ديال 240 مليار ديال الدرهم.

لهذا، الإشكالية واضحة خصنا يعني نطورو المجال الرقمي للمقاولات المغربية، ولهذا عندنا بعض الاقتراحات في الفريق ديالنا.

تنطالبو السيد كاتب الدولة المحترم بـ:

- تثمين الموارد البشرية المختصة؛

- نطالب كذلك بتحقيق السيادة على البيانات؛

- تعزيز الإطار القانوني الرقمي، هاذ الإطار القانوني الرقمي هو أهم شيء من أجل ربح الجهد وربح الوقت وربح التكلفة؛

- نطالب كذلك بتبسيط الإجراءات بخصوص المبادلات التجارية والمواكبة الإلكترونية لولوج المقاولات المغربية للأسواق العالمية وإلى التمويل، ولا سيما بإفريقيا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيبين.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الصناعة والتجارة، المكلف بالتجارة الخارجية:

شكرا على التفاعل ديالكم.

فقط بغيت نقول بأن رقمنة أخرى فالجديدة واللي دخلات فالعالم ديال التجارة الخارجية واحد المنصة سميتها "TijarIA"، واللي كتعتمد على الذكاء الاصطناعي واللي منذ انطلاقها منذ سنة سجلت حوالي 8745 محادثة واستعملوها أكثر من 500 مستورد وكذلك مصدر.

تسهل ولوج المقاولات نحو المعلومة، واليوم غادي نمشيو في إطار أنه هاذ (TijarIA.ma) يمكن ليها أنها تدير تكوين عن بعد للمصدرين المبتدئين وكذلك تدير تكوين عبر تقنيات ديال الذكاء الاصطناعي، بأنها تعزز أداء ديال المصدرين إيلا كان عندهم مشكل.

الأرقام اللي اعطيتيها السيد المستشار ما مرتبطاش بالرقمنة، فعلا أنا ما قولتش 100% وما قولتش كولشي تدار، خص كذلك القطاع الخاص مشكور كيقوم بعمل كبير وكيحقق أرقام هائلة وكل التطور الصناعي تحت القيادة الرشيدة ديال سيدنا، والأرقام اللي كنسجلوها هو من إنجاز كذلك القطاع الخاص، ولكن مازال خص الجرأة، جرأة تصديرية، جرأة في الوجهات، نمشيو لأسواق جديدة، راه التصدير ما يمكنش يتحقق فقط بالرقمنة، الرقمنة واحد الآلية باش نصدرو ولكن خصنا شنو نصدرو وخصنا شنو اللي يدخل فذيك الرقمنة.

وبالتالي هو واحد المنظومة خصها كل واحد يشتغل من جهته، احنا كحكومة باش نسهلو المأمورية راه احنا خدامين فالرقمنة، وكيف ما قلت لكم نتصدر في شمال إفريقيا وكذلك في الشرق الأوسط الإجراءات اللي قمنا بها والرقمنة اللي قمنا بها.

مازال العمل وماشي كملنا، كيف ما قلت ليكم راه غادي يوقع تحولات وخصنا عاوتاني ندیرو تقنيات جديدة ورقمنة جديدة وآليات جديدة، لأنه التطور ما يمكناش نوقفو ونقولو صافي سالينا لأن التطور مستمر، وخاصة التكنولوجيات الحديثة، لأن كيف ما قلت أنها كتطور، خاصة وبحال اللي قال السيد المستشار كذلك واحد الموضوع مهم جدا وهو الأمن السيبراني والسيادة الرقمية هاذو جوج مواضيع اللي خصها دائما تكون عندنا كهاجس على أساس أنه الرقمنة مزيانة ندخلو للعالم الافتراضي مزيان، ولكن خصنا نراقبوه.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤالان المواليان كذلك تجمعهما وحدة الموضوع، "عجز الميزان التجاري"، للمستشار المحترم السي محمد بودس من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد بودس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

يسجل الميزان التجاري للمبادلات الخارجية لبلادنا عجزا ملحوظا مع العديد من الدول، فما هي الإستراتيجية التي تعتمدها الحكومة للتقليص من هذا العجز؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآني الثاني وموضوعه "عجز الميزان التجاري".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد لحسن آيت اصحا:

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

حول الإستراتيجية التي تعتمدها الحكومة للتقليص من العجز التجاري، نسائلكم السيد الوزير؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثالث يجمعه وحدة الموضوع، ماشي غير سؤالين، وموضوعه تعزيز الصادرات الوطنية لا سيما..

أستسمح.

السيد الوزير الكلمة لكم للإجابة على السؤالين.

كاين الثالث.

تفضل.

فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضل.

المستشار السيد المخلول محمد حرمة:

شكرا السيد الرئيس.

نفس السؤال السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد كاتب الدولة لدى وزير الصناعة والتجارة، المكلف بالتجارة الخارجية للإجابة على السؤال.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الصناعة والتجارة، المكلف بالتجارة الخارجية:

كنشكركم على هاذ الموضوع لأن كثيرا من وسائل الإعلام والمحللين كيعطيو فقط قراءة سطحية للميزان التجاري، وكيسوقو ولا كيكتبو ولا كيجتهدو على أساس أنه الميزان التجاري هو واحد النتيجة ديال سياسة..

الميزان التجاري ما مرتبطتش بسياسة هو مرتبط بتحولات وبأمور متعددة اللي كيمكن أنها تأثر فالميزان التجاري، غير هاذ المشكل اللي واقع اليوم فالشرق الأوسط غادي يأثر لنا على الميزان التجاري والغلاء ديال المواد النفطية اللي ممكن أنها تأثر على الميزان التجاري.

فيما يتعلق بكل ما تعرفه بلادنا بقيادة صاحب الجلالة الله ينصرو، من تحول كبير والأوراش الكبرى والصناعة وكنصنعو اليوم محركات الطائرات وتنصنعو(les trains d'atterrissage) ديال الطائرات، وكل ما يتعلق، ولكن خص مدخلات، خص كذلك استيراد ديال المنتجات اللي تتأثر على الميزان التجاري.

كذلك الاستثمار ملي تتوليو دولة صناعية، ولابد أننا نستوردو أمور باش ترجعنا دولة صناعية، وهذا حتى هو تيجعل أنه تتطلع الواردات ديالنا.

إذن تماشيا مع هاذ الدينامية ديال الاستثمار والنشاط الاقتصادي، سجلت الواردات والتجهيزات والآليات مثلا زيادات مهمة، قدرت النمو ديالها 15% ما بين 2024-2025، هاذو آليات ماشي استوردنا باش ناكلو

ولا باش.. استوردنا باش نصنعو، استوردنا باش نعطيو قيمة مضافة لكل ما هو فالبلاد ديالنا اللي ممكن أنه ما نبقاوش نستوردوه مستقبلا.

كذلك، الارتفاع المسجل في الاستثمار الوطني، حيث تصاعد بـ 19% خلال الفترة ما بين 2022-2024، وما ننساوش بأنه بلادنا فيها أوراش متعددة، وهاذ الأوراش تتطلب استيراد توسيع الشبكات ديال السكك الحديدية، تحلية مياه البحر، تطوير البنيات التحتية ديال النقل والسياحة، كذلك المرتبطة بالأوراش المرتبطة بـ (la coupe du monde) وكذلك الأجوندات اللي عندنا ديال التظاهرات الرياضية العالمية الكبرى، واللي ما شي فقط باش ننظمو تظاهرات، بالعكس هاذ الشي أوراش اللي تعطي واحد التنمية كبيرة لبلادنا بحيث أنه إن شاء الله في 2030، غادي نعيشو مغرب ديال 2050 و2055 هاذ الأوراش غادي تزيد التنمية ديال بلادنا بـ 25 سنة، وبالتالي إيلا استوردنا أكثر لأنه عندنا أوراش كبيرة.

تشير المعطيات أن المبادلات التجارية المغرب عرفت دينامية ملحوظة وأن نمو الواردات فاق نمو الصادرات، فعلا ولكن هاذ 8% اللي تزادت في العجز وكذلك 15% في 2024، 15% اللي تزادت في العجز، مرتبطة - بحال اللي قلت لكم - كذلك بطبيعة الواردات، كان الجفاف زيادة على هاذ الشي اللي ذكرتو لكم كان الجفاف، كانت واحد الواردات استثنائية مرتبطة بحالة الطقس، وبالتالي هاذو أمور اللي كما قلت لكم في البداية، أمر ماشي(ce n'est pas une science exact) ، ماشي (1+1= 2) كاين متغيرات اللي ممكن أنها تأثر، وبالمقابل وبحال اللي ذكر لكم السيد وزير الصناعة والتجارة، كاين مجهود كبير بقيادة جلالة الملك اللي البلاد ماشية باش تعطي واحد التغطية لهاذ الواردات بالصادرات ديالنا، واللي هو كاين فيه عدة أمور فيما يتعلق بالتقدم الصناعي، فيما يتعلق ببرنامج ديال التجارة الخارجية، فيما يتعلق بتشجيع المصدرين، فيما يتعلق بالبرنامج ديال التجارة الخارجية 2025-2027، واللي تيمكن الناس باش أنها تلج لأول مرة إلى عالم التصدير، هو باش تكلمنا وكانت لقاءات تشاورية في 12 جهة وخرجنا وقلنا خص عدالة مجالية تصديرية باش ما تبقاش التصدير مرتبط فقط بجوج ديال الجهات في المملكة، بحال اللي قال سيدنا الله ينصرو، المغرب بسرعة واحدة، كذلك التصدير خصو يكون بسرعة واحدة بحال اللي كلميم تتصدر، بحال اللي الشرق تتصدر، بحال اللي الدار البيضاء تتصدر.

ولكن خصنا نعطيوهم الإمكانيات، وباش نعطيوهم هاذ الإمكانيات كاين واحد البرنامج اللي من شأنو أنه يطور الصادرات وباش ما نبقاوش نكذبو على المغاربة في الجهات اللي ما عندناش إمكانية أننا نخلقو فيهم الصناعات، قلنا بأنه ممكن أنه تكون تنافس فيما يتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني اللي كاين في الجهة ديال المملكة كلهم، ممكن يكون الصادرات في الصناعة التقليدية، الحمد لله اللي كاين في الجهات كلو، وبالتالي نخلقو واحد التنافسية ونخلقو واحد الحركية تصديرية اللي ممكن أنها تغطي هاذ الواردات.

ولكن هاذ الشي كلو مازال كاين أمور أخرى اللي سجلنا فيها الحمد لله نقط إيجابية، الاستثمارات الأجنبية 50.6 مليار، زيادة 26 لأن ماشي فقط الميزان هو أشنو جبنا وأشنو دينا، كاين كذلك التغطية ديال العجز ديال الميزان التجاري بالاستثمارات، هو اللي كنمشيو عند الدول اللي كنسجلو معها عجز في الميزان التجاري وكنقولولهم نشوفو كيفاش نقادو الواردات والصادرات وملي كيكون الصادرات ديالهم أكثر وما يمكنش احنا نغطيوها بالواردات ديالنا كنغطيوها بفضل الاستثمارات الأجنبية مع هاذ الدول، وهو اللي سجلناه اليوم زيادة ديال 26% في الاستثمارات، صادرات الخدمات وخاصة في مجال السياحة زائد 18.7% وتحويلات المغاربة ديالنا اللي عايشين في الخارج بـ 111.5 مليار درهم.

بمعنى، بالمقابل كاين واحد النهضة صناعية كبرى، كاين واحد النهضة تصديرية اليوم، كاين واحد البرنامج اللي ممكن أنه يزيد في التصدير، ولكن بالمقابل كاين أمور أخرى اللي كتساهم في أنها تدير واحد التوازن في الميزان التجاري ديال بلادنا.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب على جواب السيد كاتب الدولة، غادي نعطي الكلمة للسيد محمد بودس من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السي محمد بودس.

المستشار السيد محمد بودس:

السيد الوزير،

هاذ السؤال اليوم هو فرصة لندق ناقوس جرس الإنذار بخصوص هاذ النزيف الذي تعرفه التجارة الخارجية، فالدولة والقطاع الخاص أمام مسؤولية تاريخية للوقوف وقفة حازمة وناجعة لاستعادة التوازن للتجارة الخارجية وضمان تغطية الصادرات للواردات في أفق تحديد فائض الميزان التجاري، والأصعب أن هاذ العجز يزداد ارتفاعا من سنة إلى أخرى، وحصيلة الفصل الأول من سنة 2026 تسير في نفس الاتجاه، ويمكن أن تتفاقم بسبب الأحداث الجيو استراتيجية الحالية.

السيد الوزير،

في هذا الإطار نطرح معكم الفرص الممكنة لتحسين مؤشرات التوازن في ميزان التجارة الخارجية في التعاون والعمل المشترك والمنسق بين الدولة والقطاع الخاص سيمكن لا محالة من رفع حجم وقيمة الصادرات المغربية بشكل كبير، بلادنا غنية بالإمكانيات القابلة للتصدير ولدينا عدد من المنتجات التي تحتاج إلى عمل عميق عليها تحسين قيمة صادراتنا.

إن استرجاع توازن الميزان التجاري لا يمر بالضرورة عبر السياسة الحمائية التقليدية، ولكن تحتاج إلى سياسة مبتكرة لمعالجة العوائق التي تؤثر سلبا على قوة وتنافسية الصادرات المغربية.

استرجاع توازن الميزان التجاري تحتاج إلى سياسة واضحة لمعالجة جوهرية للإشكاليات التي يصطدم بها المصدرون، ونلخصها لكم في:

- الإشكاليات المرتبطة بالقدرة إلى الولوج التنافسي للأسواق الدولية، والتي تقتضي تقييم حقيقي لاتفاقيات التبادل الحر واستعمال مختلف الآليات القانونية التي تتيحها لتجنب الاختلال البين لميزان التبادل التجاري مع هذه البلدان والمجموعات الاقتصادية؛

- الإشكالات المرتبطة بسياسة صرف الدرهم مقابل العملات الصعبة التي تؤثر على تنافسية الصادرات الوطنية؛

- الإشكاليات المرتبطة باللوجيستيك والولوج إلى الأسواق ومواكبة المصدرين.

السيد الوزير،

مطالبون بدعم المقاولات المغربية من أجل الولوج إلى الأسواق الدولية والتصدير، مؤكدين على ضرورة تسريع تفعيل نظام دعم التصدير المنصوص عليه في ميثاق الاستثمار، وهي فرصة كذلك لنوصي وزارتكم خيرا بنشاط التصدير في جهة الشرق والجهات الأقل حظا في التنمية، مع العمل على خلق إطار محفز للاستثمار في هذه الجهات والأقاليم النائية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم من فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل.

المستشار السيد لحسن آيت اصحا:

شكرا السيد الوزير على ما تفضلتم به من إيضاحات قيمة، والتي تعكس مدى اهتمام الحكومة بهذا الموضوع المهم ومواكبتها له.

ولا يمكننا إلا التنويه بالمجهود الذي تقوم به الحكومة في هذ السياق، والذي يعكس التوجه الإصلاحي القوي لها، والعمل على الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين عبر العمل على إحداث التوازن المطلوب، غير أنه على اعتبار أهمية الموضوع وارتباطه المباشر بالاقتصاد الوطني ومن حيث معيشة المواطن والمواطنات، فإنه يتطلب إجراءات استعجالية لتفادي تفاقم عجز الميزان التجاري، وفق مقاربة مستدامة ذات أثر ملموس.

إن المواطن في حاجة لملامسة أثر هذه المجهودات على أرض الواقع، بنفس قوة العمل والمجهودات التي تقوم به الحكومة.

السيد الوزير المحترم،

إن واقع الحال يظهر على أن التجارة الوطنية رغم حيويتها، تواجه جملة من المعيقات البنيوية التي تعرقل مساهمتها في تحقيق النمو والتوازن الاقتصادي، وفي مقدمة الإكراهات هو العجز التجاري المتزايد، الذي ما فتئ يتفاقم رغم ارتفاع الصادرات، مما يكشف عن ضعف في بنية الإنتاج الوطني، وفي تنوع الصادرات ذات القيمة المضافة العالية، لأن الإشكال الحقيقي يبقى دائما مرتبطا بأثر الإجراءات التي تتخذها الحكومة وفعاليتها، إذ أنه في غياب نتائج ملموسة تنعكس على تقليص هذا العجز بشكل فعلي، يلمسه المواطن في قوته اليومي، فإنه سيستمر في التشكيك في جدوى هذه الإجراءات واعتبارها مجرد تشخيصات لا تحقق أي تحول حقيقي في تدبير هذا العجز.

فضلا على أن هذا الوضع المرشح للمزيد من التعقيدات في ظل التحولات الجيو اقتصادية، التي يعرفها العالم وما ترتب عنه من إشكالات مرتبطة أساسا بإغلاقه مضيق هرمز، وما لذلك من تداعيات مباشرة على سلاسل التوريد وعلى كلفة الواردات.

وفي هذا السياق، ورغم التدابير التي اتخذتها الحكومة لمواجهة الوضع، إلا أننا في ظل هذا الغموض واللايقين في هذه الحروب، نبقى بحاجة ملحة إلى رؤية استباقية واضحة لمواجهة الأزمة.

وعن الحلول البديلة التي سيتم اعتمادها لضمان تموين السوق الوطنية، في حال استمرار الوضع، والتخفيف من أثر الاضطراب في الخارج على الاقتصاد الوطني والعمل على تعزيز الانتاج الوطني ليكون بديلا حقيقيا عن الواردات التي ترهق كاهل الميزانية العمومية والقدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضل، السيد المستشار المحترم.

تفضل.

المستشار السيد المخلول محمد حرمة:

نشكركم السيد كاتب الدولة على الجواب الذي تفضلتم به بخصوص الإستراتيجية المعتمدة لتعزيز الصادرات الوطنية، والذي يوضح العمل الجيد الذي تقومون به من أجل تعزيز تموقع الصادرات المغربية على مستوى الأسواق الدولية.

وفي هذا الإطار، فإن بلادنا وعلى الرغم من المكاسب المهمة التي حققتها، فإنها لازالت تسجل ميل في الميزان التجاري لصالح مجموعة من الدول، بما فيها تلك التي تربطنا بها اتفاقيات التبادل الحر.

لذلك، وباعتبار الصناعة والتجارة تشكلان اليوم رافعة حقيقية لتحقيق السيادة الاقتصادية وخلق فرص الشغل وتعزيز موقع بلادنا ضمن سلاسل الإنتاج، فإننا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب،

نؤكد على أهمية مجموعة من الأولويات التي يفرضها هذا الواقع، والتي تشكل عنصرا أساسيا يجب تعزيز حضورها ضمن الإجراءات والتدابير المتخذة والمزمع اتخاذها ومن بينها:

- توجيه البوصلة نحو أسواق جديد وعقد المزيد من الشراكات؛

- الأخذ بعين الاعتبار الاختلاف الذي ميز الأسواق الخارجية وعدم جعل التصنيع وفق متطلبات الزبون الأوروبي فقط، فهناك عدة أسواق لا تشبه هذا السوق ولا تطلعاته؛

- دعم الصناعات الصغيرة وتشجيع البحث والابتكار؛

- تسريع رقمنة جميع المساطر التجارية وتعزيز الشفافية والمنافسة.

وفي الختام، نجدد شكرنا للسيد وزير التجارة الخارجية على جهوده القيمة، ونعبر عن اعتزازنا بهذه الاستراتيجية الواعدة.

آملين أن تواصل بلادنا تحقيق مزيدا من النجاحات في تعزيز حضورها الاقتصادي على الصعيد الدولي وخدمة المصلحة العامة.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

الكلمة للسيد كاتب الدولة للرد على التعقيبات.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الصناعة والتجارة، المكلف بالتجارة الخارجية:

نشكر الجميع على كل ما جاء في التعقيبات.

غير فقط بغيتكم نتفقو على أساس أنه الاتفاقيات ديال التبادل الحر، كتعطينا واحد الإمكانية كبيرة باش أننا منين نمشيو في إطار اللقاءات اللي كنديروها كنقولو بأن بلادنا بقيادة جلالة الملك الله ينصرو كتوفر على 12 اتفاقية مع 100 دولة، وقبالتنا 3 دالمليار ديال المستهلكين، بمعنى منين كنمشيو وكتكون عندنا محادثات ما كيهضروش مع المغرب وعدد الساكنة ديال المغرب، كيهضرو بالمغرب بفضل الاتفاقيات اللي عندو، 3 دالمليار فيها الدول ديال إفريقيا بوحدها تقريبا 1.2 مليار، بمعنى هذا واحد النقطة إيجابية.

وفي إطار المحادثات اللي كتربطنا مع بعض الدول اللي عندنا معها واحد العجز تجاري مثل تركيا، كان مؤخرا عدة اجتماعات وكاين نتائج بدينا كنتقدمو فالنتائج، مثلا تم استبعاد أكثر من 1200 منتج من الامتيازات الجمركية وفرض رسوم تصل إلى 90% لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد.

اليوم نحن بصدد الحديث على إمكانية أنه نصدرو ليهم في طريق واحد ماشي أننا نصدرو ليهم وهما يصدرو لينا منتجات فلاحية باش نحققو واحد التوازن تجاري، وكانت مرتقبة واحد الزيارة ديال السيد وزير التجارة التركي باش نعلنو على هاذ النتائج وباش كذلك نتحدثو على شنو هوما الاستثمارات اللي ممكن تعوض هاذ (le déficit).

مصر كذلك، تحسين الولوج للسوق وكذلك عدة إجراءات اللي قمنا وقامت بها بلادنا فالمدة الأخيرة واللي طلعات من نسبة التغطية من 5% اليوم إلى 15.4%، وهاذ الشي كلو ماشي كافي، لأنه إيلا بغينا باش يكون توازن فالميزان التجاري، بكل صراحة هو أننا نعززو الصادرات ديال بلادنا، وكل ما يقوم به جلالة الملك الله ينصرو والاجتماعات الأخيرة لا ديال الناظور ولا ديال (les réacteurs d'avions) ولا ديال(les trains d'atterrissage) وهاذ الشي كلو كيعطي أنه بلادنا مقبلة باش تكون (un Hub de commerce international).

البنيات التحتية المينائية، الصناعة، المصانع اللي اليوم بدينا كنشوفوها في بلادنا، واحد التسريع اللي واقع فيما يتعلق بالصناعات اللي ما كانتش عندنا، الطيران ما كانش، كنا كنحققو أرقام ضئيلة، اليوم ولا ثالث قطاع مصدر في بلادنا.

وبالتالي هاذ الأمور هي اللي غادي ترفع من الميزان التجاري وما يمكنش الميزان التجاري نعوضوه إيلا ما بقيناش نستوردو، الميزان التجاري ما يمكن لينا نحققوه إلا إذا صدرنا أكثر وإذا أنتجنا أكثر وإلى كان انخراط أكثر وأوسع للقطاع الخاص.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال السادس موضوعه "تعزيز صادرات المملكة من المنتجات المصنعة محليا".

الكلمة للمستشار المحترم إدريس القندوسي لطرح السؤال.

الكلمة لكم.

المستشار السيد إدريس القندوسي:

شكرا السيد الرئيس.

حول تعزيز صادرات المملكة من المنتوجات المصنعة محليا، نسائلكم السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد كاتب الدولة للرد على السؤال.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الصناعة والتجارة، المكلف بالتجارة الخارجية:

شكرا.

أولا بحال اللي قلت فالأجوبة اللي سبقت، المغرب الحمد لله كيعزز الصادرات ديالو من خلال تقوية الإنتاج الوطني، تحسين التنافسية ديال المقاولات، وكيف ما تحدثنا المجهود اللي كيدار على أساس نقلصو فعجز الميزان التجاري ودينامية جديدة فالاقتصاد الوطني من خلال دعم التصدير، ومن وراء هاذ دعم التصدير كاين واحد 120 مليار درهم اللي كانت غير مستغلة فالبرنامج بغينا باش نديرو 80 مليار، وهاذ 80 مليار غتمكننا من خلق 76 ألف منصب شغل، بمعنى حتى آلية لإنتاج مناصب شغل.

رقم المعاملات الصناعية 898 مليار درهم سنة 2024، وسجلت الصادرات 470 مليار درهم سنة 2025، زائد 80% مقارنة مع 2020، زائد 80% في رقم المعاملات بالنسبة لـ 2020.

مع استمرار النمو هاذ السنة هاذي زائد 2% إلى حدود اليوم وإلى حدود نهاية فبراير حوالي 75 مليار درهم.

الصادرات المغربية، وهاذ الشي قلناه ولكن ما فيها بأس نذكرو، تتصدر السيارات الصادرات المغربية بـ 155 مليار درهم.

الفوسفاط: 100 مليار درهم؛

الفلاحة والصناعات الغذائية: 87 مليار درهم؛

النسيج: 44 مليار درهم؛

والطيران بحال اللي قولت لكم ما كانتش من قبل هاذ الصناعة واليوم الحمد لله، وإن شاء الله هاذ الرقم هذا وهاذ المركز هذا في مستقبل الأيام غادي يطلع وغادي تشوفو بأنه صناعة الطيران غادي تعرف واحد التحول كبير في بلادنا، إن شاء الله بحول الله بقيادة جلالة الملك.

مع أداء قوي هاذ السنة هاذي لتصدير السيارات إلى حدود اليوم كنسجلو حوالي 10.3% من الصادرات اللي تزادت إلى حدود اليوم في هاذ السنة ديال 2026.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السي إدريس القندوسي.

المستشار السيد إدريس القندوسي:

شكرا السيد الوزير على هاذ المعطيات.

السيد الوزير المحترم،

منذ سنوات والعجز التجاري ديال بلادنا تيتزاد، ومع أسعار المحروقات الحالية المرتفعة وصل مستويات صعيبة وكتهدد توازن الاقتصاد الوطني.

احنا هنا باش نناقشو معكم السيد الوزير الاجراءات اللي خصها تدارباش نحسنو قدرة المقاولات ديال بلادنا على التصدير، لأن التصدير هو الباب الأساسي لاستعادة التوازن في الميزان التجاري، الأرقام اللي تينشرها مكتب الصرف كل شهر، أرقام صعيبة وخطيرة كتمس برصيدنا من العملة الصعبة، العجز التجاري لسنة 2025 وصل لـ 350 مليار ديال الدرهم، وهي مناسبة باش نقومو بشكل مستعجل بتقييم اتفاقيات التبادل الحر مع بعض البلدان.

إذ لا يعقل أننا نستورد مواد وأجهزة قادة المقاولات ديالنا تصنعها وبجودة عالية، خصوصا واحنا تنصنعو السيارات ومحركات الطائرات كما قلتو وأشرتم لها من سبق، صحيح أننا تنوازنو ميزان الأداءات بعائدات السياحة وتحويلات مغاربة العالم، ولكن هاذ الشي تيضيع لنا فرص إحداث مناصب شغل لصالح البلدان اللي كنستوردو منها.

احنا تنعرفو المجهود اللي تتبذلوه في بعض القطاعات للحفاظ على مستوى مهم في التصدير بحال الفوسفاط والسيارات وقطاع الطيران، ولكن احنا بغينا نناقشو وضعية القطاعات اللي فقدنا فيها بزاف ديال فرص التصدير، ومنها النسيج والصناعات الغذائية والمواد الفلاحية ومنتوجات الصيد البحري، بزاف ديال المنتوجات اللي كانت مشهورة بها بلادنا وكنا تنصدروها ولينا كنستوردوها، وهاذ الشي محتاج لسياسة قوية من الدولة لحل مختلف الإشكالات اللي تيواجهوها المصدرين المغاربة.

ونعطيك أمثلة كثيرة، السيد الوزير، ونبدا معاك من الجهات الداخلية اللي تتواجه صعوبات كثيرة في التصدير والوصول إلى الموانئ، كيفاش بغيتو واحد المستثمر في جهات بحال فاس- مكناس أو الشرق أو درعة- تافيلالت، يتنقل يوميا لموانئ طنجة والدار البيضاء باش يصدر المنتوجات ديالو بشكل تنافسي، راه ضروري تلقاو حل السيد الوزير، باش الدولة تتحمل التكاليف اللوجيستية للمصدرين في المناطق الداخلية.

إيلا بغينا توازن الميزان التجاري خص نمشيو لمختلف الجهات، نشجعو المصدرين، ونعالجو مشاكلهم اللوجيستية والضريبية وندعمو وصولهم للأسواق الخارجية، ونشتغلو كذلك على الجودة من أجل تعزيز التنافسية وندعمو علامة "صنع في المغرب"(Made in Morocco).

احنا عارفين الإرادة القوية التي تتوفر عليها هاذ الحكومة في مجال تحسين مؤشرات الاقتصاد ديال بلادنا، واحنا واعيين أن تقليص العجز التجاري هو تحدي ماشي ساهل، ولذلك نؤكد لكم السيد الوزير، ضرورة تشجيع الصناعة التصديرية، وخاصة في الجهة اللي تتعرف معدلات كبيرة من البطالة عبر خلق مشاريع مدرة للدخل ومشجعة على إحداث مناصب شغل قارة للقضاء على التفاوتات المجالية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد كاتب الدولة للرد على التعقيب.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الصناعة والتجارة، المكلف بالتجارة الخارجية:

غير هاذ الفضاء هذا هو مؤسسة محترمة، ملي نجيو خصنا نعطيو أرقام ونعطيو معطيات اللي ما تبخسش العمل ديال بلادنا.

ما كاينش أرقام خطيرة، أرقام خطيرة كلام خطير.

واشرحت، اخذيت من الوقت ما يكفي، 9 ديال الدقايق وأنا تنشرح أشنو هي الأسباب ديال العجز ديال الميزان التجاري، وبأنه أمور عادية، لأنه بلادنا ماشي في واحد التوجه ديال التنمية، وبأنه بلادنا بلد ماشي في التوجه ديال الصناعي، هاذ الشي كله باش نبررو علاش العجز ديال الميزان التجاري، والتغطية اليوم حوالي 60% من قبل راه كانت غير 40%، وبالتالي كاين مجهود تيداروكاين هاذ الشي ديال الاتفاقيات ديال التبادل الحر، بحال اللي قلت لكم راه واحد الحاجة إيجابية جدا، راه ملي تنمشيو للدول باش تنيكوصييو معهم، تنيكوصييو على أساس أنه بلادنا فيها 3 المليار قبالتها ديال المستهلكين، وبالتالي هي أمور إيجابية.

إيلا بغينا نجتهدو راه تطلبو من الحكومة أمور خارجة عن طاقتها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

غادي ننتقلو السؤال السابع موضوعه "إكراهات التجارة الخارجية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

تفضل.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عن الحلول المقترحة للإكراهات البنيوية والوظيفية التي تواجه التجارة الخارجية، نسائلكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد كاتب الدولة للإجابة على السؤال.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الصناعة والتجارة، المكلف بالتجارة الخارجية:

كملت بأنه تنطلبو من الحكومة أمورا خارجة عن طاقتها، راه اللي عزز أرقام الصادرات هو القطاع الخاص.

الدولة دعمت الاستثمار، الدولة جابت برنامج دعم التصدير، الدولة خلقت مناطق صناعية، الدولة جابت كل الإمكانات باش القطاع الخاص يتشجع، كاين انخراط القطاع الخاص، ولكن خص كذلك نشوفو كيفاش الإمكانيات أنه نشجعو الجهات اللي مازال ما انخرطتش في هاذ السيرورة ديال بلادنا ديال الصناعة والتطور الصناعي، على أساس أنه نشوفو كيفاش نخلقو واحد العدالة مجالية، ماشي فقط تكون في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، نشوفو آليات باش نديو الناس يمشيو للجهات اللي ما تيزعموش يمشيو لها، ما تيزعموش الناس يمشيو للشرق، ما تيزعموش يمشيو لكلميم، ما تيزعموش يمشيو لأقاليم أو جهات نائية، خص نشوفو كيفاش نديرو باش نخلقو هاذ العدالة المجالية فعلا وباش نرفعو من الأرقام ديال الصادرات.

والتنافسية ديال التجارة الخارجية ما يمكن لنا نخلقوها إلا إذا كان هناك واحد العدالة مجالية في إطار المملكة بحال اللي قال سيدنا، الله ينصرو، بسرعة واحدة، وهذا واحد (le chantier) هو اللي تعزز، الحمد لله، في المجلس الوزاري الأخير والقرارات اللي خرج فيها، وما يمكنش أنه واحد النهار نغمضو عينينا ونحلو عينينا ونحلو المشاكل كلها.

المهم هو أن بلادنا ماشية في الطريق ديال النمو، ماشية في الطريق ديال إصلاح البنية التحتية، ماشية في الطريق ديال تعزيز البنيات التحتية المينائية، ماشية في الطريق ديال رقمنة التجارة، بمعنى تنوجدو بلادنا.

قبالتنا عارفين في راه احنا ماشيين، عارفين فين غادي نوصلو، إن شاء الله وبحول الله، وهاذ الشي ماشي بوحدنا، راه كل العالم باش تيطور تيدوز مع مراحل، والحمد لله، بلادنا ماشية وقبالتنا أنه، إن شاء الله، في 2030 بالتسريع ديال كل الأوراش اللي غادي تواكبها بلادنا باش نوجدو راسنا لـ 2030، غادي نوجدو بأنه المغرب غادي يتغير بشكل كبير، بما فيها هاذ الشي ديال تعزيز التنافسية وتعزيز كذلك التجارة الخارجية.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم في إطار التعقيب، السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

أولا، السيد الوزير، بداية نسجل أن المؤشرات والأرقام الصادرة عن المؤسسات الوطنية المعنية تؤكد تفاقم عجز الميزان التجاري ببلادنا، فحسب البيانات الصادرة عن مكتب الصرف في نهاية سنة

2025، بلغ العجز التجاري 353.15 مليار درهم، بارتفاع 15.8% مقارنة بالسنة الجارية سنة 2024.

كما أكد التقرير الشهري لنفس المؤسسة ارتفاع العجز التجاري بنسبة 5.1% مع نهاية الشهر الأول من السنة الجارية، بينما تتوقع المندوبية السامية للتخطيط أن يواصل عجز الميزان التجاري ارتفاعه خلال السنة الجارية ليبلغ 21.1% من الناتج المحلي الإجمالي، مما يعكس هشاشة بنية التجارة الخارجية، التي تسجل ارتفاع الطلب على الواردات التي أضحت تشمل حتى المنتوجات الفلاحية الأساسية.

السيد الوزير،

البارح البصلة دايرة 18 درهم، اليوم ماطيشة أصبحت 13 درهم، اللحوم ما بين 120، 140 درهم، هذا يؤثر، السيد الوزير، على القدرة الشرائية ديال المواطنين؛

ثانيا، السيد الوزير، على هذا الأساس نسجل أن تقليص العجز التجاري ببلادنا يستلزم تشجيع العلامة التجارية "صنع بالمغرب"، بغية ضمان الاستقلالية الاقتصادية وتقوية السيادية الصناعية ببلادنا وتأهيل المنظومة الإنتاجية الوطنية والرفع من القدرات التصديرية لبلادنا، خاصة أن عدد الشركات والمقاولات الوطنية المصدرة يعرف تراجعا ملحوظا ومقلقا.

كما أن تقليص العجز التجاري يتطلب، السيد الوزير المحترم، تقليص التبعية الطاقية للخارج، عبر الرفع من وتيرة تحقيق الانتقال الطاقي وتعزيزه وتوسيع مجالات الاستثمار في الطاقات المتجددة.

كما يتطلب رهان التخليص من سن إجراءات ضريبية محفزة للمقاولات الوطنية وبلورة حاجز جمركي وقائي عبر الرفع من الرسوم الجمركية على استيراد بعض المنتجات المتوفرة محليا، بما يضمن تنافسية المقاولات الوطنية بعيدا عن إجراءات الظرفية المعتمدة في قوانين المالية، والتي تخدم مصالح الوسطاء بدون تقييم الأثر.

وفي نفس الاتجاه، نتطلع السيد الوزير المحترم، إلى مراجعة بنود اتفاق التبادل الحر لحماية المنتوج الوطني والحد من المنافسة غير المتكافئة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة للسيد كاتب الدولة للرد على التعقيب.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الصناعة والتجارة، المكلف بالتجارة الخارجية:

أنا كنت نتمنى لو كان جمعتو كاع الأسئلة وكولشي تكلم على الميزان التجاري، باش تكون عندي أريحية ونجاوب على كل، وناخذ الوقت الكافي باش نشرح، لأنه ربما 9 دقايق ما كانتش كافية باش نقدم كل الشروحات.

الميزان التجاري كذلك مرتبط بأحوال الطقس وبالتساقطات المطرية، إيلا طلعت الواردات في المواد الفلاحية، لأن كان عندنا الجفاف، سنوات واحنا كنعيشو الجفاف، سنوات واحنا كنستوردو الحبوب، سنوات واحنا كنستوردو المواد الفلاحية.

كذلك، إيلا الميزان التجاري عرف خلل في الأيام الأخيرة، راه مرتبط كذلك بالتحولات السياسية والجيو سياسية اللي كتعرفها بعض المناطق فالعالم، وفوق ما كيكون شي تأثر إلا وكيطلع مباشرة ثمن البترول، غير يطلع ثمن البترول كيتأثر الميزان التجاري ديال بلادنا، وبالتالي كاين..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤال الثامن موضوعه "استراتيجية الحكومة في تعزيز الصادرات الصناعة التقليدية ومنتجات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني"، لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

الكلمة لك السيدة المستشارة، تفضلي.

المستشارة السيدة زهرة محسين:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

نؤكد السؤال: "استراتيجية الحكومة للنهوض بصادرات الصناعة التقليدية ومنتجات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني"، نسائلكم اليوم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الصناعة والتجارة، المكلف بالتجارة الخارجية:

شكرا على طرحكم هاذ السؤال.

ما بين الأمور اللي من خلالها بغينا باش نعززو الصادرات المغربية هو الصناعة التقليدية، واليوم الحمد لله، الصناعة التقليدية كتحظى بواحد الاحترام، واحد التقدير، واحد كذلك إقبال كبير على المستوى العالمي، بلغت الصادرات ديال القطاع ديال الصناعة التقليدية في 2024، 1.3 مليار درهم، 50% كتمشي للولايات المتحدة الأمريكية،

ديال الصادرات ديال الصناعة التقليدية و12% كتمشي لفرنسا و8% لتركيا، وكاين 3 ديال المدن اللي كيتصدرو ونتمناو أنه مدن أخرى تلتحق إن شاء الله بهاذ الركب، لأن الصناعة التقليدية هو موضوع يهم ماشي المدن، كل الجماعات القروية والحضرية في مجموع التراب الوطني، كاين مراكش والدار البيضاء وفاس، هوما اللي واخذين حصة الأسد من الصادرات ديال الصناعة التقليدية، وكذلك كاين أمور اللي خصنا نشتغلو عليها، لأنه هاذ الرقم لا يرقى إلى الرقم اللي ممكن أنه تسجلو بلادنا فالصناعة التقليدية.

بالموازاة مع ذلك، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني واحد الحاجة اليوم كتعرف واحد النمو كبير على مستوى ديال جهات المملكة كلها، ولكن مع الأسف الصادرات ديالها محدودة جدا، والاقتصاد الاجتماعي والتضامني غادي يكون عندوواحد الإقبال كبير من طرف المغاربة خوتنا اللي عايشين في الخارج، واللي إيلا وجد واحد المادة ولا واحد المأكول واحد الحاجة ديال الماكلة، ولا منتوج، ولا كيف ما كان نوعه، اللي في البلاد ديالو غادي يكون الإقبال ديالو عليه، وغادي يمكن أنه تكون الصادرات ديال هذوك المنتوجات يمكن يتعاملو غير مع المغاربة اللي عايشين غير على برا، وممكن أنهم حتى هوما يستافدو من البيع ديالها في الدول اللي تيعيشو فيها.

وبالتالي هاذ الشي علاش تنشتغلو في هاذ البرنامج الجديد، أولا، لتعزيز الصادرات واستغلال كل الإمكانات والقدرات التصديرية اللي تتملكها بلادنا في المجال ديال الصناعة التقليدية وتطوير التصدير ديال المواد والمنتجات ديال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، هو علاش اليوم كاين هاذ البرنامج.

مع الأسف، التسجيل ديال الناس اللي باغيين ينخرطو في هاذ البرنامج لا في الصناعة التقليدية ولا في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ما كاينش إقبال كبير، باش يعززو هاذ التعاونيات وهاذ الشركات الصغرى والصغيرة جدا والمتوسطة، الصادرات ديالهم نحو الأسواق العالمية.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لك السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة زهرة محسين:

السيد الرئيس،

شكرا.

تنشكرك، السيد كاتب الدولة المحترم على جوابكم، وتنشكرك كذلك وهذا تنظن ضروري على الاهتمامات اللي توردت على لسانكم وكذلك الإشارة للأهمية ديال هاذ القطاع ديال الصناعة التقليدية ومنتجات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، واللي أكيد أنه ما يمكن إلا يكون عندو دور كبير ومهم، ماشي فقط في التصدير كرقم، ولكن كذلك في الدور اللي تيلعبو على مستوى الاستقرار الاجتماعي، على مستوى تشغيل اليد العاملة، على واحد المجموعة ديال المستويات، وبالتالي هذا هو الهم ديالنا علاش احنا تنطرحو السؤال اليوم لأننا واعيين كثير كمركزية نقابية تتقاطع فيما هو تضامني وفيما هو نقابي على هاذ الإشكال هذا.

الإشكال الجوهري، السيد الوزير، لا يتعلق فقط في كمية دعم التصدير، بل كذلك بالضمانات الكفيلة بعدم تحول هاذ التصدير إلى عامل من عوامل ارتفاع الأسعار أو الندرة من بعض المنتجات داخل السوق الوطنية، ذلك أن تجارب المقارنة أبانت أن عدد من الدول استطاعت النهوض بقطاعاتها التقليدية، وانتوما في الجواب ديالكم، السيد الوزير، اشرتو أنه لازال الإشكال مطروح عندنا 3 المناطق فقط الدار البيضاء، مراكش، أظن أن فاس احنا كنحلموكذلك غدا، أسفي، كذلك ورزازات ، كذلك المناطق الجنوبية، كلميم، واحد المناطق اللي فيها واحد المجموعة ديال المنتجات أنها تكون رائدة في هاذ الصادرات.

قلت أن هاذ التجارب غنهزو منها واحد المجموعة ديال المقترحات، وبالتالي لأننا لا نقل على الدول المجاورة كفاءة، وبالتالي عندنا اليقين أن عندكم هذا الطموح كذلك.

أولا، تنظيم سلاسل الإنتاج والتسويق والتحكم فيها بما يضمن عدالة توزيع القيمة بين مختلف المتدخلين تطوير قنوات التصدير وربطها بمنصات ترويج دولية تبرز الخصوصية الثقافية، حماية المنتوج التقليدي من المنافسة والتقليد وتعزيز آليات الوسم والجودة.

كذلك الهدف، كيف ما قلت في البداية، ليس فقط أرقام الصادرات ولكن آثارها، ضمان الآثار الإيجابية على تنمية التشغيل، العدالة المجالية الاستقرار الاجتماعي وعلى القدرة الشرائية.

ومن هذا المنطلق، ندعو في فريق الاتحاد المغربي للشغل إلى دعم سياسة واستراتيجية واضحة بشكل تلقائي مع كل المتدخلين في القطاع بالآليات التالية:

- تحقيق التوازن بين دعم المنتوج الوطني وحماية الحرفي المغربي من أي انعكاسات سلبية على الأسعار أو التموين؛

- تشجيع تصدير المنتجات التقليدية ذات القيمة العالية؛

- إقرار آليات عملية لربط الانتاج التقليدي بالأسواق الخارجية وإعطائه الأولوية؛

- منع استغلال الدعم العمومي من طرف الوسطاء وضمان انعكاسه المباشر على تحسين دخل الحرفيين.

وبالتالي، نرى في فريق الاتحاد المغربي للشغل، أن النهوض بصادرات الصناعة التقليدية ومنتجات الاقتصاد الاجتماعي يشكل أداة لحماية الوطن وضمان الأمن الاجتماعي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة المحترمة.

شكرا.

الكلمة لكم، السيد كاتب الدولة، فيما تبقى لكم من الوقت.

شكرا

السيد كاتب الدولة لدى وزير الصناعة والتجارة، المكلف بالتجارة الخارجية:

شكرا.

أنا تنحيكم على هاذ السؤال، لأنه الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والصناعة التقليدية هما واحد الفئة اللي ماعمرها ما جاتها لبالها أنها تصدر.

فعلا، كاين بعض المصدرين في الصناعة التقليدية، بعض التعاونيات اللي كيصدرو، ولكن اليوم بفضل هاذ البرنامج بغينا الجميع يحس بأنه ممكن غدا يصدر، وملي كيكون ممكن تصدر كترجع عندك واحد التنافسية مع شركات لا على المستوى الوطني ولا على المستوى الدولي، وكيكون حضور - بحال اللي قلتي - الصناعات التقليدية هو تسويق ديال واحد الهوية ديالنا، ديال واحد الهوية ثقافية، هوية تاريخية.

كذلك الاقتصاد الاجتماعي والتضامني هو تصدير ديال منتجات جهات معينة، المنتجات ديال الشرق ماشي هي المنتجات ديال سوس، ماشي هي المنتجات ديال أقاليمنا الجنوبية، ماشي هي المنتجات ديال فاس، وبالتالي غادي نسوقو منتجات على المستوى الوطني اللي غادي تكون كذلك التنافسية على الجودة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال التاسع موضوعه "تحسين بيئة الأعمال للمصدرين والمستوردين".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية.

تفضل مشكورا، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد أبوبكر اعبيد:

السيد كاتب الدولة،

السيدات والسادة المستشارين،

نسائلكم، السيد كاتب الدولة، ما هي التدابير والإجراءات التي ستتخذها وزارتكم لتحسين بيئة الأعمال للمصدرين والمستوردين؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الصناعة والتجارة، المكلف بالتجارة الخارجية:

شكرا على هاذ السؤال.

أولا، تحرير التجارة الخارجية وإلغاء القيود الإدارية على الاستيراد والتصدير هو مدخل أساسي، خاصة في تحسين مناخ الأعمال، تعزيز الانفتاح الاقتصادي، وهاذ تعزيز الانفتاح الاقتصادي بحال اللي قلت لكم مدعوم أساسا باتفاقيات ديال التبادل الحر، وهو واحد من الآليات ديال الجذب ديال أنه ملي كنمشيو للأسواق الدولية أنه ولى الاستقطاب ديال الاستثمارات كنفسرو لهم وكنبينو لهم بأنه المغرب يتوفر على 100 ديال الدول اللي عندو معهم شراكات وعندهم اتفاقيات ديال التبادل الحر، وعندنا أمامنا واحد السوق فيه 3 ديال المليار.

كذلك، وهو اللي كيخلي أنه بلادنا وجهة ديال عدد من المستثمرين الأجانب ومن الدول تتكون عندها أولوية أنها تجي تستثمر في بلادنا.

كذلك، ما ننساوش بأنه بلادنا تنتمي إلى القارة الإفريقية اللي سيدنا، الله ينصرو، كيعطيها واحد الأولوية كبيرة واللي احنا منخرطين في واحد الفضاء ديال (la ZLECAF[4]) اللي هو السوق.. بما يعادل السوق الإفريقية، وبالتالي حتى هاذ التموقع ديالنا الإفريقي كيكون آلية ديال الجذب ديالنا.

وكذلك - كما قلت في هاذ الأسئلة كلها اللي سبقت - كاين تبسيط المساطر، كاين الرقمنة، كاين كذلك البرنامج لا ديال الاستثمار ولا ديال التجارة الخارجية ولا البرنامج ديال الصناعي، هاذو كلهم برامج اللي كتخلي أنه تكون عندنا واحد التحسين ديال المناخ وأنها تكون عندنا جاذبية أكبر فيما يتعلق بجلب الاستثمارات الأجنبية ولا كذلك حتى الاستثمارات الداخلية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد المستشار المحترم.

تفضل.

[4] **Z**one de **L**ibre **E**change **C**ontinentale **Af**ricaine.

المستشار السيد أبو بكر اعبيد:

السيد كاتب الدولة،

السيدات والسادة المستشارين،

حتى نكون واقعيين، إن الحديث عن تحسين بيئة الأعمال أصبح محددا أساسيا لقدرة الاقتصاد الوطني على الاندماج الفعلي في المبادلات الدولية، غير أن الممارسة اليومية للمصدرين والمستوردين تكشف فجوة واضحة بين ما تعلنه الحكومة من إصلاحات وما يواجهه الفاعلون الاقتصاديون من صعوبات ميدانية، تحد من دينامية المبادلات التجارية وتضعف جاذبية المغرب كمنصة تجارية ولوجيستيكية، فمن جهة لا تزال المساطر المرتبطة بالتصدير والاستيراد تتسم بدرجة من التعقيد، سواء على مستوى تعدد الوثائق المطلوبة أو تداخل الاختصاصات بين الإدارات، وهو ما يؤدي إلى بطء في المعالجة وارتفاع في الكلفة الزمنية للعمليات.

كما أن رقمنة الخدمات رغم التقدم المحقق لم تصل بعد إلى مستوى يضمن انسيابية حقيقية في الإجراءات، حيث لا يزال عدد من المتدخلين يعتمدون على أنماط تدابير تقليدية تفرغ الإصلاحات من محتواها العملي.

ومن جهة أخرى تستمر كلفة اللوجيستيك والنقل في التأثير بشكل مباشر على تنافسية الصادرات الوطنية، خصوصا في ظل الارتفاعات المسجلة عالميا في تكاليف الشحن والتأمين، كما أن المقاولات، خاصة الصغرى والمتوسطة، تواجه صعوبات في الولوج إلى آليات التمويل والتأمين على الصادرات، إلى جانب ضعف المواكبة التقنية فيما يتعلق باحترام المعايير الدولية ومتطلبات الولوج إلى الأسواق الخارجية.

وعليه، فإن تحسين بيئة الأعمال يقتضي الانتقال من منطق الإصلاحات الجزئية إلى مقاربة شمولية، تضع المصدر والمستورد في صلب السياسات العمومية، من خلال تبسيط حقيقي للمساطر وتوحيد المتدخلين عبر منصات رقمية فعالة وتقليص الكلفة اللوجيستيكية وتعزيز آليات الدعم والمواكبة.

ذلك، أن الرهان اليوم ليس فقط في تسهيل المبادلات، بل في تمكين الفاعل الاقتصادي الوطني من شروط تنافسية متكافئة، تمكنه من الصمود والتموقع في سوق دولية شديدة التقلب والتعقيد، خصوصا في المستجدات الأخيرة وما يقع في الشرق الأوسط.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الصناعة والتجارة، المكلف بالتجارة الخارجية:

شكرا.

أنا أتفهم المعارضة واللغة ديالها، ولكن ما فيها بأس أنه نذكر بأنه كاين مجهود اللي تدار في بلادنا، وهاذ المجهود هو اللي اليوم اللي عاطي قيمة كبيرة لبلادنا، وولت بلادنا وجهة ديال استثمارات كبرى، خص مازال الاشتغال على مستوى الرقمنة، كيف ما قلت ليكم مازال نوجدو للشباك الموحد، الرقمنة مازال كتعرف تغيرات كل يوم بفضل التكنولوجيات اللي كتغير، وبالتالي راه غادي نواكبو هاذ الشي هذا، هاذ الشي ماشي معناه أنه اليوم أن المدينة الفاضلة أو الدولة الفاضلة والتجارة الخارجية الفاضلة، كاين أمور اللي كنشتغلو عليها باش نحسنو الأداء.

ومثلا اليوم متفق معك على أساس أنه كاين اللوجيستيك فيه إشكالية، ولكن الإشكالية المرتبطة بالنقل، وخاصة النقل البحري لأنه خصنا نخلقو واحد الآلية ديال الجذب باش الشركات الكبرى تجي، لأنه اليوم مازال ما وجدناش شركة مغربية اللي ممكن أنها تعوضنا على النقل البحري مثلا.

كذلك (Fret)، النقل بالطائرات اللي كتنقل السلع، حتى هي عندنا فيها مجهود نديروه، وهاذ الشي كلو خصنا نوجدو المنتوج، لأنه المنتوج منين يوجد، الحاجة، الضرورة تعطيك الحلول، وبالتالي إن شاء الله بحول الله نحن نشتغل على الرفع من الإنتاج ديالنا ورفع الإنتاج الموجه للتصدير، ومنين غادي يكون الإنتاج والصادرات بواحد الرقم كبير غادي يكونو هناك استثمارات فيما يتعلق باللوجيستيك.

وهاذ الشي اللي قلتيه كاين فيه جزء من الحقيقة وكاين فيه جزء من لغة المعارضة.

ما عندي ما ندير.

السيد رئيس الجلسة:

أشكر السيد كاتب الدولة على مساهمته القيمة في هذه الجلسة، ونرحب بالسيد الوزير المنتدب لدى رئاسة الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان.

وغادي نواصلو معك، السيد الوزير، في موضوع مهم، المجتمع المدني واللي كيجمعو وحدة الموضوع.

غادي نبداو في البداية مع فريق الأصالة والمعاصرة "رفع قدرات المجتمع المدني".

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد الخمار المرابط:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

حول التدابير المعتمدة للرفع من القدرات التشاركية لمؤسسات المجتمع المدني، نسائلكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآني الثاني وموضوعه "رفع قدرات المجتمع المدني" للسيد المحترم المصطفى الدحماني من فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

نؤكد نفس السؤال الذي تفضلتم بطرحه، السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآني الثالث موضوعه "برامج الرفع من قدرات المجتمع المدني".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

السيد الرئيس تفضل.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

أظن أنه وحدة الموضوع جعلتنا نضع نفس السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير المنتدب لدى رئاسة الحكومة لتولي الجواب على الأسئلة الثلاثة.

السيد المصطفى بايتاس، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

شكرا لك وشكرا للسادة المستشارين من فرق التجمع الوطني للأحرار والأصالة والمعاصرة والفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية على طرحهم هذا السؤال، وعلى اهتمامهم بقضايا المجتمع المدني ببلادنا.

الموضوع الذي طرحه السادة المستشارون هو في غاية من الأهمية: "رفع قدرات المجتمع المدني ببلادنا"، هذا واحد من المحاور الأساسية في الرؤية الاستراتيجية للوزارة ولا للحكومة في مجال النهوض بأدوار المجتمع المدني في بلادنا "نسيج" للفترة الممتدة ما بين 2022-2026.

تم إطلاق هاذ البرنامج الوطني لتقوية القدرات التنظيمية والمؤسساتية للجمعيات بعدد كبير من الجهات، تم إطلاقه بجهة فاس - مكناس واكتمل انتهى، بجهة طنجة - تطوان، بجهة الرباط - سلا - القنيطرة، بجهة الشرق، وبجهة سوس - ماسة وبجهة الدار البيضاء - سطات، وبجهة مراكش - أسفي اللي هو قيد التنفيذ وجهة بني ملال خنيفرة اللي احنا بالمناسبة في نهاية هاذ الأسبوع هذا إن شاء الله غادي نكونو مع موعد مع المنتدى الوطني السابع للمجتمع المدني حول موضوع "الشراكة"، وغادي تكون فرصة باش نوقعو الاتفاقية مع الجمعية التي ستشرف على تنفيذ هذا البرنامج.

رفع قدرات المجتمع المدني الفكرة ديالو كتلخص في أن الجمعيات المستفيدة من هذا التكوين هو تكوين ماشي كتقدمو الحكومة ولا الوزارة، ولكن جمعية واحدة أخرى اللي عندها قدرات كبيرة جدا واللي عندها معرفة دقيقة بالحاجيات ديال جمعيات المجتمع المدني، وكتبدا عملية التكوين على مدة أيام وأسابيع، ثم بعد ذلك يتم تكليف هذه الجمعيات المستفيدة في إطار شراكات جديدة مع الوزارة المكلفة بالعلاقة مع البرلمان لكي تقوم هي الأخرى بتكوين جمعيات أخرى، والهدف منو هو نشكلو واحد القطب جمعوي على مستوى كل الجهات.

اكتمل البرنامج في مكناس، هو قيد التنفيذ في مراكش، غنوقعو الاتفاقية ديال بني ملال إن شاء الله يوم 17-18 من الشهر يعني نهاية هذا الأسبوع، وهذا يتم طبعا بشراكة مع مؤسسات عديدة دولية طبعا اللي كتشتغل في بلادنا.

أيضا تم إعداد الحقيبة البيداغوجية للجمعيات واللي كانت نتيجة ديال هاذ البرنامج هذا، واللي يتم توزيعها على الجمعيات المستفيدة، كنتكلم على الجهة اللي اكتمل فيها البرنامج بفاس في أفق نشرها وتعميمها على البوابة الإلكترونية المتعلقة بالتكوين على المستوى الوطني وعلى مستوى الأنترنيت طبعا.

إعداد الإطار المرجعي لتمكين المجتمع المدني، قمنا بهذه العملية.

مواصلة العمل على إغناء البوابة ديال التكوين عن بعد، وهاذي عاود كتفتح المجال للجمعيات التي لم تعبر عن رغبتها في المشاركة في هذا البرنامج، يكفي أنها تطلع على مختلف الوحدات اللي غنتكلم عليها في الشق الثاني من هاذ الجواب.

إحداث وإطلاق المنصة الوطنية للجمعيات وهي منصة رقمية تتوفر على فضاء خاص بالخدمات للجمعيات التي تشمل تطبيقات رقمية معدة لفائدتها كتهم مختلف القضايا اللي كيحتاجوها الجمعيات، هاذي تم إحداثها وتطويرها بشراكة مع مقاولات وطنية وضعتها رهن

إشارة الوزارة بالمجان.

وأيضا هناك تطوير مركز خدمات الاتصال والمواكبة الخاص بالجمعيات وهو المركز أيضا الذي يقدم مجموعة من الإرشادات والمعلومات الخاصة بالحياة الجمعوية والعمل الجمعوي ببلادنا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، غادي نعطي الكلمة الآن للسيد الرئيس المحترم من فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

نشكركم على جوابكم وعلى ما تفضلتم به من معطيات مهمة، والتي تعكس المجهود المبذول من طرف الحكومة من أجل النهوض بالمجتمع المدني، لا سيما عبر التدابير المعتمدة للرفع من القدرات التشاركية لمؤسسات المجتمع المدني مقارنة بالواقع القانوني الهام للهيئات المدنية منذ اعتماد دستور 2011.

ونود هنا، السيد الوزير المحترم، أن نؤكد على أهمية ما تحقق في هذا الباب لحد الآن، في إطار تطوير وتقوية الديمقراطية التشاركية بسن تدابير هامة من قبيل إحداث البوابة الوطنية لتكوين الجمعيات عن بعد، وإطلاق كذلك برنامج تكويني لتقوية قدرات الفاعلين الجمعويين وإحداث مبادرة عاصمة المجتمع المدني واعتماد 13 مارس كيوم وطني للمجتمع المدني وإحداث كذلك جائزة المجتمع المدني وإحداث مشروع الترافع المدني حول القضية الوطنية في إطار الدبلوماسية الموازية.

وأيضا إحداث بوابة الشراكة مع جمعيات المجتمع المدني وغيرها من التدابير والإجراءات التي لا يمكننا إلا الإشادة بها وتثمينها، إلا أن تدخل النسيج الجمعوي، السيد الوزير المحترم، لا يزال تصادفه مجموعة من الإكراهات التي تنعكس على جودة التدخل المدني ضمن قضايا الشأن العام.

السيد الوزير المحترم،

إن تقوية قدرات المجتمع المدني البشرية عبر سن تحفيزات إضافية هو المدخل الأساسي لتقوم الجمعيات بأدوارها الاقتصادية والتنموية، حيث التحديات لا تزال أمام عمل جمعيات المجتمع المدني، و لا تزال الصعوبات في التنفيذ الشامل للإستراتيجيات الموضوعة، من حيث ضعف تعزيز التمويلات البديلة لضمان الاستقلالية والاستدامة.

لذلك، ندعو إلى بذل المزيد من المجهودات للرفع من القدرات التشاركية للمجتمع المدني، عبر تأهيل الجمعيات للقيام بأدوارها في الديمقراطية التشاركية.

وكي نتمكن من تحويل العمل الجمعوي إلى رافعة للتشغيل يجب أن تنكب الحكومة على ملف التمويل والرفع من التكوين الاحترافي للحد من العمل التطوعي العفوي، بدل التدبير المهني المحترف للمشاريع، وهنا تبرز الحاجة الملحة لتقوية قدرات الفاعل الجمعوي في مجال التدبير المقاولاتي وتقوية الشراكة بين القطاع العام والجمعيات.

لذلك، لا بد من التفاعل الإيجابي بين الفاعل العمومي والقطاع الخاص مع المجتمع المدني كهيئات أساسية في عملية إحقاق السلم الاجتماعي والتنمية المستدامة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة الآن للسيد المستشار المحترم المصطفى الدحماني.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

شكرا على التوضيحات، وفي الحقيقة من باب الموضوعية والإنصاف، لا يمكن إلا أن نشيد وننوه بالدور الذي اضطلعتم به خلال هذه الولاية الحكومية في هاذ المجال المتعلق بتنسيق السياسة الحكومية إزاء المجتمع المدني، ومن باب وهدف تكريس فعلية الأدوار المكرسة دستوريا للمجتمع المدني.

فكلنا متفقون على أن دستور المملكة لسنة 2011 ارتقى بالدور ديال المجتمع المدني، وكرس له أدوارا جد متقدمة، ونعتقد على أن ما قمتم به على رأس الوزارة المكلفة بالعلاقة مع المجتمع المدني أظن على أنه بداية الطريق، لا نقول على أنه يعني أن الإصلاح في هاذ الأمر قد بلغ منتهاه، ولكن بحسبكم أنكم وضعتم لبنات جد مهمة في هاذ الشق المتعلق بتقوية قدرات المجتمع المدني.

هاذ البرنامج ديال التكوين ودعم مؤسسات المجتمع المدني في المجال ديال التكوين، أعتقد على أنه مدخل أساسي للارتقاء بعمل المجتمع المدني.

أنا موقِن على أنكم بحكم شغفكم بالعمل المدني وبحكم التجربة الشخصية ديالكم في المجتمع المدني، على أن هاذ الشي ماشي هو المنتهى ديال الطموح ديالكم، ولكن نتمناو إن شاء الله على أنه هاذ الآليات

المؤسساتية التي من شأنها أن ترتقي بالمجتمع المدني وتدعم قدراته ما كتقتصرش غير على التكوين فقط، تقتصر على جوانب أخرى، أهمها إصلاح الإطار التشريعي لعمل المجتمع المدني، يتعلق بمأسسة الشراكة ما بين الدولة والمؤسسات العمومية والعمل المدني، يتعلق بالدعم التقني وفتح الآفاق ديال الرقمنة أمام المجتمع المدني.

الإصلاح الذي بوشر على مستوى جائزة المجتمع المدني أعتقد على أنه عمل سيظل مشهودا لكم، لأنه هذا مدخل أيضا لتحفيز وتشجيع والرقي بعمل المجمتع المدني.

فنتمناو إن شاء الله على أنه في ما تبقى من عمر هذه الولاية الحكومية أن تسرعو ما أمكن هاذ الأوراش التي بدأتموها مشكورين ومنوهين عليها، بهدف على أنه نعطيو آفاقا أوسع للمجتمع المدني في بلادنا الذي نعتز بالأدوار التي يقوم بها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

الكلمة للسيد رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، وهو آخر متدخل في هذه الجلسة.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا جزيلا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

حول السؤال ديال العناية يمكن لنا نفسروه بالعناية بالمجتمع المدني.

فأولا، وخصنا نوقفو على قول الحق أننا يجب تهنئتكم على ما تقومون به في اتجاه تقوية المجتمع المدني، 240 ألف الآن أعتقد أن 240 أو ما ينيف عن 240 ألف جمعية كلها تشتغل، كلها تفرغ طاقات، كلها توضح مدى الديمقراطية الحقيقية التي نمارسها في بلادنا والحمد لله.

السيد الوزير،

أغبطكم على هذا الامتياز وعلى هذه العناية التي أصبحت تتداول في جميع أنحاء البلاد، وقد أعجبت أيما إعجاب عندما ألاحظ وأرى وأعاين جمعيات تترأسهن نساء، جمعيات شباب، جمعيات كلها تشتغل حسب ما لديها من إمكانيات.

فعلينا نحن أن ندعم جميعا أن ندعم هذه الجمعيات، لأن بتدعيمنا لهذه جمعيات المجتمع المدني دستوريا، دستور 2011 راه تيلح وأعطاها عدة امتيازات تشارك في القرار، تضع أسئلة، تضع برامج، كل هذا كان في علم الخيال.

اليوم الحمد لله، نباشره انطلاقا من 2011 والوزراء الذين تعاقبوا على هذا الالتزام الحكومي كلهم أبلو البلاء الحسن وقد توجتم هذا العمل بجديتكم، السيد الوزير، فالمطلوب اليوم أن نتعاون جميعا في تحسين وتجويد ظروف عمل هذه الجمعيات، خاصة الجمعيات اللي تتواجد في العالم القروي.

العالم القروي اللي خصو عناية خاصة، لماذا؟ راه ما يخفاش عليكم، السيد الوزير، وانتم مغربي حقيقي لأنكم تتشوفو البلاد وعايشين في البلاد، نعم المغربي أقصد المغربي الذي يتجول في جميع أنحاء البلاد، وحتى تبقى دائما سرعة واحدة بين المدينة والقرية، كما قال جلالة الملك محمد السادس نصره الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيبات.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

حقيقة أنا بغيت نشكر السادة المستشارين المحترمين، لأنهم وبغيت نشكر من خلالهم طبعا مجلس المستشارين، لأن دائما هناك مواكبة حقيقية للعمل الذي يقوم به المجتمع المدني فبلادنا، وهذا، أولا، فيه انتصار للعمل ديال المجتمع المدني، وفيه أيضا انتصار للقيم اللي كيحمل المجتمع المدني، لأنه المجتمع المدني العدد اللي تكلم عليه السيد الرئيس، السي اللبار، هذه الجمعيات ماشي فقط تؤدي خدمات تنموية أو لا تؤدي خدمات فقط للمجتمع، ولكن هي كلها مدارس حاضنة للقيم المغربية والوطنية وقيم المواطنة، وهذه فالحقيقة هي مدارس مفتوحة للتنشئة الوطنية.

لذلك، أدوار المجتمع المدني هي أدوار تتجاوز أن تخضع للتقييم، لأنها تنفذ للعمق، العمق ديال الإنسان المغربي.

الأفكار التي تطرق إليها السادة المستشارون، هي أفكار في غاية من الأهمية، وإيلا سمحوا لي، بغيت نشارك معهم بعض المكونات ديال هاذ البرنامج اللي كنفذوه لرفع القدرات، ولكن قبل ما نقدم هاذ المكونات هاذو، بغيت نأكد على أنه المجتمع المدني طبقا لنص الدستور، يبقى مجتمعا مدنيا مستقلا، وبالتالي فإن العلاقة التي تربطنا بالمجتمع هي علاقة شراكة فقط، فاحنا ملي كنفتحو هاذ الدورات ديال التكوين ولا هاذ البرامج، فهي تكون من باب الاختيار لمن أراد أن يستفيد منها.

وأنا نقول لكم ملي كنجلسو مع الجمعيات في مختلف المناطق ديال المغرب، خاصة الجمعيات اللي كتكون عندها القدرات ديال أنها هي

تشرف على التكوين، نكتشف بأن هي جامعات متنقلة، عندها قدرات كبيرة جدا في مجال التكوين، وعندها غيرة كبيرة جدا على أنها تؤدي هاذ الوظيفة بكثير من الوطنية وكثير من السمو.

فالبرنامج بالنسبة للمرحلة الأولى اهتم.. كانت فيه وحدات تكوينية كتهم المنظومة القانونية للجمعيات، وأنا متفق مع السي الدحماني، هناك قوانين خصنا نخرجوها:

- القانون المتعلق بالسجل الوطني، خصو يجي؛

- القانون المتعلق بالتشاور العمومي اللي فيه التزام ديال بلادنا في إطار الحكومة المنفتحة، أدينا الالتزام عبر إحالته على الأمانة العامة للحكومة، لكن نحتاج إلى أن نفتح من خلاله نقاشا عميقا وكبيرا جدا؛

- القوانين أيضا المرتبطة بالتشغيل الجمعوي وغيرها من القوانين اللي ممكن أنها تقدم إجابات حول إشكالات اليوم ربما يعاني منها المجتمع المدني.

قلت المنظومة القانونية، التسيير الإداري والمالي، التخطيط الاستراتيجي، تقنيات إعداد المشاريع وتتبع تنفيذها، بناء الشراكات، التشبيك الجمعوي، التواصل، تقنيات الترافع، بالإضافة إلى مكونات اللي ضفنا مؤخرا، ثلاثة تتعلق بالهندسة البيداغوجية وهندسة التكوين وتقنيات التواصل وتقنيات التنشيط.

هذه، أنا شرحت الفكرة ديال البرنامج، هذه الوحدات كلها سيتم وضعها في البوابة الإلكترونية، وبالتالي غادي نفتحها بشكل ديمقراطي أمام مختلف الجمعيات حتى تلك التي لم تشارك في هذا البرنامج.

السي الخمار، السيد الرئيس، تكلم على واحدة من أهم النقط اللي كتعلق بالتمويلات البديلة، واللي كانت موضوع ديال المنتدى الوطني السادس في الرشيدية، فدرعة- تافيلالت، هذا الموضوع هذا كيلقى الأثر ديالو، ولا كيلقى الصدى ديالو، فالقانون المتعلق بالتمويل التعاوني 15.18.

وأنا لن أخفيكم سرا، بأنني اكتشفت بعض المنصات الإلكترونية اللي استفادت من هاذ القانون هذا، واللي بالفعل تقدم تمويلات بديلة، بعيدا على الشراكة اللي كتنتظر بعض الجمعيات أو لا كذا، فاكتشفنا بأنه هناك منصات وطنية، مغربية، تقوم بعرض مشاريع خاصة بالجمعيات على الأنترنيت، وتفتح باب التبرعات للمواطنين المغاربة.

ونقول لكم بأنه في زلزال ديال الحوز ولا مختلف الكوارث اللي مرت منها بلادنا، بلغت نسبة ولا المقدار ديال هذه التبرعات مبالغ كبيرة جدا، مكنت من أنه هاذ المنصات تقوم بتمويل هذه المشاريع وتعطي الإمكانية للمتبرعين أنهم يتبعوا التنفيذ ديالها، فهذا معطى جديد ومهم جدا.

الشيء الإيجابي والجميل جدا واللي فالحقيقة هو لم يفاجئني كثيرا هو أنه اكتشفنا من خلال مقارنة ما بين بلادنا مع بلد معين بلا ما نقول شكون، اكتشفنا بأن المغرب يتبرع أكثر من هذا البلد المتطور، والمغربي كيتبرع تقريبا بواحد 75 أورو لكل تبرع، في حين أن هاذ الدولة هاذي كتبرع بأقل.

معنى بأن هذه القيم الحقيقية التي يحمل المغاربة ملي تنوفرو ليها هاذ الإطار هذا، وهاذ الموضوع ديال التمويلات البديلة سوف نعود له مرة أخرى، لأنه هو الذي يحمل حلولا لأجوبة أو لأسئلة تتعلق بالتمويل، ويقدم حلولا حتى على المستوى ديال الحكامة ديال الدعم، لأنه دابا الآن الدعم كثير ديال الحكامة كتكلم فالتتبع، لكن منين كنعطيو الإمكانية للتبرع فهاذ المنصة والشفافية وهاذ الأمور التقنية والرقمية كتمكنا من أننا نشوفو الأثر فالمجتمع.

فهذه كلها إمكانيات كبيرة يمكن أن نحولها للمجتمع المدني في بلادنا.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونشكركم على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

رفعت الجلسة.

محضر الجلسة رقم 274

التاريخ: الأربعاء 27 شوال 1447هـ (15 أبريل 2026م).

الرئاسة: السيد راشيد الطالبي العلمي، رئيس مجلس النواب؛

السيد محمد ولد الرشيد، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعة وخمسون دقيقة، ابتداء من الساعة العاشرة والدقيقة الأربعين صباحا.

جدول الأعمال: جلسة عمومية مشتركة لمجلسي البرلمان مخصصة لعرض حصيلة عمل الحكومة.

السيد راشيد الطالبي العلمي، رئيس مجلس النواب:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

عملا بأحكام الفقرة الأولى من الفصل 101 من الدستور، يعقد البرلمان بمجلسيه، مجلس النواب ومجلس المستشارين، هذه الجلسة المشتركة لعرض حصيلة عمل الحكومة يقدمها السيد رئيس الحكومة.

تفضلوا السيد الرئيس.

السيد عزيز أخنوش، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

طبقا لأحكام الفصل 101 من الدستور، أتشرف بالحضور أمام مؤسستكم الموقرة، في إطار هذه الجلسة الدستورية المشتركة، لعرض حصيلة العمل الحكومي خلال ولاية 2021 و2026، التي تأتي بمبادرة من الحكومة، إيمانا منا بأن الممارسة الديمقراطية الحقة تشكل ثقافة ومنهجا دستوريا أصيلا، يجمع بين احترام التعددية وضمان شرعية المؤسسات، بما يجعل من ممارستنا التمثيلية حصنا للإرادة الجماعية للمواطنين، ومنتهى غايتنا ومبلغ مقاصدنا في ذلك هو العمل على خدمة المواطن المغربي وتعزيز البعد الاجتماعي والاقتصادي لمسار التنمية الوطنية.

حضرات السيدات والسادة،

إن تقديم حصيلة عمل الحكومة يتقاطع مع سياق استثنائي مطبوع بدينامية تنموية متسارعة، كما أنها لحظة دستورية وازنة، ستسجلها الذاكرة الوطنية، كمرحلة مفصلية من تاريخ أمتنا المغربية العريقة، مرحلة لم تكن مجرد عبور ظرفي، وإنما محطة حاسمة لتجديد وعينا الجماعي وإعادة ترتيب أولوياتنا الوطنية، وفق منطق الدولة القوية والمجتمع المتضامن، فرغم المحيط الإقليمي غير المستقر ومتلف التحديات والسياقات الصعبة داخليا وخارجيا، فقد شكلت هذه الولاية الحكومية عنوانا للصمود، ومنطلقا لسلسلة من المكاسب التي تم تحقيقها بفضل تضافر الجهود الوطنية، فبفضل الرؤية الملكية السامية، شهدت علاقة الدولة بالمواطن تحولا نوعيا، قوامه تعزيز الثقة وترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة، لترسم بذلك معالم المغرب الجديد، مبني على تعاقد وطني مسؤول، لا مكان فيه للوعود والشعارات بل رافعا للثقة المتبادلة والفعل الملموس.

ومهما استلزم هذا المسار من جهود وتوضيحات، فإننا اليوم نجني ثمار نجاعة أداء مؤسساتنا الدستورية، التي تواصل ترسيخ مبادئ الحكامة الحديثة ودعم مسار الإصلاح الديمقراطي، فالجهود المبذولة طيلة الخمس سنوات الماضية لم تكن أبدا تدبيرا إداريا جافا للقطاعات الأساسية، بل تطلبت بلورة نظرة شمولية، سعت إلى تعزيز الانسجام بين القرار العمومي وانتظارات المواطنين والمواطنات.

واسمحوا لي، حضرات السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين، أن أشيد بروح المسؤولية الوطنية العالية التي ميّزت تفاعل الحكومة مع كل التحديات الاجتماعية والاقتصادية تحت هذه القبة المحترمة، حيث حولنا اجتماعاتنا وجلساتنا المشتركة إلى أرضية لمواصلة البناء الديمقراطي، وجعلنا من آلية التشريع والرقابة والتقييم أدواتا لصناعة المستقبل.

وإذ أتوجه إليكم، نوابا ومستشارين، بخالص الشكر على تعبئتكم والتزامكم وانخراطكم الثابت في خدمة المصالح العليا للمملكة، لا تفوتني هاذ المناسبة لأؤكد لكم بوضوح أن ما تحقق من زخم تشريعي وتنظيمي استثنائي لم يكن وليد الصدفة، بل ثمرة إرادة سياسية حقيقية، ترجمت بالمصادقة الفعلية على أزيد من 847 نص قانوني وتنظيمي منذ بداية الولاية، حيث أن هذا الرصيد الذي أفضى إلى إخراج أزيد من 110 ديال القوانين و609 مرسوم تطبيقي إلى حيز الوجود ليس مجرد تراكم كمي للنصوص، بل إعادة صياغة كاملة شاملة للترسانة القانونية التي مسّت حياة المواطنين في أدق تفاصيلها، مع ما رافق هذا المجهود من جرأة سياسية في الانفتاح على المبادرة التشريعية البرلمانية.

وقد ترجمنا هاذ البعد التشاركي فعليا مع كافة مكونات ممثلي الأمة، بتخصيص اجتماعات مكثفة لدراسة ما مجموعه 437 مقترح قانون،

لنحقق بذلك قفزة نوعية، بزيادة بلغت 146 مقترح مقارنة بالولايات السابقة، اقتناعا منا بأن جودة السياسات العمومية تستمد من جودة قوانينها، مكرسين نموذجا في توازن السلط وتكاملها الوظيفي، ونضجا في تجربتنا الحكومية والبرلمانية، وذلك أن منهجيتنا كانت على الدوام قائمة على الإنصات المسؤول ولم تكن يوما استعلاء تدبيريا، وهو ما عزّز من قوة المضمون السياسي والتنموي لحصيلة هذه الحكومة.

حضرات السيدات والسادة،

نغتنم هذه المناسبة، لنرفع إلى مقام صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيّده، أسمى عبارات التقدير والولاء، معتزين بقيادته المتبصرة لمسيرة التقدم والبناء الوطني، قيادة ملكية استطاعت بحكمة وبعد نظر أن تحول التحديات المتعاقبة إلى فرص للنهوض وأن ترسخ مفهوما متجددا للتنمية، يقوم على التوازن بين القوة الاقتصادية ومتطلبات العدالة الاجتماعية.

لقد قامت رؤية جلالة الملك الاستراتيجية على تلازم دقيق بين تحقيق التفوق الاقتصادي وصون مقومات الإنصاف الاجتماعي، واضعة الإنسان في قلب كل الإصلاحات، بما يضمن كرامة المواطن ويعزّز مكانته في إطار دولة الحق والمؤسسات.

وهي رؤية أسهمت في إحداث نهضة شاملة، نقلت المملكة إلى مصاف الدول الصاعدة، وجعلت من المغرب نموذجا إقليميا في الصمود والابتكار والقدرة على الاستثمار، والاستثمار في التحولات الدولية، بما يخدم مسار التنمية والتقدم.

ولعل هذا الموقع المتقدم التي تحتله بلادنا اليوم، باعتبارها ركيزة للاستقرار الإقليمي والقاري وقوة اقتصادية وديمقراطية صاعدة، هو ما جعل من المغرب شريكا دوليا موثوقا به، ولا غنى عنه في محيطه الأورو المتوسطي والإفريقي وعلى الصّعيد الدولي.

كما تعزز هذا الحضور الدولي بفضل الدور الطلائعي الذي تلعبه بلادنا في مكافحة الإرهاب والتطرف، وفي الإسهام الفاعل في تعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين.

ولا شك أن هذه المصداقية المتنامية والثقة الدولية المتزايدة، تتعزّز أيضا بتوالي الانتصارات الدبلوماسية التي حققتها بلادنا لفائدة قضيتنا الوطنية الأولى، من خلال الدعم المتزايد التي تحظى به مبادرة الحكم الذاتي، وهي المبادرة التي أصبحت اليوم في نظر المجتمع ال دولي والقوى الكبرى الحل الواقعي والجاد والوحيد القابل للتطبيق، من أجل تسوية هاد النزاع المفتعل حول أقاليمنا الجنوبية.

فخلال السنوات 26 من العهد الزاهر لصاحب الجلالة، عرفت قضيتنا الوطنية تحولات استراتيجية غير مسبوقة، تميزت بتوسيع دائرة التأييد للمقترح المغربي لدى العديد من شركائنا الدوليين، وكسب دعم قوى دولية وازنة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والمملكة المتحدة وإسبانيا، إضافة إلى عدد كبير من الدول العربية والإفريقية الشقيقة والصديقة التي جددت دعمها الثابت لسيادة المغرب الكاملة على أقاليمه الجنوبية.

وقد دخل هذا الملف مرحلة حاسمة مع اعتماد مجلس الأمن لقراره رقم 2797 بتاريخ 31 أكتوبر 2025، وهو قرار مفصلي أعاد التأكيد على الأسس الواقعية لهاد النزاع، معتبرا مبادرة الحكم الذاتي، في إطار السيادة المغربية، أساسا جديا وذا مصداقية ومنطلقا واقعيا لإطلاق مسار سياسي تفاوضي بين الأطراف المعنية.

وإذا كنا نعتز بهذا التحول المهم في المقاربة الدولية لهذا النزاع المفتعل، فإننا في المقابل نفتخر أيضا بالمقاربة التنموية المتبصرة التي أطلقها صاحب الجلالة منذ سنة 2015 لتنمية الأقاليم الصحراوية، من خلال إطلاق سلسلة من الأوراش التنموية الكبرى التي أسهمت في إرساء نموذج تنموي حديث ومندمج، جعل من الأقاليم فضاء للاستثمار والنمو والاستقرار.

ومن جهة أخرى، تعزّز البعد الإستراتيجي لحضور المغرب في عمقه الإفريقي، من خلال المبادرة الملكية الرائدة الرامية إلى تطوير الواجهة الأطلسية للقارة الإفريقية، وهي مبادرة استشرافية تروم تعزيز التعاون الإقليمي، ومواجهة التحديات المشتركة التي تعيق تنمية هذه المنطقة. كما تعكس التزام المغرب الراسخ ببناء فضاء للتواصل الإنساني والتكامل الاقتصادي والإشعاع القاري والدولي.

بقدر ما تثمن الحكومة الأبعاد الإستراتيجية لهذا المشروع الملكي الكبير، فإننا نؤكد أنها لم تدخر جهدا في مواكبة هذا الورش الإقليمي الطموح، سواء من خلال تعزيز القدرات السيادية لدول الساحل أو عبر تطوير علاقات تعاون قائمة على الربح المتبادل والمساهمة في بناء فضاء متوسطي وإفريقي أكبر وأكثر ترابطا وازدهارا.

حضرات السيدات والسادة،

إن هذا المسار الوطني المتميز، مكّن المغرب من ترسيخ دعائم مشروع مجتمعي متقدم، وهو ثمرة تراكم تاريخي ومؤسساتي راسخ، مسار تشكل عبر سنوات من العمل المتواصل والرؤية الواضحة، تحت القيادة الملكية الحكيمة الغنية بدلالاتها الإنسانية، والمشحونة بحس عال من المسؤولية اتجاه المواطن وانتظاراته.

إنها قيادة جسّدت أسمى معاني التضامن الوطني والحزم الاستراتيجي في حماية المجتمع وصون حقوقه الأساسية.

قيادة سعت، بالرغم من التحديات والأزمات المتعاقبة وتبعاتها على الوطن وعلى المواطنين وعلى الاقتصاد، إلى استثمار هذه الظروف لإطلاق مبادرات إصلاحية جريئة، حولت الضغوط إلى فرص، والتحديات إلى أدوات لتعزيز مسار التغيير.

وهي قيادة ملكية متبصرة، تقرأ التحولات الدولية بعمق، وترسم

أفق المغرب بثقة ووضوح، رؤية ملكية يلتف حولها الشعب المغربي بكل مكوناته ومؤسساته.

لا شك أن الانخراط المجتمعي الذي تم التعبيرعنه إبان الاستحقاقات التشريعية الأخيرة، يشكل دليلا واضحا على نضج ديمقراطي متقدم، يجعل من صناديق الاقتراع مرآة صادقة لإرادة الأمة.

فقد شكلت انتخابات الثامن من سبتمبر 2021 محطة سياسية مهمة، عبر من خلالها المواطنون عن أولوياتهم وتطلعاتهم، وساهمت في تكريس ثقتهم في المسار الديمقراطي والمؤسساتي ببلادنا، كما كانت تلك الاستحقاق استحقاقات نقطة انطلاق لبرنامج حكومي واضح المعالم، تحمله أغلبية متماسكة ومنسجمة، تُدرك أن العملية الانتخابية ليست مجرد تنافس سياسي عابر، بل مسؤولية تاريخية أمام المواطنين والمواطنات.

قد حرصنا في أداء مهامنا على تجسيد روح الدستور، مؤمنين بأن الشرعية الديمقراطية لا تكتسب فقط يوم الاقتراع، بل تصان كل يوم بالعمل الجاد وبالنتائج الملموسة.

كما استحضرنا باستمرار، التوجيهات الملكية السامية وخطب جلالة الملك، كأفق مرجعي يوجه عملنا ويحصن اختياراتنا من الارتجال.

وإننا لنعتز بالانخراط القوي لكل أعضاء الحكومة بدون استثناء في هذا الورش الوطني، في مشهد يؤكد أن الاختلاف السياسي لا يمنع وحدة الصف حين يتعلق الأمر بخدمة الوطن.

فقد أبان الفريق الحكومي عن حس وطني عال في مواكبة متلف الأوراش التنموية، في لحظات كانت تتطلب الجرأة في اتخاذ القرار لا للانتظار، والفعل المسؤول لا الاكتفاء بالتبرير.

لقد كان فريقا حكوميا جعل من الدقة والوضوح منهجا في العمل، ومن الفعالية والأثر الملموس معيارا للتقييم، إذ أن المواطن لا يقيس النوايا، بل يقيس النتائج التي تنعكس على حياته ومعيشته اليومية.

ومن هذا المنطلق، تمكنا من صياغة حلول تنموية حديثة، وإطلاق خطط قطاعية واعدة، تراعي التحولات الكبرى التي يعرفها العالم، وتستجيب في الوقت نفسه لانتظارات المجتمع، وتحافظ على خصوصية نموذجنا المغربي المنفرد.

هكذا، تفاعلت الحكومة بمسؤولية وطنية مع مختلف السياقات، الداخلية منها والخارجية، دون انتظار أن تتحسن الظروف أو تتبدد الصعوبات، لأن الإصلاح الحقيقي لا ينتظر اللحظة المثالية، بل يُصنع في قلب التحديات.

كما تحلينا بالشجاعة السياسية اللازمة لتسريع وتيرة الإصلاحات، إدراكا منا أن الجرأة في العمل الحكومي لا تكمن في إطلاق الوعود، بل في تحمل تبعات القرارات الصعبة.

ولهذا لم ننظر إلى الصعوبات يوما كعائق يوقف إرادتنا، بل تعاملنا معها باعتبارها اختيارا حقيقيا لصدق التزامنا السياسي تجاه المواطن والوطن.

قد أتاح لنا هذا النهج بناء أرضية سياسية مؤسساتية صلبة تقوم على النضج والمسؤولية، نرفض منطق المزايدات والشعارات، ونؤمن بالبناء التدريجي المستدام.

أرضية تجمع بين الطموح السياسي والمشروع وواقعية التدبير، بعيدا عن الوعود الرنانة التي لا تترك آثارا حقيقية في حياة الناس.

وبفضل هذا المسار استطعنا اتخاذ قرارات حاسمة بشأن عدد من الملفات والإشكاليات التي تأجلت لسنوات، لأن تدبير القضايا الصعبة يعد من الاختبارات الأساسية لأي عمل حكومي مسؤول.

حضرات السيدات والسادة،

ففي زمن تتسارع فيه التحولات، لم يعد العالم كما كان، لم يعد مستقرا ولا قابلا للتنبؤ، بل صار يعيش على إيقاع اللايقين، حيث تتوالى الأزمات وتتداخل دون فواصل واضحة من أزمات اقتصادية واضطرابات في سلاسل الإمداد وتقلبات حادة في الأسواق الدولية، وإننا نعيش في مشهد عالمي متحرك لا يترك مجال للانتظار، ولا يقبل أن يتخذ ذريعة للتبرير أو موضوعا للمزايدة السياسية، لأن التحديات أكبر من أن تختزل في خطاب، وأعمق من أن تواجه بالشعارات.

في خضم هذا السياق المضطرب، برز مسار مغربي مختلف، مسار لم يبن على انتظار انفراج الأوضاع بل على القدرة على التكيف والمبادرة. لقد كان الواقع الذي نعيشه اليوم نتيجة رؤية اقتصادية طموحة، استطاعت أن تنقل التصورات إلى برامج والبرامج إلى منجزات ملموسة يلمسها المواطن في حياته اليومية.

هذا التحول كان نتاج إرادة عفوا استراتيجية واضحة، قادها بتبصر صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، الذي جعل من الاقتصاد الوطني رهانا سياديا بامتياز.

ومن خلال هذا التوجه، أعاد المغرب رسم موقعه على الساحة الاقتصادية الدولية ليصبح فاعلا مؤثرا ولا متأثرا فقط بما يجري حوله، ففي وقت اهتزت فيه اقتصادات كبرى، وتراجعت فيه نماذج كانت تقدم كمرجع، وانهارت فيه فرضيات الاستقرار، استطاع المغرب أن يثبت صلابة منظومته الاقتصادية، وأن يصنع استثناءه الخاص في زمن الاضطراب.

لم يربط مسار البناء بزوال الأزمات، بل واصل التقدم في قلبها بثقة وإرادة واستشراف، وقد تجسد هذا المسار في تبني خيار السيادة الاقتصادية كخيار استراتيجي يعكس قوة المؤسسات ومتانة الاختيارات الهيكلية، ويؤكد أن بلادنا قادرة على التكيف مع أصعب الأزمات.

ولم يكن هذا المسار ليترجم إلى نتائج لولا توفر الشجاعة السياسية

اللازمة لاتخاذ قرارات جريئة، في لحظات دقيقة، حيث كان التردد ممكنا وكانت المزايدة أقل كلفة. لكن تم اختيار منطق الفعل بدل التردد، والاستباق بدل الانتظار، إيمانا بأن الإصلاح الحقيقي لا يقاس إلا بمدى أثره على الحاضر وضمانه لمستقبل الأجيال.

وبفضل هذه الإرادة، تحقق تعافي ملحوظ في عدد من القطاعات الحيوية، وتم إطلاق برامج استعجالية للتشغيل تحافظ على كرامة المواطن، إلى جانب تعبئة إمكانيات مهمة لدعم صمود المقاولات وحماية القدرة الشرائية والحفاظ على توازن السوق الوطني.

وهكذا، في عالم لا يعترف بالثبات، يواصل المغرب تثبيت موقعه، لا باعتباره استثناء ظرفيا، بل كنموذج يختار أن يواجه اللايقين بالفعل لا بالتبرير، وبالإنجاز لا بالمزايدة. وامتدادا لهذه الدينامية، نجحت الحكومة في إرساء هوية جديدة لمنظومتنا الاستثمارية، قائمة على الثقة والوضوح وتقاسم المسؤولية، فميثاق الاستثمار الجديد، لا يندرج فقط ضمن إصلاح تقني، بل يعكس شراكة استراتيجية وتعاقدا مستقبليا بين الدولة والمستثمرين، باعتباره أداة للإنعاش الاقتصادي ورافعة للنهوض بالقطاعات الواعدة والإسهام في تقليص التفاوتات المجالية، لأن التنمية التي تتركز في المدن الكبرى وحدها تظل غير كافية لتحقيق تنمية منصفة.

ولهذا سرّعنا بتنزيل هذا الميثاق وفق خطة واضحة، تروم رفع مساهمة الاستثمار الخاص ليبلغ ثلثي الاستثمار الوطني في أفق 2035، وانطلاقا من قناعة راسخة بأن الدولة تهيئ الشروط الضرورية، وتفتح المجال لكل طاقات المبادرة والإبداع، تلك الطاقات التي تساهم بدورها إلى جانب الدولة في بناء الاقتصاد الوطني.

كما أقررنا أنظمة دعم مبتكرة يمكن أن تصل إلى 30% من قيمة المشاريع الاستثمارية بما يضمن مزيدا من الجاذبية والنجاعة.

واليوم تظهر النتائج نفسها بوضوح، وتدل على ما تم تحقيقه، إذ صادقت اللجنة الوطنية للاستثمارات على 381 مشروعا بقيمة إجمالية تقدر ب 581 مليار ديال الدرهم، تروم خلق 245 ألف منصب شغل مباشر وغير مباشر، من بينها 297 مشروع منه منذ دخول الميثاق الجديد للاستثمار حيز التنفيذ بقيمة 513 مليون ديال الدرهم في شأن أن تساهم في إحداث ما يناهز 200 ألف منصب شغل مباشر، لأن كانوا 2 ديال الأنظمة هذا النظام الأول والنظام الثاني.

في إطار نظام الدعم الموجه للمقاولات الصغرى جدا والصغرى المتوسطة، تم إقرار منح خاصة تكرس البعد الترابي للاستثمار وتعزز الحكامة ديال اللامتمركزة، وهي منح تستهدف مهن وقطاعات إنتاجية مهمة، كتشمل تقريبا 18 قطاع أساسي و4 ديال قطاع نشاط فرعي على امتداد كافة التراب الوطني.

وفهاذ الإطار توصلت المراكز الجهوية للاستثمار إلى حدود نهاية شهر فبراير 2026 بما مجموعه 209 مشروعا، صادقت اللجن الجهوية الموحدة للاستثمار على 33 منها بإجمال استثماري ديال 483 مليون درهم من شأنها إحداث حوالي 940 منصب شغل.

فالاقتصاد القوي لا يقوم على الشركات الكبرى وحدها، بل يحتاج كذلك إلى دينامية هاذ الفئة من المقاولات الصغرى والمتوسطة بالنظر لأهميتها الاستثمارية، حيث تمثل أزيد من 90% من نسيجنا الاقتصادي الوطني، ومساهمتها المباشرة في تحريك عجلة التشغيل على المستوى الترابي، وكذا الإدماج الفعلي للقطاع غير المهيكل.

كما تجسدت هذه الدينامية الاستثمارية في ارتفاع مداخيل الاستثمار الأجنبي المباشر من 23.5 مليار ديال الدرهم سنة 2021، إلى حوالي 56 مليار ديال الدرهم سنة 2025، أي بزيادة ما يقارب 73%.

وهي رسالة ثقة واضحة من العالم في حيوية الاقتصاد المغربي، قد واكبت الحكومة هاذ الدينامية عبر ترسيخ مناخ أعمال تنافسي وموثوق، حيث تم تنفيذ نسبة كبيرة من خارطة الطريق الوطنية لتحسين مناخ الأعمال كدليل على التعبئة الحكومية لتعزيز ريادة الأعمال، واحتضان كل المبادرات التي تؤمن بأن المغرب أرض للفرص لا للعقبات، حيث حولنا بلادنا إلى ورش مفتوح كتقاطع فيه النجاعة الإدارية مع الرؤية الإستراتيجية، من خلال تطوير جيل جديد من الخدمات الموجهة للمستثمرين المقاولين بما يعيد تعريف العلاقة بين الإدارة والفاعل الاقتصادي على أساس الشفافية والفعالية.

كما شملت هذه الإصلاحات إحداث تغييرات عميقة في دور المراكز الجهوية للاستثمار، وإحداث اللجن الجهوية الموحدة للاستثمار التي أصبحت تضطلع بدور محوري في الإشراف الشامل على عمليات الاستثمار على المستوى الترابي، حيث باتت تتولى المصادقة على اتفاقيات الاستثمار التي تقل عن 250 مليون ديال الدرهم، في تجسيد واضح للاتمركز الإداري وتسريع تنفيذ المشاريع المحلية.

وقد صادقت اللجن الجهوية الموحدة للاستثمار فهاذ السياق على 83 مشروع من هاذ الفئة، بإجمال استثمارات يقارب 11 مليار ديال الدرهم، سيساهم في خلق أزيد من 10 آلاف منصب شغل اللي هما تحت من 250 مليون ديال الدرهم ديال الاستثمارات.

وهو ما يعكس إرادة سياسية حقيقية لترسيخ الجهوية المتقدمة وتذليل العقبات أمام المستثمرين، بما يسهم في توطين القيمة المضافة وتعزيز التنمية الجهوية.

ومن جهة أخرى، تمكنت الحكومة من إحداث تحول مهم في مسار الاستثمار العمومي، بإعادة الاعتبار لدوره كرافعة استراتيجية للأوراش الكبرى وأداة لتعزيز السيادة الاقتصادية، حيث ارتفع الحجم ديالو من 230 مليار ديال الدرهم سنة 2021 إلى حوالي 380 مليار ديال الدرهم في 2026، أي بزيادة ديال 65%، وهي استثمارات وضعت تطوير البنية التحتية في صلب مشروع التنمية الشاملة اللي كيقودها جلالة الملك، نصره الله.

إذ شكلت هاذ البنيات ركيزة أساسية للعديد من الإستراتيجيات القطاعية، وأسهمت في تعزيز موقع المملكة كمنصة لوجستية إقليمية رائدة وفي تحسين ظروف عيش المواطنين وتعزيز ولوجية التراب الوطني وتيسير الاندماج المجالي، إضافة إلى الرفع من جاذبية المغرب كوجهة مفضلة للاستثمار.

كما أولت الحكومة عناية خاصة لضمان السيادة الصناعية وتعزيز تنافسية علامة "صنع في المغرب" في الأسواق العالمية، من خلال مواصلة تنزيل برنامج بنك المشاريع الهادف إلى تنويع الاقتصاد الوطني وتعزيز الإنتاج المحلي في عدد من القطاعات الصناعية، وفي مقدمتها الصناعات الغذائية، بالإضافة إلى إطلاق برنامج متكامل لدعم البحث والتطوير والابتكار الصناعي، باعتباره رافعة أساسية لتعزيز التنافسية والارتقاء بالمنظومة الإنتاجية.

كما واصلت الحكومة إنجاز وتوسيع وإعادة تأهيل مشاريع البنية التحتية الصناعية، من خلال التوقيع على 64 مشروع بمبلغ استثماري إجمالي ديال 16 مليار ديال الدرهم، ساهمت الدولة فيه تقريبا ب 4.5 مليار ديال الدرهم.

وستمكن هذه المشاريع من توفير حوالي 4400 هكتار إضافية من العقار الصناعي، تشمل مناطق التسريع الصناعي والمناطق الصناعية ومناطق الأنشطة الاقتصادية عبر مختلف جهات المملكة، على غرار توسيع منطقتي التسريع الصناعي طنجة تيك والقنيطرة، وكذا إحداث مناطق جديدة بكل من فاس، مكناس، بن جرير، بوقنادل والصخيرات.

ويمثل هذا الوعاء العقاري الجديد حوالي 30% من الرصيد الوطني الحالي المقدر بـ 14.500 هكتار موزعة على 157 منطقة صناعية.

وقد ساهمت وتيرة نمو وتنوع الصادرات الصناعية خلال الفترة 2021-2025 في ترسيخ مكانة الصناعة كأحد الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني الصاعد، حيث بلغت حوالي 408 مليار ديال الدرهم سنة 2025، مسجلة نموا إجماليا يقدر بـ 44.5% مقارنة مع 2021، مدعومة بالأداء المتميز للمهن العالمية للمغرب، وعلى رأسها صناعتي السيارات والطيران.

وفي مجال السيادة الطاقية، واصلت الحكومة تسريع الانتقال نحو الطاقات المتجددة، حيث ارتفعت حصتها من المزيج الكهربائي من 37.1% سنة 2021 إلى حوالي 46.1%، في إطار استراتيجية وطنية كتهدف إلى تقليص التبعية الطاقية وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

كما أطلقت المملكة عرضا طموحا في مجال الهيدروجين الأخضر، عبر تعبئة مليون هكتار من العقارات الصناعية، منها 300 ألف هكتار في المرحلة الأولى، واستقبال أكثر من 40 طلب للاستثمار فاعلين وطنيين ودوليين، تمت الموافقة على 8 ديال المشاريع منها باستثمارات تقدر بحوالي 43 مليار ديال الدولار.

وتفعيلا للتوجيهات الملكية السامية لمواجهة الإجهاد المائي، وضمانا لاستمرارية تزويد المواطنين بمياه الشرب، والفلاحين بمياه السقي، عملت الحكومة على تحيين البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي للفترة 2027/2020، مع رفع كلفته الإجمالية من 115 مليار ديال الدرهم إلى حوالي 143 مليار ديال الدرهم، إلى جانب تسريع برامج تحلية مياه البحر التي بلغت طاقتها الإنتاجية حوالي 415 مليون متر مكعب عند نهاية 2025، مع توقعات ببلوغ 1.7 مليار في أفق 2030، وهو ما سيمكن من تغطية 60% من الاحتياجات الوطنية من الماء الصالح للشرب.

كما أطلقت الحكومة مشاريع كبرى لنقل المياه بين الأحواض المائية، خاصة بين حوض سبو وأبي رقراق لتأمين التزود بالماء لمحور الرباط– الدار البيضاء لفائدة نحو 10 ديال المليون ديال المواطنين، إضافة إلى الربط بين سد واد المخازن وسد دار خروفة بشمال المملكة، لتعزيز التزود بالماء الصالح للشرب وسقي آلاف الهكتارات.

وبالموازاة مع ذلك، تم إنجاز 7 ديال السدود كبرى بسعة تخزين ديال 1.7 مليار متر مكعب، مما يساهم في دعم الأمن الغذائي وتطوير المساحات المسقية.

ولأن الأمن الغذائي ليس شعارا سياسيا، بل سياسة عملية تقاس بالأثر الفعلي على المواطن، قد واصلت الحكومة تنزيل إستراتيجية الجيل الأخضر 2030/2020 بهدف تطوير فلاحة عصرية مستدامة وتعزيز الأمن الغذائي الوطني، إلى جانب إطلاق برامج دعم استثنائية بقيمة 20 مليار ديال الدرهم لمواجهة آثار التغيرات المناخية.

وقد مكنت هاذ التدابير الاستثنائية من توزيع 27 مليون قنطار من الشعير المدعم، و8.5 مليون قنطار من الأعلاف المركبة لفائدة المربيين، في لحظات كانت فيها القطعان مهددة والأسر القروية تواجه صعوبات قاسية بسبب توالي سنوات عديدة من الجفاف.

كما أطلقنا إجراءات استباقية لدعم المدخلات الفلاحية، حيث تراوحت نسب الدعم بين 40% و70% للبذور لفائدة حوالي 27 ألف فلاح، تغطي أكثر من 100 ألف هكتار.

فضلا عن ذلك، تم توفير 650 ألف طن من الأسمدة الفوسفاطية، و3 مليون ديال القنطار من الأسمدة الأزوتية المدعمة لفائدة أكثر من 160 ألف فلاح خلال المواسم الفلاحية الممتدة 2023-2025 اللي كانت مواسم قاسية من ناحية الجفاف.

وقد تعززت هاذ الجهود بإطلاق برنامج جديد لإعادة تكوين القطيع الوطني، تحت رعاية صاحب الجلالة، الله ينصره، بميزانية بلغت 12.8 مليار ديال الدرهم، يقوم على تقديم دعم مباشر للفلاحين بهدف تعزيز مواكبتهم والرفع من إنتاجيتهم في مجالي اللحوم والحليب.

في الوقت نفسه، واصلنا تحديث القطاع الفلاحي، باعتباره

ركيزة للاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وضمان للأمن الغذائي، وفي ظرف دولي يؤكد أن الدول التي تتهاون في سيادتها الفلاحية تخاطر باستقلاليتها، وقد تم ذلك عبر اعتماد حلول مبتكرة ضمن استراتيجية الجيل الأخضر، التي تعتبر الفلاحة قطاعا محوريا للمستقبل يتجاوز كونه إرثا من الماضي.

كما عملنا على إرساء جيل جديد من التنظيمات المهنية الفلاحية بهدف دعم القدرات الإنتاجية ورفع الدخل الفلاحي.

وقد شمل ذلك دمج صغار الفلاحين في سلاسل الإنتاج، ودعم استدامة مشاريعهم، إلى جانب إطلاق مبادرات الفلاحة التضامنية، تجعل من التعاون قوة إنتاجية حقيقية.

فهاذ السياق، تم توقيع تقريبا 19 عقد برنامج استثماري بحوالي 110 مليار ديال الدرهم، ساهمت فيها الدولة ب 42 مليار ديال الدرهم، في تجسيد واضح لدورها كشريك فاعل في التنمية.

كما تم تفعيل آلية النهوض بالرأسمال البشري في العالم القروي، عبر مواكبة جيل جديد من الشباب والنساء الذين يمثلون اليوم الوجه المتجدد للفلاحة المغربية، وذلك على الرغم من الظروف المناخية، مما يظهر نجاعة الاختيارات الاستراتيجية في المجال الفلاحي.

وقد أسهمت هذه السياسات في تعزيز القيمة المضافة الفلاحية التي ارتفعت من 102 مليار ديال الدرهم في 2020 إلى حوالي 110 مليار ديال الدرهم سنة 2025، رغم القساوة ديال سنوات الجفاف أي بزيادة كتفوق ديال 8%، ومن المتوقع أن تصل هاذ القيمة، هاذ السنة إن شاء الله، إلى 130 مليار ديال الدرهم، وهو تطور يعكس تحسنا ملموسا في أداء القطاع وفي أوضاع ديال الساكنة القروية.

وعلى صعيد آخر، عملت الحكومة على الارتقاء بقطاع الصيد البحري، في إطار الرؤية الملكية السديدة للمخطط ديالها "أليوتيس"، وفي هذا الإطار، تم إطلاق خارطة طريق جديدة لتعزيز مكانة المغرب في مجال الاقتصاد الأزرق التي أصبح رهانا اقتصاديا عالميا متناميا، وانعكست هذه التنمية على ارتفاع القيمة المضافة للقطاع لتبلغ 16 مليار سنة 2024، بزيادة ديال 2 مليار ديال الدرهم بالنسبة لـ 2022.

كما ارتفعت قيمة المنتجات البحرية إلى 15.5 مليار درهم، بزيادة ديال 1.75 مليار درهم مقارنة بالسنة نفسها، وهو ما يعكس دينامية القطاع الذي يساهم في تعزيز التشغيل المباشر وتأمين السوق الوطني من المنتجات السمكية بأسعار معقولة.

وعلى صعيد آخر، شهد قطاع السياحة تطورا استثنائيا جعل المغرب من بين الوجهات السياحية الأكثر جاذبية في العالم، حيث تمكنت بلادنا من استقبال حوالي 19,8 مليون سائح، بزيادة ديال 53% مقارنة مع سنة 2019.

كما سجلت مداخيل السياحة مستوى قياسيا بلغ 138 مليار درهم بارتفاع قدره 75% مقارنة مع 2019، وهو ما يعكس الدينامية الكبيرة اللي يعرفها هاذ القطاع ومساهمته المتزايدة في الاقتصاد الوطني.

ويعود هذا الأداء الإيجابي إلى تنزيل خارطة الطريق السياحية للفترة 2026/2023 التي رصدت لها ميزانية إجمالية كتناهز 6 مليار ديال الدرهم، وكتهدف إلى تطوير العرض السياحي المغربي، وتعزيز جاذبية الوجهة المغربية عبر تأهيل البنية الفندقية وتشجيع الأنشطة السياحية وتوسيع شبكة النقل الجوي.

في ذات السياق، شهد القطاع الصناعي الصناعة التقليدية تحولا مهما، وأصبح رافعة حقيقية للإدماج الاقتصادي والاجتماعي لأكثر من 2.6 مليون حرفي.

وقد تم إطلاق رؤية 2030 لتحديث القطاع وجعله أكثر تنافسية، مع الحفاظ على جذوره الثقافية والتراثية.

كما تم توسيع الاستفادة من الحماية الاجتماعية لفائدة الصناع التقليديين، من خلال تعميمها لفائدة أكثر من 660 ألف مهني في القطاع.

وساهمت هاذ الجهود في تجاوز صادرات الصناعة التقليدية عتبة 1.23 مليار درهم في 2025، يعني بالزيادة ديال 6%.

وفي إطار تعزيز الاقتصاد التضامني، تم إطلاق استراتيجية وطنية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بميزانية بلغت 368 مليون ديال الدرهم، بهدف دعم التعاونيات والمقاولات الاجتماعية وتأهيل حكامتها.

وأسهمت هذه الدينامية في ارتفاع عدد التعاونيات إلى 63.445 تعاونية، كتضم أكثر من 778 ألف منخرط، وهو ما يعكس تحول الاقتصاد الوطني إلى نموذج اقتصادي حقيقي يساهم في التنمية، حيث أصبح يمثل 3% من الناتج الداخلي، ويوفر 5% من فرص الشغل على المستوى الوطني.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين،

إن هذا المنحى الإيجابي الذي نستعرض أهم مؤشراته أمامكم، يمثل دليلا واضحا أن المغرب يسير بثبات في الاتجاه الصحيح، فهذه الأرقام ليست غاية في حد ذاتها، بل هي شهادة حية على مسار إصلاحي متواصل، يترجم في تطور الواقع الاقتصادي والاجتماعي.

فقد تأكدت فعالية هذا المسار من خلال قدرتنا على تحصين التوازنات الكبرى للاقتصاد الوطني، في ظرفية دولية صعبة، شهدت فيها العديد من الدول اضطرابات عميقة، وفقدانا للسيطرة على مؤشراتها الأساسية. أما المغرب، فقد استطاع بفضل اختياراته المتبصرة، أن يحافظ على استقراره الاقتصادي، وأن يعزز ديناميته.

وقد عرفت نسبة النمو منحى تصاعديا تدريجيا، حيث انطلقت من 1.8% سنة 2022 إلى 4.8 سنة 2025، وهو تطور يعكس نتائج سياسية اقتصادية مدروسة لا مجرد تحسن ظرفي، بمتوسط نمو سنوي يقارب

4.5% من خلال الفترة 2021 حتى لـ 2025، مقارنة بـ 2% فقط خلال الفترة 2016 و2021.

كما يتوقع أن يحقق هاد الأداء قفزة نوعية ليتجاوز 5% مع نهاية سنة 2026، مما يؤكد دخول الاقتصاد الوطني مرحلة جديدة من النمو أكثر استدامة وقدرة على مواجهة الصدمات.

وقد ساهم في هاذ التحسن الانتعاش القوي للطلب الداخلي، إلى جانب التطور الملحوظ للأنشطة غير الفلاحية. وارتفعت القيمة المضافة لهاد الأنشطة غير الفلاحية بمعدل يقارب 4% سنويا، منتقلة من 3.8 في 2022 إلى 4.5 سنة 2024، وهو ما يشكل مؤشرا بارزا على عمق بنية الاقتصاد الوطني وتعدد محركاته.

كما انعكس هذا الأداء الاقتصادي إيجابيا على سوق الشغل، حيث تم خلق حوالي 850 ألف منصب شغل خلال الفترة الممتدة بين 2021 و2025، أي بمعدل يقارب 170 ألف منصب شغل سنويا اللي تخلقات، وكنعرفو بأن الفلاحة كانت في ظروف صعبة، وكانو فيها (les destructions)، كان فيها واحد العدد ديال (les emplois)، اللي مشاو، وهو ما يمثل وتيرة تشغيل مضاعفة مقارنة بالفترات السابقة التي لم يتجاوز فيها متوسط خلق فرص شغل 64 ألف منصب سنويا، بين 11 و16 و90 ألف منصب سنويا 2016-2021، إيلا اخدينا (le net) اللي هو ديال هاذ السنة.

وفي حال استمرار الدينامية المسجلة سنة 2025، إيلا عملنا (les mêmes chiffres) اللي كانوا مزيانين في 2025، وإن شاء الله غادي نعملوهم في 2026، لأن الاقتصاد ديالنا، رغم الأزمة العالمية اللي نتمناو أنه ما تدومش، شهدت هاذ 2025 خلقات 233 ألف منصب شغل غير فلاحي.

فمن المنتظر أن يتجاوز العدد الإجمالي لمناصب الشغل المحدثة في القطاعات غير الفلاحية مليون منصب شغل بحلول نهاية 2026، وبالتالي تجاوز التحديات التي فرضتها توالي سنوات الجفاف، وتأثيرها المباشر على فرص الشغل في القطاع الفلاحي.

ومن المهم التأكيد أن هاذ الدينامية لم تقتصر على خلق فرص الشغل فقط، بل ساهمت أيضا في تحسين جودة التشغيل وتقليص نسبة العمل غير المؤدى عنه، خاصة وأن جزءا مهما من المناصب الفلاحية، التي فقدت كانت مناصب غير مستقرة وغير منتظمة.

وقد دفعت الحكومة بضرورة مواصلة هيكلة سوق الشغل، حيث ارتفع عدد الأجراء المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من حوالي 283 ألف سنة 2020 إلى نحو 470 ألف سنة 2024، بالزيادة ديال 66%، وهو ما يجعل هاد التحول نحو الشغل اللائق تحولا نوعيا في بنية سوق الشغل.

وفي إطار تعزيز هاذ الجهود، أطلقت الحكومة خارطة طريق جديدة للتشغيل، بغلاف مالي يناهز 14 مليار ديال الدرهم، كتروم خفض معدل البطالة إلى حوالي 9% في أفق 2030، مع خلق 1.45 مليون منصب شغل صافي، ورفع عدد الساكنة النشيطة إلى 12 مليون.

كما سجلت المؤشرات الاقتصادية الأخرى حتى هي تطورا إيجابيا، خاصة فيما يتعلق بمعدلات التضخم اللي انخفضت بشكل ملحوظ، عقلتو بأنه كنا في 6.5% هبطنا لـ 6%، هبطنا لـ 1% وهبطنا لـ 0.8% في 2025، ونتمناو على الله أنه هاد السنة هاذ الأزمة تدوز دغيا باش ما تأثرشاي ويكونوا كذلك نتائج اللي هي إيجابية.

وفي مجال المالية العمومية، تمكنت الحكومة من تقليص عجز الميزانية من 3.5% سنة 2025، بعد أن بلغ 5.5% سنة 2021. والطموح ديال هاذ الحكومة هي إن شاء الله هاذ السنة، في آخر السنة، هي نوصلو لواحد (le déficit) باش نخفضوه لـ 3%، في إطار تدبير مسؤول ومتوازن للمالية العمومية.

كما تم وضع مستوى المديونية العمومية في مسار تنازلي، ليبلغ حوالي 67.2% سنة 2025 بعدما بلغ 71.4% سنة 2020، مع توقعات باستقراره، في حدود 65.9 %، غادي يهبط على 70% سنة 2026، وهو ما يعكس تحسنا تدريجيا في توازناتنا المالية.

وقد تعززت هذه الدينامية بارتفاع الموارد العادية للدولة، اللي انتقلت من 256 مليار ديال الدرهم في 2021، لتصل لـ 424 مليار ديال الدرهم سنة 2025، ويتوقع بلوغها 432 مليار ولا 433 مليار مع النهاية ديال هاذ السنة ديال 2026، حيث سجلت زيادة تراكمية بلغت 195 مليار ديال الدرهم خلال الفترة ما بين 2021 و2025، بمعدل نمو سنوي متوسط يقارب 13.2% وبارتفاع يقارب 65% مقارنة مع سنة 2021.

كما عرفت المداخيل الجبائية بدورها تطورا مهما، مسجلة نموا سنوي متوسط كيبلغ 11%، إذ ارتفعت من 214 مليار ديال الدرهم في 2021 إلى 342 مليار ديال الدرهم سنة 2025، محققة زيادة تراكمية بلغت 143 مليار ديال الدرهم، وارتفاع قدره 60% مقارنة بسنة 2021.

وقد تواصلت هذه الدينامية خلال الأشهر الثلاثة الأولى من 2026، حيث ارتفعت المداخيل الضريبية الصافية بنسبة 9.3% لتبلغ 116 مليار درهم (pour le trimestre) الأول، مقابل 106 مليار ديال الدرهم خلال نفس الفترة من سنة 2025، فيما بلغت المداخيل الجمركية 36 مليار درهم متم سنة 2026 مقابل 33.9 مليار ديال الدرهم خلال نفس الفترة من سنة 2025 أي بزيادة ديال 7% تقريبا.

وتعكس هاذ النتائج عودة النسيج الاقتصادي الوطني إلى ديناميته، كما تؤكد في الوقت نفسه الآثار الإيجابية للإصلاحات العميقة التي عرفها النظام الضريبي، والتي ساهمت في توسيع الوعاء الجبائي وتعزيز العدالة الجبائية.

إن هاذ المؤشرات مجتمعة، كتبعث برسائل قوية حول متانة

الاقتصاد الوطني والثقة ديال متلف الفاعلين فيه، سواء المواطن اللي كيلمس نتائج السياسات العمومية في حياته اليومية، أو المستثمر اللي كيلقى في المغرب بيئة اقتصادية مستقرة وجذابة، أو المؤسسات الدولية اللي كتأكد هاذ الدينامية من خلال تقييمها وتصنيفها، وهو ما جعل بلادنا خلال الولاية الحكومية الحالية محل تقدير دولي كبير، بفعل حكامة مؤشراتها المالية.

هاذ الشي ماشي احنا اللي كنقولوه،(ce sont les instances internationales)، ففي سنة 2023 خرجت المملكة بشكل نهائي من عملية المراقبة المعززة المعروفة بـ "القائمة الرمادية" بعد موافقة مجموعة العمل المالي "GAFI[1]" بالإجماع، بفضل التفعيل الأمثل لخطة العمل في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

كما توالى هذا المسار سنة 2025، باستعادة بلادنا تصنيف الدرجة الاستثمارية (Investment Grade) الذي فقدته في أعقاب الأزمة الصحية العالمية، بعدما راجعت وكالة (Standard & Poor's) التصنيف السيادي مع نظرة استشرافية للمستقبل.

وقد توّجت هذه الريادة في مارس 2026 بمراجعة الآفاق المستقبلية لتصنيفنا السيادي من مستقرة إلى إيجابية، مع تثبيت التصنيف من طرف وكالة (Moody's) بالنسبة للدين الطويل الأمد.

إن المؤشرات التي نقدمها أمام أنظاركم يمكن اعتبارها شهادة ميلاد لمرحلة جديدة، كتعكس القوة المتصاعدة لاقتصادنا الوطني وصلابة دعاماته المالية، حيث حرصنا منذ بداية الولاية على جعل تحسين التوازنات الماكرو اقتصادية التزاما قطعيا، إيمانا بنا بأن الاستقرار المالي هو الضمانة السيادية اللازمة لاستدامة تمويل الحقوق الاجتماعية للمغاربة، وصمام الأمان الذي يفتح أمامنا آفاقا غير مسبوقة لتعبئة الثروة الوطنية، والتوجيه ديالها بشجاعة نحو تمويل الكرامة ودعم الدولة الاجتماعية وتحفيز الاستثمار المنتج.

واليوم، يحق لنا أن نؤكد بوضوح، وفاءنا بالتزامنا الجوهري، بعد أن تمكنا من بناء اقتصاد قوي في خدمة الإنسان، ونواصل السير بثبات وفخر نحو مستقبل نصنعه بعزيمة وإرادة وطنية.

حضرات السيدات والسادة،

لقد كنا مقتنعين منذ البداية بأن تحصين الأمن الاقتصادي لا يتحقق فقط بصناعة المؤشرات أو الأرقام، بل بخلق فرص اجتماعية ملموسة، يشعر بها المواطن في حياته اليومية، لأن اقتصادنا ينمو دون أن ينعكس على باقي المواطنين، هو اقتصاد يحقق الازدهار لفئة قليلة ويترك الأغلبية على الهامش.

واليوم، يمكن القول، بكل ثقة، أننا نجحنا في إعادة توجيه بوصلة الاستثمارات نحو الأولويات الاجتماعية الحقيقية، لأن جوهر السياسات العمومية يبقى واحدا، وضع الإنسان في قلب كل قراروكل إصلاح.

وبهاذ التوجه، وضعنا الأسس الصلبة لبناء الإنسان المغربي المؤهل تعليميا، المحمي صحيا والمستقر اجتماعيا، إدراكا منا بأن مغرب القرن 21 لن يبنى بالبنيات التحتية وحدها، بل بالاستثمار في الإنسان قبل كل شيء.

إننا فعلا أمام تحولات عميقة في مفهوم المواطنة، حيث لم تعد الحقوق الاجتماعية مجرد امتيازتمنحه الدولة متى شاءت وتسحبه متى عجزت، بل أصبح استحقاقا دستوريا تتلتزم الدولة بضمانه وتتحمل مسؤولية التقصير فيه.

وبفضل الإرادة السياسية الصادقة، تمكنا من التنزيل الفعلي والتاريخي لورش الدولة الاجتماعية كما أراده جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، ورش لم يبق حبيس النصوص، بل أصبح واقعا ملموسا في حياة ملايين المغاربة، وقد تجسد ذلك في توسيع مظلة الحماية الاجتماعية لتشمل حوالي 15.5 مليون مواطن إضافي، ويستفيدون اليوم من خدمات التغطية الصحية الأساسية.

كما تحملت الدولة اشتراكات تجاوزت 27 مليار ديال الدرهم، فهاذ الفترة لفائدة الفئات الهشة، في إطار نظام "أمو التضامن" في تعبير واضح عن أن التضامن ليس مجرد خطاب، بل التزام مالي حقيقي داخل السياسات العمومية.

وفي هذا السياق، فتحنا صفحة جديدة في تاريخ التضامن الوطني عبر تمكين حوالي 3.9 مليون، قول 4 مليون ديال العائلات، من الاستفادة من الدعم الاجتماعي المباشر، في إطار مقاربة جديدة كتقوم على تعزيز دقة الاستهداف وتحسين آليات الحكامة، بما يكرس نجاعة أكبر في توجيه الدعم إلى الفئات المستحقة ويحد من تشتت البرامج وتعدد المتدخلين.

وقد بلغ مجموع المبالغ المصروفة لفائدة المستفيدين من الدعم إلى متم يناير 2026: 52 مليار ديال الدرهم، من النهار اللي بدا هاذ (le programme) حتى لنهاية يناير 2026، 53 مليار ديال الدرهم، منها 33 مليار ديال الدرهم خصصت للإعانات الموجهة لحماية الطفولة و19 مليار ديال الدرهم للإعانات الجزافية اللي ما عندهمش الأطفال.

ويشمل هذا الدعم على سبيل المثال 5.5 د المليون ديال الطفل، وأزيد من 396 ألف أرملة (حوالي 308 ألف ديال الأرملات بدون أطفال)، دون إغفال أزيد من مليون مستفيد ممن تجاوزت أعمارهم 60 سنة.

أما في قطاع الصحة، فلم نكتف بمعالجة ظرفية أو إصلاحية جزئية، بل أطلقنا إصلاحا هيكليا شاملا، يهدف إلى إعادة بناء المنظومة الصحية على أسس جديدة، تعيد للمواطن الثقة ديالو في المرفق الصحي العمومي.

وفي هاذ الإطار، ارتفعت ميزانية قطاع ديال الصحة من 19.7 دالمليار

[1] **G**roupe d'**A**ction **Fi**nancière.

ديال الدرهم سنة 2021 إلى 42.4 مليار ديال الدرهم سنة 2026، أي أكثر من الضعف خلال 5 سنوات، لأن الصحة ليست عبئا ماليا، بل استثمارا في الإنسان والإنتاجية والكرامة.

كما حرصنا على تحديث البنية التحتية الصحية وتحسين الحكامة ديالها المؤسساتية ورد الاعتبار للموارد البشرية عبر نظام تحفيزي مادي ومعنوي أكثر إنصاف، لأن طبيب بلا تحفيز أو لا مستشفى بلا تجهيز، لا يمكن أن يقدم خدمة صحية اللي كتليق بالمواطن.

وإلى جانب ذلك، أطلقنا مسار الرقمنة ديال القطاع الصحي، بما يضمن عدالة مجالية حقيقية في الولوج إلى العلاج، لأن الرقمنة في هاذ المجال ليست ترفا تقنيا، بل أداة لتحقيق المساواة في الخدمات الصحية، فلا ينبغي أن يكون هناك فرق في الحق في العلاج بين مواطن يعيش في مركز حضري وآخر في منطقة بعيدة أو نائية، وهو التزام واضح نضعه أمام المواطنين بكل مسؤولية، لأن الرعاية الصحية الأولية تمثل خط الدفاع الأول في صحة المواطن.

تمكنت الحكومة من الوفاء بالتزامها بتأهيل 1400 مركز صحي أولي من الجيل الجديد، بميزانية ديال 6.4 ديال المليار ديال الدرهم. وهاذ البرنامج الحكومة سالاتو وغادي تبدا برنامج جديد ديال تأهيل 1600 مركز صحي إضافي، باش يكونو جميع المراكز ديال الصحية في المملكة في المستوى اللي هو فيه المستوى اللي تعملو فيه الإنجازات الآن، بغلاف مالي كيوصل لـ 7 مليار ديال الدرهم، في إطار مقاربة شمولية كتستهدف تأهيل البنيات التحتية الصحية وتقريب الخدمات من المواطن.

وعملت الحكومة على استكمال برنامج طموح لتعميم كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان والمراكز الاستشفائية الجامعية، حيث تم بلوغ 11 كلية ديال الطب على الصعيد الوطني عقب إحداث 4 ديال الكليات اللي هي جديدة.

فيما يتواصل تنزيل برنامج تعميم المراكز الاستشفائية الجامعية بمختلف جهات المملكة، مع مواصلة تحديثها وتحديث تجهيزاتها وتعزيز قدراتها البيداغوجية الاستشفائية، بما يساهم في تحقيق توازن مجالي أفضل وتقليص للفوارق في الولوج إلى التكوين والخدمات الصحة في حد سواء، لأن الجهة اللي كتفتقر إلى مؤسسات التكوين الطبي كتبقى رهينة ديال المركزية الصحية.

ومن أجل تعزيز الطاقة الاستيعابية ديال المستشفيات الجهوية والإقليمية، تم إنجاز 29 مشروع استشفائي بين 2022 و2025، مما أتاح إضافة 3168 سرير جديد لتعزيز القدرة الاستشفائية.

كما تواصل الحكومة استكمال إنجاز 20 مستشفى جديد فهاذ الشهور المقبلة إن شاء الله، بطاقة استيعابية إضافية كتقدر بـ 3067 سرير، إلى جانب برمجة 15 مشروع استشفائي جديد بطاقة 1800 ديال السرير، في مسار متواصل لتعزيز العرض، هذا يالاه كيوجدو (les offres) ديالهم باش غادي يخرجو إن شاء الله.

موازاة مع ذلك، جعلنا من قضايا—احنا تكلمنا على الصحة نتكلمو على التربية والتكوين—جعلنا من قضايا التربية والتكوين ركيزة أساسية لبناء مستقبل البلد، لأن الدولة التي تقصر في تعليم أبنائها تضعف قدراتها على مواجهة تحديات الغد.

ومن هذا المنطلق، اعتبرنا إصلاح المدرسة العمومية والارتقاء بالجامعة المغربية وتعزيز مؤسسات التكوين المهني خيارا استراتيجيا لا رجعة فيه، كيهدف إلى تمكين الشباب من الاندماج في سوق الشغل وفي الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

واخترنا الاستثمار في طاقات شبابنا، وتمكينهم من فرص ديال التكوين والتأهيل، كيعزز الاستقرار الاجتماعي ويجعل منهم رافعة حقيقية للتنمية، لأن الشباب المؤهل هو أفضل جواب على تحديات المستقبل.

هكذا، فقد تم توسيع التعليم الأولي ليشمل 80% خلال الموسم الدراسي 2026/2025، أي ما يعادل 985 ألف طفل اللي هوما مستفيدين، مع تطور واضح في جودة العرض التربوي وبنياته التحتية، من أجل تحسين الأثر على الأطفال والأسر كمرحلة أساسية في بناء مدرسة الجودة والإنصاف.

كما شهدت مدارس الريادة توسعا كبيرا، حيث انتقلنا من 0 إلى 626 مدرسة ابتدائية سنة 2023، إلى 4626 خلال الموسم الدراسي الحالي، اللي كتضم تقريبا حوالي 2 ملايين ديال التلاميذ (تلميذة وتلميذ)، وغادي نغطيو تقريبا 80% من المدارس الابتدائية ابتداء من السنة المقبلة (dès début Septembre prochain) غادي يكونوا 80% من اولاد المغاربة كلهم موجودين في المدارس ديال الريادة إن شاء الله، حيث كذلك بلغت إعداديات الريادة 786 مؤسسة خلال السنة الجارية لفائدة 677 ألف تلميذ.

وقد تم تجهيز هذه المؤسسات بأحدث الوسائل والتجهيزات البيداغوجية، مما يضمن تحسين جودة التعلمات وتطوير الممارسة التربوية داخل الفصول الدراسية، وقد استفاد أكثر من 80 ألف أستاذ وأستاذة من تكوينات جديدة خاصة بمنهجية مدارس الريادة، مع مواكبة وتأطير من طرف أكثر من 960 مفتش تربوي لهذا الورش الإصلاحي.

وبطبيعة الحال، لم نغفل كذلك تحسين ظروف التمدرس، خاصة في العالم القروي، حيث عملنا على رفع عدد التلاميذ المستفيدين من الداخليات إلى أكثر من 172 ألف تلميذ هاذ السنة، وإن شاء الله المستفيدين من النقل الدراسي المدرسي وصلوا لـ 600 قول 700 ألف تلميذ.

كما قدمنا دعما ماليا للأسر خلال الدخول المدرسي لفائدة 3.4 ملايين تلميذ، بكلفة إجمالية بلغت 738 مليون ديال الدرهم اللي كانت (sous forme) ديال محفظات أو (des aides directes)، مساهمة أو

دعم مباشر للمواطنين هو اللي كيتكلف بالأمور ديالو.

كما لا بد من التوقف عند وضعية الأطر التربوية والإدارية، باعتبارها عنصرا أساسيا في نجاح أي إصلاح تربوي، فقد كنا مقتنعين منذ البداية بأن رد الاعتبار للرجال والنساء ديال التعليم يشكل أولوية هيكلية في إصلاح قطاع التربية والتكوين.

لهذا، شكلت نهاية 2023 وبداية 2024 محطات مفصلية في مسار تحسين أوضاع نساء ورجال التعليم، حيث تم التوصل إلى اتفاقات مهمة مع النقابة ديال التعليم فواحد العدد ديال الملفات العالقة، حيث صادقت الحكومة أولا عن النظام الأساسي الجديد للموظفين ديال التربية الوطنية، اللي كيهم تقريبا 336 ألف موظف.

كما تم كذلك طي ملف الأساتذة المتعاقدين نهائيا، والذي كان يهم أكثر من 114 ألف أستاذ، وقد تم إقرار زيادات مهمة في الأجور، ابتداء من 1500 درهم في الأول، ولكن في الأخير كيمكن يوصل حتى لـ 4000 أو 5000 درهم (à la fin de son parcours)، فيما ستتجاوز الكلفة الإجمالية للاتفاق مع النقابات التعليمية–إيلا كاينين السادة اللي كيمثلو هنا النقابات–يعرفوا بأن 17 مليار ديال الدرهم في 2027 اللي غادي توصل الالتزامات ديال الدولة اللي اخذاتها معكم، في حين تم تجديد النظام الأساسي للأساتذة الباحثين داخل الجامعة المغربية بعد أزيد من 20 سنة من الانتظارية، وذلك عبر تحسين الوضعية المادية لهذه الفئة، بزيادة شهرية ديال تقريبا 3000 درهم صافية، بما يعزز دورهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لمنظومتنا الجامعية الوطنية.

كما عملت الحكومة على تطوير منظومة التعليم العالي والبحث العلمي، من خلال إصلاح بيداغوجي شامل، وتوسيع للعرض الجامعي، بهدف ملاءمة حاجيات المحيط السوسيو اقتصادي، حيث تم الرفع من عدد المسالك البيداغوجية إلى 4238، ومن الطاقة الاستيعابية للجامعات المغربية العمومية، ومن خلال إحداث 15 مؤسسة جامعية يعني (les facultés) وهذا.. جديدة، وفرت أزيد من 70 ألف مقعد جديد، والرفع من عدد الأساتذة الجامعيين بـ16%، بالإضافة إلى تعزيز الخدمات الاجتماعية للطلبة، من خلال الرفع من الطاقة الاستيعابية للأحياء الجامعية بنسبة 15% لتصل لما مجموعه 60 ألف سرير برسم الموسم الجامعي 2025/2024.

كما أولت الحكومة كذلك أهمية كبرى لتطوير القطاع المهني، من خلال مواصلة افتتاح مدن المهن والكفاءات بمختلف الجهات، وإحداث 59 مؤسسة تكوينية جديدة، وكذا إطلاق حزمة من الإصلاحات الجوهرية للمناهج البيداغوجية، ذلك انسجاما مع التعليمات الملكية السامية التي كتوضع تأهيل الشباب في صلب الأولويات ولجعل هذا القطاع أكثر استجابة لمتطلبات سوق الشغل المتجددة.

وكما لا يفوتني التذكير على أن الحكومة، وفاء لالتزاماتها، أطلقت برنامج "جواز الشباب" الذي يوفر عددا من الخدمات لفائدة الشباب المغربية، استجابة لتطلعاتهم وإدماجهم في السياسات العمومية المعتمدة لصالح هذه الفئة.

ومنذ الإعلان عن هذا البرنامج، تم تسجيل أزيد من 250 ألف شابة وشاب، مما يمكنهم من الاستفادة من العروض والخدمات الاجتماعية والاقتصادية التي تتيح الانخراط المثالي للشباب في مغرب التنمية والتطور الذي يريده صاحب الجلالة لهذه الفئة.

حضرات السيدات والسادة،

لقد جعلت الحكومة من تحسين مداخيل الأسر المغربية غاية مقاصدها، ليس من خلال إقرار الدعم المباشر ولا من خلال تعميم التأمين الإجباري على المرض فحسب، بل كذلك عبر تدخلات موجهة كان الهدف منها حماية القدرة الشرائية للمواطنين، إذ لم نترك المواطن المغربي يواجه المجهول وحيدا عندما شهدت الأسواق العالمية اهتزازات متوالية، حيث تحملت الدولة عبئا ماليا بحوالي 135.6 مليار ديال الدرهم عبر صندوق المقاصة للحفاظ على استقرار أسعار المواد الأساسية، ذلك حتى لا تضطر الأسر المغربية.. 135.6 مليار ديال الدرهم فهاذ (le mandat) ديال هاذ الحكومة، ذلك حتى لا تضطر الأسر المغربية إلى التضحية بحاجياتها المعيشية الأساسية.

وتتويجا لهاذ الدينامية الاجتماعية، حرصنا على تعزيز الحوار الاجتماعي مع مختلف الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، في إطار من المسؤولية والتوافق.

وقد أسفر هذا الحوار عن توقيع اتفاقيات مهمة طال الانتظار ديالها، استفاد منها أكثر من 4.2 مليون من الأجراء، وهي اتفاقيات تعكس إرادة حقيقية لتحسين أوضاع الشغيلة، وتعزيز الاستقرار الاجتماعي.

كما تم إقرار زيادات مهمة في الأجور في القطاعين العام والخاص، بكلفة إجمالية كتناهز 46 مليار ديال الدرهم في أفق 2026، مرفوقة بمراجعة عميقة للضريبة على الدخل، خاصة عبر إعفاء الأجور الشهرية التي تقل على 6000 درهم من الضريبة، وتخفيض السعر الهامشي الأعلى من 38% إلى 37%، وإضافة إلى ذلك، تم رفع الخصم السنوي من الأعباء العائلية من 360 إلى 500 درهم لكل شخص، ذلك أن الأجر الكريم ليس مطلب اجتماعي فقط، بل رافعة أساسية للنمو كذلك الاقتصادي.

وفي نفس هاذ السياق، قمنا بتنفيذ البرنامج الملكي للدعم المباشر للسكن، هو برنامج كبير واعطى نجاحا كبيرا، مما مكن أكثر من 96 ألف أسرة من الحصول على سكن لائق، لأن السكن ليس ترفا، بل أساس الاستقرار الاجتماعي وركيزة الكرامة الإنسانية.

وهاذ 96 ألف كان عندها كذلك أثر كبير على التشغيل وعلى واحد النشاط في الميدان ديال البناء، وغادي نرجع ليه في التدخل المقبل إن شاء الله، ونتكلمو على (le recasement)، اللي حتى هو كان سياسة

ناجحة. هكذا، يشكل هذا المسار استثمارا حقيقيا في مستقبل السلم الاجتماعي والتنمية البشرية.

حضرات السيدات والسادة،

لقد واصلت الحكومة ديناميتها الإصلاحية العميقة بهدف إحداث تحول حقيقي في مختلف مجالاتنا الترابية، انطلاقا من قناعة راسخة مفادها أن الإصلاح الذي يتوقف عند حدود المركز لا يمكن أن يكون إصلاحا شاملا، بل امتيازا جغرافيا لا ينسجم مع طموح مغرب الإنصاف والتوازن.

لهذا، عملنا على تمكين كل جهة من التحول إلى قطب اقتصادي قائم بذاته، يخلق الثروة ويوفر فرص شغل لأبنائه، لأن المغرب لا يكتمل إلى حين تنبض كل جهاته بنفس الحيوية، وتتحقق التنمية في كل ربوعه دون استثناء.

فقد وضعنا مبدأ العدالة المجالية في صلب سياستنا العمومية، واشتغلنا على تقليص الفوارق الاجتماعية والترابية.

ومن هنا، جاء التوجه نحو توطين استثمارات نوعية، تعيد الثقة إلى فضاءاتنا المحلية، وتجعل من المدن والقرى فضاءات للفرص، بدل أن تكون نقاطا للهجرة والنزوح.

وفي هاذ السياق، بصمت هاذ الحكومة على محطة مهمة في مسار ترسيخ الجهوية المتقدمة، تلك الرؤية الملكية المتبصرة التي أعادت تعريف العلاقة بين المركز والمجال الترابي، وجعلت من الجهات فاعلا أساسيا للتنمية.

خلال الفترة بين 22 و27، تمكنا من إعداد جيل جديد مبتكر من البرامج التنموية الجهوية وتصاميم إعداد ترابي، جيل يقوم على تخطيط للمستقبل بدل الاكتفاء بمنطق الترقيع ومعالجة الاختلالات بشكل ظرفي.

كما عملنا على تعزيز حصة الجماعات الترابية من الضريبة على القيمة المضافة، حيث انتقلت من 30% إلى 32%، وهي خطوة قد تبدو تقنية في ظاهرها، لكنها تعني عمليا مشاريع تنموية، خدمات أساسية، وطرق ومدارس في متلف مناطق المملكة.

وفي الاتجاه نفسه، تمت مواصلة تحويل اعتمادات مهمة للجهة– كنحولو تقريبا 10 ديال المليار ديال الدرهم–تم الرفع مؤخرا، استجابة للتوجيهات الملكية السامية، إلى 12 المليار ديال الدرهم، ذلك أن جهة بلا موارد مالية تبقى جهة محدودة القرار والقدرة على الفعل.

وبموازاة ذلك، قطعنا أشواطا مهمة في تسريع ورش اللاتمركز الإداري، عبر مراجعة شاملة للتصاميم المديرية للاتمركز، كما عزّزنا التنسيق بين القطاعات الحكومية، من خلال إحداث أربع تمثيليات إدارية مشتركة، في خطوة تعكس إرادتنا في تجويد القرار الترابي، وتقريب الدولة أكبر من المواطن.

وفي السياق ذاته، عملنا على تحسين تدبير المشاريع والبرامج القطاعية وتعزيز حكامتها المالية، وفق مبدأ التكامل والتعاضد بين مختلف المتدخلين، لأن التنمية التي لا تتكامل عناصرها، تتحول إلى إنجازات متفرقة الأثر الشامل.

وقد امتد هاذ الطموح الترابي ليشمل أيضا تنزيل البرنامج، وبالخصوص تنزيل البرنامج الملكي المتعلق بتقليص الفوارق الاجتماعية، باعتباره أداة مالية مؤسسية مندمجة، تهدف إلى ضمان الولوج المتكافئ إلى الخدمات الأساسية.

وهي خدمات ظل بعض المواطنين ينتظرونها لعقود طويلة، فقد ارتفع عدد الجماعات اللي كتوفر على منظومة متكاملة من الخدمات الأساسية، من 502 سنة 2016 إلى 743 حاليا، أي بزيادة ديال 48%، وهو ما يعكس التحسن التدريجي في ظروف العيش في العديد من المناطق.

وساهمت هاد النتائج في تعزيز الجاذبية الاقتصادية للمناطق المستهدفة، ورفع مستويات الاندماج الاجتماعي، خاصة لدى الشباب والنساء.

كما يأتي البرنامج المهم، اللي أعطاه الانطلاقة صاحب الجلالة، الله ينصرو، لجيل جديد من برامج التنمية الترابية المندمجة، ليشكل محطة جديدة في مسار إصلاح الحكامة والحكامة الترابية، بمثابة ميثاق تنموي يعيد هندسة العلاقة بين الدولة والتراب والإنسان. هاذ الميثاق يحمل ملامح انتقال تنموي جديد، يسعى إلى تأهيل الجهات بشكل متوازن.

ومن هاد المنطلق، شرعنا في تفعيل هاد التحول التدبيري الكبير، من خلال التركيز على أولويات أساسية، كتتعلق بالتشغيل والخدمات الاجتماعية واستدامة الموارد المائية، مع الحرص في الوقت ذاته على ضمان توزيع عادل للاستثمار وتثمين الخصوصيات الاقتصادية لكل جهة.

والغاية من كل ذلك هي صون كرامة المواطن أينما وجد داخل الوطن، لأن الكرامة لا تتجزأ ولا تعترف بالفوارق الجغرافية.

وفي موازاة هذه الأوراش الترابية، فتحنا ورشا واسعا لتحديث الإدارة العمومية وجعلها أكثر فعالية وقرب من المواطنين.

ومن هنا سعينا إلى جعل المرفق العام فضاء للثقة والشفافية، وقد سلكنا في هاد الاتجاه مسار واضح لتبسيط المساطر الإدارية، عبر تسهيل الولوج إلى المعلومة، ونشر أكثر من 2700 قرار إداري يهم حوالي 120 قطاع مختلف.

كما تم العمل على تقليص التعقيدات المرتبطة بالاستثمار، من خلال تبسيط 22 مسطرة، مما ساهم في تقليص حوالي 45% من مسار معالجة الملفات الاستثمارية، لأن كل مسطرة تبسط تعني استثمار

يشجع ووقتا يوفر.

وإدراكا منا لضرورة جعل المغرب قطبا رقميا لتسريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمملكة، سارعت الحكومة إلى إطلاق أولى مراحل تنزيل استراتيجية المغرب الرقمي 2030، انسجاما مع التوجهات الملكية السامية.

هي استراتيجية كتهدف لتسريع التحول الرقمي عبر رقمنة الخدمات الإدارية وإطلاق منصات إلكترونية متقدمة، وكتروم هاذ الإستراتيجية لبناء اقتصاد رقمي حديث، يقوم على تطوير قطاع ترحيل الخدمات.

ولبلوغ الأهداف المسطرة، تم الرفع من الميزانية المخصصة لهذا الغرض، حيث انتقلت ميزانية الاستثمار من 11 مليون ديال الدرهم سنة 2021، إلى 1.6 مليار ديال الدرهم سنة 2024، مما ساهم في خلق 148 ألف منصب شغل.

كما تم فهذا السياق، تعزيز البنيات التحتية للاتصالات (génération 5) وتوسيع خدمات الحوسبة السحابية، إلى جانب تطوير (l'offshoring) ودعم الشركات الناشئة، ومواكبة ذلك بتكوينات متطورة لفائدة الشباب، مناسبة للمعايير التقنية العالية المطلوبة لولوج الشغل في هاذ المجالات، والمنتظر أن تساهم هاذ المقاربة في خلق 240 ألف منصب شغل في أفق 2030، إلى جانب إرساء منظومة محفزة للتكوين والاستثمار والتشغيل.

وبذلك، نؤسس لفضاء إداري واقتصادي مبتكر، يعزز مكانة المغرب كقطب إقليمي صاعد في مجال الاقتصاد الرقمي.

ومن زاوية أخرى، استكمالا للأبعاد الاجتماعية للعمل الحكومي، حرصنا على مواكبة هاذ الدينامية الإصلاحية، بخطة طموحة لتعزيز سيادة القانون وترسيخ الأمن القضائي، لأن الحقوق لا يمكن أن تستقيم دون قضاء مستقل وفعّال، وقد انخرطنا في بناء نموذج متطور للعدالة، يرسّخ المعنى الحقيقي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وفي هذا الإطار، نجحت الحكومة في استكمال البناء المؤسساتي للسلطة القضائية وترسيخ شروط المحاكمة العادلة، عبر إطلاق مراجعة عميقة لمختلف المهن القانونية والقضائية، واعتماد تنظيم قضائي جديد يتلاءم مع الحاجيات والقضايا المطروحة على المستويين المركزي والترابي، إضافة إلى إعداد منظومة قانونية إجرائية متكاملة، تسعى إلى تثمين المكتسبات ومعالجة النقائص التي أظهرتها الممارسات العملية.

فالإصلاحات التشريعية الجديدة لكل من المساطر الجنائية والمدنية، تروم في مجملها تأمين نجاعة العدالة المغربية وتجويدها في مساراتها، وسواء من خلال الانسجام مع نوعية القضايا المستجدة أو عبر وضع القواعد لحماية المجتمع من الجريمة، فضلا عن نجاح الحكومة في إحداث نقلة نوعية في مجال السياسات العقابية ببلادنا ومنح إمكانيات أوسع للمقاربات الوقائية وإعادة إدماج المحكومين عليهم بعقوبة سالبة للحرية داخل المجتمع، حيث شكل إصدار قانون العقوبات البديلة توجها حكوميا مبتكرا، نعتبره بمثابة تصور جديد للعدالة، ومفهوما متقدما للعقوبة بمنطق إنساني ووقائي، تنبني مضامينه على إصلاح الفرد وتأهيله، انسجاما مع أفضل النماذج الدولية المقارنة، مما يجعل المغرب من بين التجارب الملهمة التي سلكت خيار العدالة التصالحية كخيار استراتيجي، وهو تصور متقدم لمنظومة العدالة ببلادنا يروم أنسنة العمل القضائي، وتمكين مرتفقي محاكم المملكة من خدمات تقوم على الجودة والقرب والثقة.

حضرات السيدات والسادة،

لقد برهنت هذه الحصيلة الحكومية أنها لم تكن مجرد استجابة ظرفية للإكراهات والأزمات، بل شكلت محطة للتأسيس الهيكلي على النجاعة والمردودية، واختبارا حقيقيا لصدق الانتماء لهذا الوطن، وتملك روح المسؤولية تجاه مستقبله.

اختبارا مكّننا من الانتقال من منطق رد الفعل إلى منطق المبادرة وصناعة الريادة الاستراتيجية.

إنها هندسة إصلاحية شاملة، نجحت في التوفيق بين الطموح الاقتصادي ومتطلبات العدالة الاجتماعية، لأن التنمية الحقيقية لا تقاس فقط بحجم المؤشرات الماكرو اقتصادية، بل بمدى انعكاساتها على مستوى التنمية البشرية.

وقد عملنا كذلك على تحويل الثقة في المستقبل إلى مشروع وطني جامع وإلى عقد اجتماعي متين، يعزز الصلة بين مواطنينا ومؤسساتهم.

هكذا، فإن المغرب اليوم، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، لم يعد مجرد اقتصاد ناشئ يسعى إلى تثبيت موقعه، بل أصبح شريكا استراتيجيا فاعلا ومنصة قارية قادرة على توطين الاستثمارات، وتحويل التحديات الجيوسياسية إلى رافعة ديال النمو.

كما يظل المغرب مؤمنا بأن قوته الحقيقية تكمن في قوة محيطه الإقليمي والقاري مع شركائه، في ترسيخ مزيد من التنمية والاستقرار، وبحكمة القيادة الملكية المتبصرة التي توجه هذا المسار بثبات وثقة، التي جعلت منه قطبا مرجعيا في الاستقرار الاقتصادي والسياسي. ومن أبرز تجليات هذه الثقة الدولية، هي اختيار المملكة لاحتضان تظاهرات دولية كبرى وفي مقدمتها تنظيم كأس العالم 2030، وهو حدث عالمي لم يأت بالصدفة، بل شكل تتويجا طبيعيا لمسار طويل من العمل والإصلاحات والإنجازات التي راكمتها بلادنا خلال السنوات الماضية، وكدليل واضح على جاهزيتنا وجاهزية منظومتنا الوطنية السياسية والاقتصادية والتنموية والاجتماعية لرفع مختلف التحديات.

السيدان الرئيسان،

السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

السيدات والسادة الوزراء،

أيها الحضور الكريم،

إن الحصيلة التي كان لي شرف تقديمها بين أيديكم اليوم، لا يمكن اختزالها في قطاع دون آخر، ولا في مؤشر معزول عن باقي المؤشرات، بل هي حصيلة حكومية شاملة كتهم الاقتصاد، وكتهم الصحة، والتعليم والحماية الاجتماعية والتشغيل والاستثمار، وكترجم رؤية إصلاحية متكاملة تم تنزيلها في سياق دولي يتسم باللايقين وتوالي الأزمات.

ومن هذا المنطلق، فإن الانتقادات التي تحاول تجزيء هاذ الحصيلة أو عزل بعض مظاهر الإكراه عن سياقها العام، تتجاهل أن ما تحقق هو ثمرة عمل حكومي، اشتغل في ظرف استثنائي، حيث لم تكن التحديات ظرفية، بل بنيوية وعالمية، ومع ذلك، تم إطلاق أوراش كبرى في تعميم الحماية الاجتماعية وإصلاح المنظومة الصحية وتحديث المدرسة العمومية ودعم الاستثمار وتحفيز التشغيل، وهي إصلاحات لم تكن سهلة وما كانتش شعبوية، بل تطلبت جرأة في القرار، ووضوحا في الرؤية. إصلاحات حملتها حكومة منسجمة وأغلبية متماسكة، نساء ورجال جعلوا خدمة الصالح العام والمصلحة الفضلى للوطن والمواطنين فوق أي اعتبار سياسي أو فئوي.

نحن لا ندعي الكمال، لكننا نرفض منطق التبخيس الذي يتغذى من المزايدة، لأن المغاربة اليوم يميزون بين من يشتغل ومن يعلّق، بين من يتحمل المسؤولية ومن يحمل معاول الهدم. لأن لكل شيء إيجابي تحقق، فالحصيلة الحكومية ليست مجرد أرقام تعرض، بل هي مسار إصلاحي كيلمسو المواطن في حياته اليومية، ويتجسد في خدمات كتحسّن وفرص تخلق وحماية اجتماعية كتوسّع.

واليوم، ونحن على أعتاب استحقاقات جديدة، فإن الدفاع عن هذه الحصيلة ليس مجرد موقف سياسي، بل هو دفاع عن خيار الإصلاح والاستمرار، لأن ما تم بناؤه خلال هاذ الولاية يشكّل أساسا لمغرب أقوى وأكثر عدالة.

أما السّجال العقيم، فلن يغير من واقع الإنجازات شيئا، ولن يقدم بديلا حقيقيا لما ينتظره المغاربة.

لهذا، سنواصل العمل بنفس العزم، ونفس الإصلاح–أجي كملي في بلاصتي- لهذا سنواصل العمل بنفس العزم، ونفس النفس الإصلاحي حتى آخر يوم في هاذ الولاية، دفاعا عن مكتسبات تحققت في زمن الأزمات، واستعدادا لرفع سقف الطموح أكثر في المستقبل، لأن الرهان لم يكن يوما ظرفيا، بل هو رهان دولة ومسار وطن.

واسمحوا لي، رغم لغة الأرقام ومنطق الحصيلة، لأن هذا منطق، أنا أفتح معكم قوسا وبكلمة صادقة من القلب، بلا شك ستصل إلى كل القلوب المنصفة.

إن مسار المسؤولية، كما تعلمون جميعا، لم يكن يوما مفروشا بالورود، بل هو طريق مليء بالتحديات وبالامتحانات العسيرة.

لقد واجهنا أزمات متلاحقة، وضغوطا لم تكن في الحسبان، وعشنا لحظات قاسية تطلبت منا الصبر والثبات والكثير من التضحيات.

واتخذنا قرارات لم تكن سهلة أبدا، لكنها كانت ضرورية لبناء مستقبل متين والحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية لبلادنا، في زمن تطبعه حالة من عدم اليقين.

مسؤولية رئيس الحكومة هي امتحان يومي للضمير ولحس المسؤولية، والجدية هي أن تستيقظ كل صباح وأنت تحمل على عاتقك أمانة جلالة الملك وملايين المغاربة، مدركا أن بعض القرارات قد تكون صعبة.

كان من الممكن اللجوء إلى الشعبوية لتحقيق مكاسب انتخابية وسياسية، لكن بمنطق المسؤولية وترجيح المصلحة الوطنية العليا، فإن ذلك لم يكن اختيارا ممكنا.

فقد تبدو بعض الاختيارات قاسية في لحظتها، لكن كانت العلاج الضروري لضمان العدالة الاجتماعية وحماية الفئات الهشة وتأمين مستقبل الأجيال القادمة، فالمسؤولية الحقيقية تقتضي أن توضع المصلحة العامة فوق كل اعتبار.

لقد اخترنا بوعي كامل ألا نشتغل بالردود الهامشية، فزمن التنمية لا يمكن هدره في المزايدات والسجالات.

ترفّعنا عن الإساءات والضغوطات والحملات الممنهجة، ليس ضعفا، ليس ضعفا، بل لأننا نؤمن أن قوة المسؤول هي قدرته على ضبط النفس حين تشتد العواصف، نؤمن أن رقي الأخلاق في ممارسة السياسة هو أسمى ما يمكن أن نتركه للأجيال، نؤمن أن العمل هو الذي يتحدث وأن النتائج هي الحكم الوحيد النهائي.

حضرات السيدات والسادة،

عند تقييم ما تحقق، لابد للمرء أن يتأمل، بصدق وتجرد، بعيدا عن كل الحسابات السياسية وما يصاحبها من صخب، ليطرح على نفسه سؤالا جوهريا: ماذا أنجزنا كما ينبغي؟ وأين كان بإمكاننا أن نكون أفضل؟

هناك سعادة حقيقية كتغمرني كإنسان قبل أن أكون مسؤولا، حيث أرى أن الإصلاح كاين في العيون ديال واحد الأم أو شاب وجد فرصة ديال العمل أو أسرة شعرت بالأمان اجتماعيا.

لكن في المقابل، كيبقى هناك شعور بعدم الاكتمال وإحساس ثقيل بالمسؤولية كلما تذكرنا أن هناك انتظارات لا تزال قائمة.

خمس سنوات هي مدة قصيرة جدا من عمر الزمن التنموي، وحين

يكون الطموح بحجم الطموح ديال المغرب، ونرجعو لهم من بعد لهاذ الطموحات اللي كاينين في المغرب، يصبح الزمن خصما عنيدا، وهو الخصم اللي كاين أما الخصوم الأخرى مكلفين بها.

وفي الختام، لا يسعني.. شكرا السي والزين، السي والزين باقي 2 دقايق، الله يحفظك.. أنا عارف..

في الختام، شكرا، الله يجازيكم بخير، باقي ليا 2 دقايق صبرتو، قربنا ساعتين دابا.

في الختام، الله يخليكم، في الختام.. السي والزين هضر معايا أنا ما تهضرش معهم..

في الختام، لا يسعني إلا أن أعّبر عن عميق امتناني وتقديري لكل من واكبنا وساهم معنا في هاذ التجربة الحكومية التي جعلت من الانتقال الاجتماعي عنوانا لها ومسار عملها؛

إلى زملائي الوزراء، الذين تحملوا معي ثقل المسؤولية والإصلاحات الصعبة؛

إلى الأغلبية البرلمانية التي دعمت الحكومة بكل موضوعية؛

إلى المعارضة البنّاءة–أ السي والزين أنتما فيها–إلى المعارضة البنّاءة التي راقبت عملنا بنوع من الإنصاف والمسؤولية؛

إلى حلفائنا في الأغلبية على دعمهم السياسي، وحرصهم على الانسجام والتنسيق؛

إلى نساء ورجال الإدارة المغربية، جنود الخفاء الذين يعملون بتفان، بعيدا عن الأضواء؛

وإلى كل شريك آمن بأن مغرب الغد المغرب الصاعد يبنى بتضحيات اليوم.

حضرات السيدات والسادة،

إن جلالة الملك محمد السادس نصره الله، هو من غرس في هذا الوطن روح الإرادة والطموح.

نكمل هاذ (paragraphe).. متفقين؟

باقي دقيقة، يالاه، شكرا.

حضرات السيدات والسادة،

إن جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، هو من غرس في هذا الوطن روح الإرادة والطموح، في وقت كان فيه البعض يشكك في إمكانية التقدم والنجاح.

جلالته هو من استشرف ملامح المغرب الصاعد حين كان آخرون لا يرون سوى الصعوبات والتحديات، وهو من جعل من الرهانات التي بدت مستحيلة، إنجازات واقعية وموثقة، وحول الحلم الجماعي للمغاربة إلى مشروع حضاري متكامل، وما نعرضه اليوم من أرقام ومؤشرات وإنجازات وأوراش كبرى، ليس سوى ترجمة ملموسة لهذه الرؤية الملكية المتبصرة، التي جعلت من مصلحة المواطن أولوية دائمة.

إنها رؤية ملك يحمل هم شعبه في وجدانه، ويجعل من مستقبل المغاربة والمغرب أفقا دائما للعمل والبناء، فله منا أسمى عبارات الوفاء والامتنان، وللمغرب منا العزم الصادق على مواصلة المسار بثقة في المستقبل وإيمان راسخ بقدرتنا الجماعية على تحقيق المزيد من التقدم والازدهار.

شكرا الكم.

شكرا السيد الرئيس، السادة الرؤساء.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد رئيس الحكومة.

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة البرلمانيون،

شكرا الكم.

رفعت الجلسة.